جامعة الجلفة
كلية: الحقوق والعلوم السياسية
قسم: العلوم السياسية

البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المغرب العربي
(2016-2010)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: تحليل السياسة الخارجية

إعداد الطالب :
مقدر عبد الباسط

اشراف الأستاذ
معقافي أسامة

أعضاء لجنة المناقشة

أ- بلخيرات حسين	رئيسا
أ- معقافي أسامة	مشرفا ومقررا
أ- ميهوبي حبيب	عضوا

السنة الجامعية : 2016- 2017 م

شكـــــــــــر وعرفـــــــــان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، أحمد وأشكر الله العلي القدير الذي وفقني لهذا و ماكنت لأوفق لولاه ، فحمد لك يا ربي كما يليق بجمال وجهك وعظيم سلطانك حمد كثيرا طيبا مباركا فيه .

أتقدم في نهاية عملي هذا بالشكر الوافر والثناء الجزيل للأستاذ : معقافي أسامة على إشرافه لهذا العمل وعلى الدعم والحرص والصدق في التوجيه والصبر علي وعلى كريم موافقته وتصويب هفواتي ، والذي نهلت من علمه الكثير فلك مني جزيل الشكر وبالغ الاحترام .

كما لا يفوتني شكر الوالدين الكريمين ودعمهما لإكمال هذا العمل رغم الصعوبات التي صادفتني وجعلتني أحبط وثقل عزيمتي فكانت دعواتهما نبراسا ينير ظلمتي وسندا يشحذ همتي .

كما أشكر كل من ساعدني في عملي بالنصح السديد والراي الرشيد وأذكر منهم : الأستاذ الدكتور بوحنية قوي، الأستاذ الدكتور هدفي العيد، الاستاذ هبال عبد العالي، الاستاذة فضيلة الحاج محمد، الطالب الدكتور العمري منير، الطالبة الدكتورة عمرة مهديد ، ومن نسيتهم ألتمس عذرهم لي ولهم مني صادق الدعاء .

ولا يفوتني أن أشكركل من علمني حرفا في مساري التعليمي من الابتدائي الى الجامعي وكل من مد لي يد العون من أساتذتي بجامعة المسيلة و كافة الأساتذة بجامعة زيان عاشور قسم العلوم السياسية تخصص تحليل السياسة الخارجية وكذا الطاقم الاداري الذي يسهر على تقديم التسهيلات وتذليل الصعوبات .

وشكري موصول لأعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبول مناقشة هذا العمل المتواضع وتصويب أخطائه لكم مني جزيل الشكر وبالغ الاحترام.

الإهـــــــــــداء

أهدي عملي المتواضع إلى من أمرا الله بطاعتهما ونذرا حياتهما للاستثمار في تربيتي وتعليمي وغرس قيم ومبادئ وزرع شغف حب العلم والسعي لتحصيله والصبر على مشاقه .

إليك يا من سهرت ورعيت ودعوت ووجهت،إليك يا نبع الحب ويا أغلى الخلق ويا سر سعادتي وعنوان نجاحي ، ويا من لم تبخل علي بشحن العزيمة وتقوية الإرادة وتذليل الصعاب ،وتوجيه الدعوات المتواصلة إلى الله عزوجل لتوفيقي وتسديد خطواي يا أمي الحبيبة .

إلى من تضيق عليه أسطري وتتبعثر في حضرته كلماتي إلى سندي ، من تعلمت منه الصبر و ورثت منه الإرادة وحب العلم ، إلى من لم يبخل علي بعلمه وأنار عقلي بتوجيهاته ونصحائه إلى الغالي أبي.

إلى زوجتي الغالية التي صبرت على حلم النساء من أجل إتمام هذا العمل، والى إخوتي لمواصلة النجاح وإكمال الدرب لتحقيق الأمل ،كل باسمه ومقامه والى ابن أختي الكتكوت إياد .

إلى كل من قدم إلي مساعدة من قريب أومن بعيد مهما بلغ حجمها أو أثرها على عملي هذا، لكم مني جزيل الشكر وعظيم الامتنان وموصول الدعاء الصادق .

إلى كل زملائي في الدفعة الذين قاسموني شغف دراسة تحليل السياسة الخارجية فكانوا نعم الإخوة ، وأحفظ لهم أشذى ذكرى .

مقدمة

تقديـــــــــم:

تعتبر الجزائر من الدول التي لها موقع جيواستراتيجي هام، ذو ابعاد اقليمية متعددة كالبعد المغاربي، والبعد المتوسطي ،والبعد الافريقي ،والبعد العربي، هذه الابعاد الجغرافية المتعددة جعل من السلوك الخارجي الجزائري ذو أهمية، خصوصا اذا تعلق الامر بالجانب الامني، حيث بعد احداث 11 سبتمبر 2011 بدأ الاهتمام من قبل القوى الكبرى كالولايات المتحدة الامريكية و الدول الاتحاد الأوربي بالجزائر كدولة نجحت في مجابهة الارهاب، وكدولة مهمة في المنطقة في مكافحة الارهاب، لذلك اصبح البعد الامني في السياسة الخارجية الجزائري أحد أهم الابعاد أهمية سواء على المستوى الدولي او المغاربي الذي اصبح يعاني من الانفلات الامني حيث أصبح الوضع المقلق الذي باتت تعيشه المنطقة المغاربية من الجانب الأمني والسياسي، لم يعد مُثيرا الارتياح لدى الأنظمة وحتى الشعوب، فارتفاع مخاطر التهديدات الإرهابية وانتشار "الظاهرة الداعشية" أغلق الباب على ما خلفه من مرحلة "الربيع العربي" 2001 والذي زاد خطورة بعد سقوط نظام القذافي وما سببه من انتشار مخيف للأسلحة وحصول الجماعات الارهابية على اسلحة أكثر تطورا و التهريب عبر الحدود حيث أصبحت ليبيا منذ فاقدة لكل مقومات الدولة ذات السيادة الترابية على أطرافها، حيث نزلت إلى أدنى مستوى من انعدام الأمن والاستقرار والفوضى، وتشير تقارير غربية إلى أن عدد الجماعات المسلحة المقاتلة في هذا البلد المغاربي، عقب نهاية النظام السابق، وصل إلى 1700 جماعة منتشرة في مختلف أنحاء البلاد، فكان على الجزائر ان تتجه الى سلوك خارجي يأخذ في الحسبان هذه الاوضاع الخطيرة التي تعيشها المنطقة المغاربية و التي قد تمتد الي الجزائر كما حدث في حادثة تيقتورين جانفي 2013 ، لذلك اصبحت المنطقة المغاربي التواجه في دوائرها الجيوسياسية المختلفة تحديات أمنية متشابكة تمثلت تاريخيا في عدد كبير من التهديدات الصعبة تضاف الى الاوضاع الامنية الخطرة المتمثلة في الجريمة المنظمة وتجارة و جمع أنواع السلاح وصولا إلى تنامي ظاهرة الهجرة غير ،و هذه الأزمات الأمنية المهددة للفضاء المغاربي الواحد، وهذا الاخطار الامنية المتعددة سواء من خلال انتشار الجماعات الارهابية والاسلحة والهجرة الغير شرعية جلعت من الجزائر تتخذ مجموعة من الاستراتيجيات من اجل حماية امنها وحماية المنطقة من خلال التفاعل الخارجي مع دول المنطقة .

الأسباب الموضوعية: ان أهمية السياسية الخارجية تمكن في تحقيق مصالحة الدولة ، ونظرا لكون المنطقة المغاربية شهدت ظهور بؤر للانفلات الامني وانتشار التهديدات الامنية فكان من الضروري دراسة اهمية البعد الامني في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الدول المغاربية .

الاسباب الذاتية : لقد دفعتي مجموعة من الاسباب الذاتية من اجل التطرق للموضوع السياسة الخارجية الجزائرية في بعدها الامني تجاه الدول المغرب العربي وهي رغبتي في التطلع لطبيعة التعاون المغاربي خصوصا في ظل ان شعوب المنطقة ترى نفسها شعبا واحدا

الاسباب العلمية : ان الرغبة في دراسة هذا الموضوع تتجلي في الاحاطة العلمية بهذا الموضوع ودراسته وفق الأسس الاكاديمية المتعارف عليها وايضا في اثراء المكتبة بدراسات تخص السياسية الخارجية الامنية للجزائر .

أهمية الموضوع: تكمن أهمية الموضوع المدروس في كونه يسلط الضوء على السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المنطقة المغاربية عموما وخصوصا على الجانب الامني في العلاقات الجزائرية المغاربية، كيف للجانب الأمني أن يؤثر على هذه العلاقات في ظل بروز و تنامي تهديدات أمنية تشمل المنطقة المغاربية ككل، وقدرة الجزائر من خلال سياستها الخارجية اعطاء الاهتمام الازم للبعد الامني في تفاعلها الخارجي مع الدول المغاربية للحد من هذه الاخطار الامنية .

اهداف البحث:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلي اظهار والتطرق إلى السياسة الخارجية الجزائرية وكيف تمكن البعد الامني من أخذ الاولية في توجهاتها الخارجية بالنسبة لمحيطها الاقليمي المغاربي وفي ظل تزايد التهديدات الامنية في المغرب العربي و الساحل الافريقي، خصوصا بعد الحراك العربي في دول المنطقة ما نتج عنه من انفلات أمني في المنطقة .

الاطار الزماني والمكاني: إن الاطار الزماني لدراسة يمتد منذ استقلال الجزائر مع التركيز على فترة 2010 /2016 وهي الفترة التي عرفت تدهور امني، أما من حيث المكان فدراسة تختص بالجزائر اضافة إلى المنطقة المغاربية .

المشكلة البحثية :

تمكن المشكلة البحثية المطروحة في هذه الدراسة يمكن بلورتها في الاشكالية التالية **هل يمكن للجزائر من خلال توظيف البعد الامني في سياستها**

الخارجية تجاه الدول المغاربية خلق تعاون امني في المنطقة يساهم في الحد من الاخطار الامنية التي تهدد المنطقة ؟

وبناءا على الاشكالية العامة نطرح التساؤلات الفرعية التالية :

*هل هناك تعاون وتنسيق بين الجزائر والدول المغاربية ؟

*هل الازمة في ليبيا والساحل زاد من اهتمام صانع القرار الخارجي بالبعد الامني في السياسة الخارجية تجاه الدول المغاربية ؟

*هل المشاكل الثنائية بين الجزائر والمغرب تعيق التقدم في مجال التنسيق والتعاون الامني ؟

* هل الاليات السياسية والعسكرية التي تبنتها الجزائر مع الدول المغاربية حققت أهدافها ؟

الفرضيات:

من خلال طرح أهمية الدراسة والمشكلة البحثية التي سوف يتم معالجتها من خلال هذه الدارسة يمكن طرح الفرضيات التالية :

-اهتمام الجزائر بالجانب الامني في سياستها الخارجية خلق نوع من التنسيق الامني والتعاون بين الدول المغاربية .

-زيادة الاخطار الامنية دفع بالدول المغاربية الى التعاون من أجل الحد من الاخطار الامنية خصوصا مع الجزائر .

- رغم الاخطار الامنية فأن الجزائر لم تتمكن من خلق فضاء مغاربي متعاون في مجال مكافحة الارهاب نظرا لطبيعة العلاقات المعقدة بين الدول المغاربية .

- البعد الامني اصبح اهم مجال تتحرك من خلال السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول المغرب العربي .

الإطار النظري :

نظرا لتشعب موضوع الدراسة وخصوصية دراسات المتعلقة بسياسات الخارجية خاصة فيما تعلق بالعبد الأمني في السياسة الخارجية ،فأننا استعلمنا بعض الاطر النظرية التي مكنتنا من دراسة طبيعة البعد الامني في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المنطقة المغاربية.

أ- **البعد الواقعي** :ان طبيعة التهديدات التي قد تمس الدول حسب الطرح الواقعي يكون من خلال خطر فقدان الدولة الى سيادتها اضافة الى طبيعة التهديد العسكرية ،ونظرا لان الظاهرة الارهابية تُعرف أنها تلجا للعنف المسلح والوسائل العسكرية من أجل الحاق الضرر بالدول والمجتمعات ،فأن الحل

الانسب لمواجهة الارهاب يكون من خلال توجه الدول الى تعزيز قوتها العسكرية كما أن القوة عند فريدريك شومان هي القوة العسكرية والقدرة على القتال ،لذلك فأن أحد الاطر النظرية لدراسة تشمل وفق الطرح الواقعي هو أن طبيعة التهديد التي تقوم به الجماعات الارهابية هو تهديد عسكري وأن الرد أو سبل حماية الدولة نفسيها من هذه الجماعات يكون من خلال السعي الي اكتساب مزيد من القوة العسكرية و الدخول من تحالفات في اطار تنسيق سياسي وعسكري مع وحدات دولية اخرى من اجل التصدي للظاهرة الارهابية.

ب- **البعد البنائي**: انطلاقا من مقولة **الكسندر وانت (ان المصلحة والهوية ،هو ان الدولة تُبني عن الطريق الافكار المشتركة و التفاعلات المتبادلة وليس الامور المادية)**، فأن الجزائر من خلال التفسير البنائي للسلوكات الخارجية أن من مصلحتها تعزيز البعد الامني في توجهاتها الخارجية تجاه دول المغاربية، كما ادراك الدول المغاربية مصلحتها المشتركة و أن هويتها ايضا مشتركة وأن الخطر الذي يهدد بقائها هويتها هو خطر واحد فأن البعد الامني في التفاعل بيتها سوف يزاد لذلك تم توظيف البعد البنائي في تحليل السياسة الخارجية للجزائر تجاه المنطقة المغاربية .

ج- **البعد التكاملي** : ان التطرق للمنطقة المغاربية من حيث توفر مقومات التكامل يدفعنا الى دراسة هذه المقومات التي تملكها الدول المغاربية سواء المقومات المادية التي تتمثل في مقومات الاقتصادية و التقارب الجغرافي أو المقومات المعنوية المتمثلة في الهوية المشتركة و العامل الديني المشترك و العوامل الثقافية ،إلا أن مشاريع التكامل في المنطقة إنتهت الى الفشل خاصة مشروع اتحاد المغرب العربي الكبير هذا كان نتيجة للعلاقات المعقدة على الصعيد المغاربي، وهذا الفشل في بناء صرح مغاربي موحد ، جعل من كل دولة تتبنى سياسية خارجية منفردة اتجاه بعضها البعض ، حتي بخصوص البعد الامني فأن غياب الاتحاد المغاربي اثر في ذلك

الإطار المنهجي:

يعتبر المنهج الطريق الذي يسمح للباحث للوصول ألي نتائج صحيحة وعلمية وهو الإطار الذي لا يمكن لأي بحث أن يقوم دون للجوء الي أحد المناهج آو مجموعة من المناهج علي حسب نوعية الدراسة أو الظاهرة إلي يتم التطرق إليها ونظرا لاتساع الظاهرة الدراسة وتشعبها وامتدادها فأننا بحاجة إلى مجموعة من المناهج :

أ-**المنهج التحليلي:** إن طبيعة الموضوع محل الدراسة يتطلب توظيف المنهج التحليلي من أجل تحليل الظاهرة المدروسة خصوصا أن الدراسة تهتم بالسياسية الخارجية الجزائرية في بعدها الامني في اطار اقليمي يشهد وجود تهديدات امنية خطيرة

ب-**المنهج الوصفي** :لدراسة ظاهرة معينة فانه لأبدا من وصف هذه الظاهرة وصفا دقيقا ولهذا سوف يتم أيضا اعتماد هذا المنهج لشرح بعض المتغيرات التي ينظمنها موضوع الدارسة نظر لارتباط السياسة الخارجية الجزائرية في بعدها الامني بالعديد من المتغيرات الهامة والمؤثرة .

ج-**المنهج التاريخي:** ان طبيعة الموضوع المطروح لدراسة يتوجب منا للجوء الى المنهج التاريخي خصوصا في دراسة طبيعة العلاقات التاريخية بين الجزائر والدول المغاربية .

د-**المنهج المقارن:** حيث يتم للجوء إلى المنهج المقارن من أجل مقارنة سلوك الخارجي الجزائري من حيث البعد الامني تجاه الدول المغاربية ومدى تطابق والاختلاف من دولة الى اخرى .

الإطار المفاهيمي :

مفهوم السياسية الخارجية : السياسة الخارجية هي مجموعة الأفعال وردود الأفعال التي تقوم بها الدولة في البيئة الخارجية بمستوياتها المختلفة، سعياً لتحقيق أهدافها والتكيف مع متغيرات هذه البيئة وهذا التعريف يشتمل على أنماط السلوك الخارجي المختلفة التي يمكن أن تمارسها الدولة من خلال سياستها الخارجية كما أننا نفرق في هذا التعريف بين المستويات المختلفة للبيئة الدولية والتي عادة ما تشتمل على كثير من المتغيرات التي يتعين على صناع السياسة الخارجية أخذها في الاعتبار عند وضع هذه السياسة.

الإرهاب :هو أي عمل يهدف إلى ترويع فرد أو جماعة أو دولة بغية تحقيق أهداف لا تجيزها القوانين المحلية أو الدولية.

الأمن : من أحدث تعريفات الأمن وأكثرها تداولاً، تعريف باري بوزان، أحد أبرز المختصين في الدراسات الأمنية، وهو يعرف الأمن بأنه "العمل على التحرر من التهديد"، وفي سياق النظام الدولي فهو "قدرة المجتمعات والدول على الحفاظ على كيانها المستقل، وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية.

أدبيات الدارسة :

لقد تطرق العديد من الباحثين لموضوع السياسة الخارجية الجزائرية ،و التحديات الامنية في المنطقة المغاربية و الساحل الافريقي ومن بين الدراسات التي صبت في هذا الاطار نجد دراسة ماجستير للاستاذة مريم براهيمي تحت عنوان التعاون الامني الأمريكي الجزائري في الحرب على الارهاب و تأثيره على المنطقة المغاربية وركزت الباحثة هنا اساسا على العلاقات الجزائرية الامريكية في مجال الامني و النظرة الامريكية للجزائر كدولة مهمة في محاربة الارهاب في منطقة المغرب العربي، كما هناك دراسة للباحث امين خلفون تحت عنوان المقاربات الأمنية في الشراكة الاور المغاربية والذي درس فيها الباحث تأثير العامل الامني في العلاقات بين الدول المغاربية و الاوربية ومدى أهمية في تحديد طبيعة الشراكة، وفي كتاب لدكتور عبد النور بن عنتر تحت عنوان البعد المتوسطي للأمن الجزائري، يركز دور الجزائر في الحرب على الإرهاب، وبخاصة في التعاون متوسطياً وفي منطقة الساحل الإفريقية .

أما دراستنا موسومة: البعد الامني في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول المغرب العربي فأنها لا تركز على الاطار الجغرافي المتوسطي، ولا على التعاون الامني مع القوى الكبرى بل كان التركيز على تأثير البعد الامني في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول المغرب العربي .

تقسيم الدراسة :

تم تقسيم الدراسة الى ثلاث فصول :

الفصل الاول : حيث تم التطرق فيه الي محددات السياسية الخارجية الجزائرية سواء الداخلية التي تتمثل في محددات الاقتصادية و تاريخية، أوالمحددات الخارجية اضافة الي تتبع مسار تطور السياسة الخارجية الجزائرية وطبيعة التفاعل الخارجي الجزائري مع دول المغاربية

الفصل الثاني : و تناولنا في الفصل الثاني مختلف الاستراتيجيات التي قامت بها الجزائر تجاه الدول المغرب العربي حيث كان للجزائر مجموعة من المقاربات السياسية والاقتصادية والامنية والتي تهدف الجزائر من خلالها الي ضمان امنها

الفصل الثالث: تم التطرف في الفصل الثالث الى الجانب التعاوني في الجانب الامني بين الجزائر ودول المغرب العربي ، كما تم التطرق الي المشاكل التي

تعيق التعاون الامني بين الجزائر والمغرب والظرف التي تعيق التعاون الجزائري الليبي

الفصل الأول

السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول المغرب العربي:

إن منطقة المغرب العربي شهدت في العقود الاخيرة العديد من الأزمات الأمنية والسياسية نتج عنها حالة من عدم لا إستقرار الامني والسياسي وظهرت معه حالات من الانفلات الامني و الاخطار الامنية التي قد تعصف بأمن الجزائر والمنطقة المغاربية، حيث ادركت الجزائر صعوبة الوضع الامني خاصة بعد سقوط نظام القذافي لذلك حاولت من خلال اعطاء البعد الامني الاولوية في تفاعلها مع الدول المغاربية ،حيث سنفصل ذلك في المباحث التالية:

المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية الجزائرية ومراحلها.

المبحث الثاني: دوائر السياسة الخارجية الجزائرية.

المبحث الثالث: السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول المغرب العربي.

الفصل الأول: السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول المغرب العربي

المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية الجزائرية ومراحل تطورها

إنَ السياسة الخارجية لأي دولة لها عوامل تؤثر عليها وعلى صناع القرار الخارجي، فالسياسات الخارجية للدول لا تتحدد وتتغير بفعل الصدفة، وإنما استنادا إلى مجموعة من المتغيرات أصطلح على تسميتها بالمتغيرات التفسيرية، لأنّها تقوم بتفسير السلوك الخارجي لمختلف الوحدات الدولية، ويختلف الباحثون في طريقة تصنيفهم لمتغيرات السياسة الخارجية، فمنهم من يصنفها إلى متغيرات مادية ومتغيرات إنسانية، وهناك من يصنفها إلى متغيرات جغرافية وسياسية واقتصادية وعسكرية واجتماعية، في حين أنّ البعض الآخر يصنفها إلى متغيرات داخلية وأخرى خارجية[1].

لذلك فان الدراسة سوف تعتمد على معايير المحددات الداخلية والمحددات الخارجية التي أثرت على مسار السياسية الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا ولهذا سوف يتم عرض أهم المسارات التاريخية التي مرت بها السياسية الخارجية الجزائرية.

المطلب الأول: المحددات الداخلية

أهمية دراسة السياسة الخارجية لأي دولة تنبع من أن ذلك يعد توضيحا لقوة الدولة وتأثيرها على الساحة الإقليمية والدولية، فإذا امتلكت الدولة الأساس الصحيح لبناء سياسة خارجية، فإنها تكون فاعلا أقاليميا ودوليا، أما إذا افتقدت إلى هذا الأساس أو اتسمت بالضعف فإنها تكون أكثر قابلية للتأثر بالآخرين، ومن هنا تنبع أهمية دراسة المحددات التي تتحكم في السياسة الخارجية[2].

وبين هذه المحددات الداخلية التي تنقسم إلى محددات: سياسية واقتصادية واجتماعية وشخصية وجغرافية، أما بخصوص المحددات التي سيتم التطرق إليها ومدى تأثيرها على السياسة الخارجية الجزائرية فهي المحددات: السياسية والاقتصادية و الشخصية.

فمن الناحية السياسية يمكن تقسيم هذا المحدد إلى شقين شق يرتبط بالثقافة السياسية وشق يرتبط بالمراكز السياسية لصنع القرار، حيث تتعلق الثقافة السياسية السائدة في المجتمع الجزائري من بين محددات السياسة الخارجية للدولة الجزائرية، وهي تمثل البعد الذاتي والاجتماعي للعملية السياسية، كما

---

[1] – دالع وهيبة :دور **العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية**، ماجستير (جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية، 2010) ص 08.

[2] – سداد مولود سبع .هيفاء أحمد محمد "**المحددات الداخلية للسياسة الخارجية العراقية**"،دراسات دولية العدد 44 ص37 .

أنها تلعب دوراً في وضع حدود عامة للاختيارات السياسية المتاحة للقائد السياسي، كما تؤثر الثقافة السياسية على التوجه العام للسياسة الخارجية[1].

كما تتكون الثقافة السياسية السائدة في المجتمع من نسق العقائد السياسية التي تتضمن تصور أفراد المجتمع في التعامل الخارجي، ويستمد هذا النسق جذوره من التقاليد التاريخية وخبرته في التعامل مع العامل الخارجي، فالمجتمع الجزائري لديه تصور على أن التدخل الخارجي يحمل العذاب والألم للمجتمع الذي يكون عرضة له(التدخل)، وهذا التصور ينبع من خبرته مع الاستعمار الفرنسي والمعاناة التي تلقاها المجتمع الجزائري بعده، ولهذا فإن تصور المجتمع الجزائري للتدخل الأجنبي أو الخارجي تصور سلبي لذلك نشأت لديه حساسية حول مسألة إرسال الجيش الجزائري خارج الحدود الوطنية حتى ولو تعلق الأمر بعمليات حفظ وبناء السلام أو التدخل في النزاعات الداخلية قصد مساعدة المجتمعات المشتتة على تجاوز أزمتها واستعادة وحدتها، إذ يعني هذا أن الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري ترفض التدخل في شؤون الغير، كما لا يمكن للمجتمع الجزائري أن يتقبل سقوط الجنود الجزائريين خارج إقليم الوطن، هذا البعد للثقافة السياسية للسياسة الخارجية الجزائرية يعكسه الدستور الجزائري الذي ينص على عدم السماح بإرسال الجيش الجزائري إلى خارج الحدود الوطنية، إلا أنه عندما يتعلق الأمر بدعم حركات التحرر فإن الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري تدفع نحو تدخل الجيش لنصرة هذه الحركات التحررية في قضاياها العادلة، وتجلى ذلك من خلال شبه إجماع سائد في الأوساط الشعبية، حيث كانت تعتبر ذلك كواجب ديني في الأوساط الرسمية حيث كان إجماع في مجلس الثورة ومجلس الوزراء سنة 1973 حيث شاركت القوات الجزائرية مع الجيوش المصرية والسورية ضد المحتل الإسرائيلي، وهو ما يمكن ملاحظته أيضاً من خلال موقف المجتمع الجزائري من دعم الشعب الصحراوي في حق تقرير مصيره بكل الوسائل ، بما في ذلك الدعم العسكري لجبهة البوليساريو، وكذلك مساعدة القضية الفلسطينية ودعمها في المحافل الدولية وعن طريق الإعانات المالية، وهذا يدل على ارتباط الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري بانتمائه العربي الإسلامي حيث كان ضد أي تدخل عسكري في الأقطار العربية مثل حرب الخليج الثانية ضد العراق وهذا ما رآه صموئيل هنتنغتون: (في الجزائر خرجت مظاهرة قوامها 400 ألف نسمة من المواطنين ، جعلت الرئيس بن

[1] – سليم العايب، **"الدبلوماسية الجزائرية في أطار منظمة الاتحاد الإفريقي"**، رسالة ماجستير (باتنة :كلية الحقوق و العلوم السياسة ،2011) ص19.

جديد، الذي كان ميّالاً للغرب في البداية يغير موقفه ويدين الغرب ويعلن أن الجزائر سوف تقف إلى جوار العراق الشقيق)[1].

كما أن الشعب الجزائري كان ضد الحرب على لبنان في جوان 2006 و ضد جميع الحروب العدائية.

أدّت الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري التي تعتبر وعاءا للتجربة التاريخية المريرة، فهي عامل محدد للسياسية الخارجية بحيث يقيّد إلى حد ما حرية القائد السياسي في اتخاذ القرار الخارجي، ولها تأثير واضح في التوجيه العام للسياسة الخارجية[2].

أما بخصوص مراكز صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية فمن الناحية الدستورية عملية صياغة السياسة الخارجية نظرا لطابعها المعقد والسيادي، لذلك تشترك في صياغتها العديد من مؤسسات الدولة، منها ما يحدد الدستور وظيفتها ومنها من يقرره صانع السياسة الخارجية، ألا وهو رئيس الجمهورية كفاعل أساسي في صياغة السياسة الخارجية و دستوريا هنالك مؤسستان مخولتان وهما:

1- **المجلس الدستوري:** الذي ينظر في دستورية أو عدم دستورية معاهدة أو اتفاق إما برأي قبل أن تصبح واجبة التنفيذ أو بقرار في حالة دخولها حيز النفاذ حيث تنص المادة 165 "يفصل المجلس الدّستوري، بالإضافة إلى الاختصاصات التي خوّلتها إيّاه صراحة أحكام أخرى في الدّستور، في دستورية المعاهدات والقوانين، والتنظيمات، إما برأي قبل أن تصبح واجبة التنفيذ، أو بقرار في الحالة العكسية يبدي المجلس الدّستوري، بعد أن يخطره رئيس الجمهورية، رأيه وجوبا في دستورية القوانين العضوية بعد أن يصادق عليها البرلمان"[3].

2- **البرلمان بغرفتيه:** حيث يمكن للبرلمان فتح مناقشة حول السياسة الخارجية وإصدار لائحة يبلغها إلى رئيس الجمهورية صانع السياسة الخارجية، تتعلق باتفاقيات الهدنة ومعاهدات السلم، وهنا يمارس البرلمانيون نشاطا دبلوماسيا من خلال الرقابة البعدية لأي معاهدة[4].

---

[1] – صاموئيل هنتنغتون، ترجمة طلعت الشايب و صلاح قنصوة . **صدام الحضارات**، (القاهرة :دار سطور، ط2،1999) ص407.

[2] –العمري منير ، **التغير و الاستمرارية في السياسة الخارجية الجزائرية بعد الأزمة** الأمنية، (جامعة الجلفة،2014) ص 48–49 .

[3] – الدستورالجزائري1996 المادة 165 من الجريدة الرسمية رقم 76 الصادر في 8ديسمبر1996 .

[4] – عبد الحميد سي عفيف، **مكانة الدبلوماسية البرلمانية ودورها في السياسة الخارجية للجزائر** (المجلس الشعبي الوطني) لجنة الشؤون الخارجية والتعاون والجالية، نوفمبر 2009.

لكن يبقى أعلى سلطة في صناعة السياسة الخارجية للدولة الجزائرية ممثلة في رئيس الجمهورية ثم وزير الخارجية.

إضافة إلي المحددات السياسية وما تلعبه من دور مهم في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية و تبرز أيضا لنا أهمية العوامل الاقتصادية حيث تلعب العوامل الاقتصادية دورًا مركزيًّا في اختيارات السياسة الخارجية؛ لأن تنفيذَ معظمِ السياسات يتطلَّبُ توافر الموارد الاقتصادية، ويحدِّدُ توافرُ تلك الموارد ما إن كان يمكنُ للدولة أن تكون دولةً مانحة للمعونة الخارجية أم مستقبلة لتلك المعونة، كذلك فالموارد تحدِّدُ قدرةَ الدولة على الدخول في سباقات التسلُّح ذات التكاليف الباهظة، والتبادل التجاري، أو تحقيق فائض في ميزان المدفوعات، بالرغمِ من أن توزيع الموارد في النَّسق الدولي لا يحدِّدُ السياسات المتبعة، فإنه يضع حدودًا على مدى بدائلِ السياسة الخارجية المتاحة؛ فالدول التي تُعاني من نُدرةِ الموارد لن تستطيع أن تلعَبَ دورَ الدولة الكبرى، حتى إذا أرادت أن تلعَبَ هذا الدور، ومن ناحية أخرى، فإن توافرَ الموارد الاقتصادية لا يعني أن على الدولة أن تلعَبَ هذا الدور[1].

تتكون المحددات الاقتصادية من الموارد البشرية والموارد الطبيعية المتاحة بالنسبة للجزائر فإن مواردها الطبيعية و البشرية لا تجعلها في موقف ضعيف بسبب النقص الفادح، كما أنها لا تشكّل عبئ عليها، أما الموارد الطبيعية فإنها تعتبر من العوامل الأساسية في قوة وغنى الدول[2].

تؤثر بشكل مباشر في سياستها الخارجية سواء بالسلب أو بالإيجاب، وتشتمل الموارد الطبيعية مصادر الطاقة(كالفحم، البترول، الغاز...) والمعادن الخام(الحديد ، القصدير...) والمواد الغذائية والفلاحية(القمح، الذرة، القطن...) والواقع أن توافر هذه المواد لدولة يوفر لها الأساس المادي لنمو الاقتصادي ويمكنها من دخول علاقات خارجية مكثّفة كما أنه يؤثر على قدرتها في دخول سباقات التسلح وعلى اختيار نظم معينة لتسلح، أو إنتاج الأسلحة النووية أو الدخول في حروب دولية والاستمرار فيها، فمثل هذه المجالات تتأثر إلى حد بعيد بمدى امتلاك الدولة للموارد الاقتصادية والجزائر تعتبر من الدول التي تتمتع بموارد طبيعية لا بأس بها ومشجعة على دخول في علاقات خارجية فاعلة، ومن أهم هذه الموارد الاقتصادية المحروقات والمتمثلة في النفط والغاز وهي من الدول الأكثر تصديراً للنفط والغاز والبترول الجزائري يعتبر الأكثر

[1] – جميس لوند ترجمة: محمد سيد سليم، محمد بن محمد مفتي، **المحددات الاقتصادية و آثارها على السياسية الخارجية** نشر يوم 2014/5/3 واطلع 7 مارس2017
http://www.alukah.net/culture/0/70044/

[2] – محمد سيد سليم ، نفس المرجع ،ص155.

غلاء لجودته، لكن المشكل يكمن في أن الاقتصاد الجزائري يعتمد عليه بصفة شبه كاملة وهو بطبيعة الحال قابل للنفاذ، الأمر الذي يجعلها عرضة لهزات عنيفة نتيجة لتذبذب الأسعار العالمية للنفط وقد سبق أن تعرضت الجزائر لهذه سنوات 1986 حين تدنى سعر النفط إلى 7 دولارات وكذلك سنة 1998 حين بلغ 12 دولار للبرميل الواحد وهو ما أثر في قوّة الدولة، ونتج عنه أزمات داخلية كان لها أثر على السلوك الخارجي للدولة الجزائرية.

وهذا نتيجة عدم قدرتها الاكتفاء الذاتي بحيث أن الاكتفاء الذاتي في الطعام في أوقات الحرب والأزمات أصبح يعتبر أمر فاصل وهام لقوة الدولة وكل دولة تفتقر إلى هذا الشريان الحيوي تصبح عرضة للانهيار[1].

إذن فالعامل الاقتصادي المؤثر على توجهات السياسية الخارجية الجزائرية يتمثل أساسا في العامل النفطي وما يكون عليه سواء أيام ارتفاع الأسعار أو أيام انخفاضها.

من بين العوامل التي تتحكم في السياسة الخارجية الجزائرية هي سيطرة العوامل الشخصية إلى حد ما، وذلك راجع لتجربتها في الممارسة بعد الاستقلال، حيث لوحظ سيطرة مؤسسة الرئاسة على حقل السياسة الخارجية، تخطيطاً وتنفيذاً منذ الاستقلال، ذلك جراء منح الدساتير الجزائرية سلطات واسعة للرئيس في تحديد وتوجيه السياسة الداخلية والخارجية، فدستور 1963 في مادته الثامنة والخمسين منح رئيس الجمهورية حق تحديد سياسة الحكومة وتوجيهها وتسييرها وتنسيق السياستين الداخلية والخارجية للبلاد، وأستمر على منواله دستور 1976 الذي بموجبه يقرر الرئيس السياسة العامة للأمة وقيادتها وتنفيذها، أما دستور 1989 فنصت المادة 74 منه أن رئيس الجهورية يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها وبذلك إنه يعيّن سفراء الجمهورية والمبعوثين فوق العادة إلى الخارج، وينهي مهامهم ويتسلم أوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين الأجانب وأوراق إعفاء مهامهم، ونفس الشيء نجده في دستور 1996 من خلال ما عبرت عنه المادة 77، فإذا سيطرت الرئاسة على صناعة القرار في السياسة الخارجية من الناحية الدستورية فإنها تسيطر عليها كذلك من الناحية الفعلية. باعتبار أن المؤسسة العسكرية هي أحد الفواعل الهامة في السياسة الداخلية، لكنها في صنع السياسة الخارجة ليست كذلك،

[1]– منير العمري ،مرجع سابق، ص51 .

بحكم نقص الخبرة في الشؤون الخارجية والدبلوماسية. إلا فيما يتعلق بالقضايا التي تهدد الأمن القومي الجزائري[1].

المطلب الثاني: المحددات الخارجية

تعتبر المحددات الخارجية من بين أهم المحددات التي لها تأثير بارز على توجهات والسلوكيات الخارجية للوحدات الدولية حيث، ترجع فئة المصادر الخارجية في صناعة السياسة الخارجية إلى خصوصيات النظام الدولي وإلى خصائص وسلوكات الفواعل المكونة للنظام الدولي والمتغيرات الخارجية التي تؤدي بشكل واسع إلى تأثير العالم على الدولة[2].

حيث تتمثل المحددات الخارجية على شكل وهيكل النظام الدولي والإقليمي الذي تنتمي إليه الدولة، وذلك من حيث نمط توزيع القوى، فعلى سبيل المثال من الصعب على دولة أن تبني سياسة العزلة في نظام دولي يسير بالاستقطاب[3].

1-الوحدات الدولية:

يرى دوتش وسنجر أنّ ازدياد عدد الوحدات الدولية يزيد من استقرار النسق الدولي بحيث يشتت حجم الانتباه الذي يوجّهه آليا فاعل دولي إلى أي فاعل آخر، بينما يرى والتز بأنه كلما قل عدد الفاعلين في النسق الدولي قل احتمال الحرب وزادت درجة استقرار النسق؛ لأنّ قلة عدد الفاعلين يساعد في تحديد نقاط الاختلاف والاتفاق بينهم، وازدياد عدد الوحدات الدولية كما هو عليه الحال اليوم ينشئ التزامات جديدة على الفاعلين الجدد في النسق الدولي، وهذا ما قد يخلق مشكلات حقيقية للدول محدودة الموارد، ويُضعف قدرتها على رسم سياسة خارجية متكاملة، وقد أدى ظهور فواعل جديدة والشركات المتعددة الجنسية، المنظمات غير الحكومية، جر آلات التحرر الوطنية وغيرها من الفواعل إلى تعقيد عملية السياسة الخارجية للكثير من الدول خاصة الدول النامية، وذلك بسبب الضغوطات التي تتعرض لها هذه الدول.

2- البنيان الدولي:

وتؤثر أبعاد النسق الدولي تأثيرا على السياسة الخارجية، حيث يتم فيها ترتيب الوحدات الدولية حسب قوتها، وقابلية الوحدات الدولية للتأثر بالبنيان

---

[1]-محمد الطاهر عديلة ، **"أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999/2004"،ماجستير** ص ،82.92 .

[2] -عامر مصباح، **تحليل السياسة الخارجية** (الجزائر :.دار هومة، ط8 ،2008) ص179.

[3] -ناصف يوسف حقي، **النظرية في العلاقات الدولية**(بيروت: دار الكتاب العربي،ط1،1985) ص160.

الدولي تتفاوت بتفاوت طبيعة هذا البنيان، فقدرة الوحدات الصغيرة والمتوسطة على التحرك السياسي المستقل في النسق الدولي تزداد كلما زاد الطابع التعددي للبنيان الدولي خاصة مع وجود صراع بين الوحدات الدولية الرئيسية؛ لأن ذلك يؤدي إلى منع كل طرف منهم للآخر من السيطرة على الوحدات الصغيرة والمتوسطة، ويزيد من مناورة الدول المتوسطة، أما في بنيان القطبية الثنائية فيختلف التأثير على الوحدات الدولية باختلاف وضعية القطبين، فإن كان الصراع بين القطبيين الرئيسين فإن ذلك من شأنه أن يعطي هامش من الحرية للوحدات الأخرى، أما الاتفاق بين هذين القطبين فإنه يقلل من حرية تلك الوحدات، وفي إطار البنيان الأحادي القطبية، والذي يتصف بهيمنة دولة واحدة أو مجموعة متجانسة من الدول، فإن السيطرة على باقي الوحدات المشكلة للنظام تكون شبه مطلقة، وذلك بما يخدم مصلحة الدولة المهيمنة[1].

لذلك فالسياسة الخارجية الجزائرية كانت تتلقى تلك التأثيرات التي يفرضها النسق الدولي القائم، فالفترة التي امتدت منذ الاستقلال إلى غاية انهيار المعسكر الشيوعي وفي فترة الثنائية القطبية فإن السياسة الخارجية تأثرت وأنتجت سياسة خارجية تقوم على معاداة الإمبريالية كذلك تدعم الحركات التحررية التي تعاني من الاستعمار الغربي وأيضاً توجهاً إلى الانضمام إلى حركة عدم الانحياز كحركة ترفض الانخراط في الحرب الباردة التي كانت مشتعلة بين المعسكرين الغربي والشرقي، أما فترة بعد 1999 ووصول الرئيس بوتفليقة إلى سدة الحكم أدركت الجزائر ضرورة خروجها من العزلة التي فرضت من قوى دولية نتيجة الأزمة الداخلية ولقد جاءت أحداث 11 سبتمبر لتفرض تغيرات جوهرية على النسق الدولي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية والتي تبحث خيار محاربة الإرهاب في ظل التهديد الدولي وهنا وجدت الجزائر المناخ الدولي مناسب لإعادة تنشيط سياستها الخارجية باعتبارها الرائدة في مجال مكافحة الإرهاب حيث اتجهت العديد من القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية إلى الجزائر من أجل التنسيق الأمن في المنطقة والعالم وهو يسمح لسياسة الخارجية أن تلعب دوراً مهماً في ذلك.

كما أن هذه الفترة عرفت تصاعد ظاهرة الاندماج والتشكل في العالم لذلك اتجهت السياسة الخارجية الجزائرية للالتفات للجبهة الإقليمية بحثاً على تفعيل أطر وقنوات الحوار والتعاون عبر مختلف الآليات والهياكل كالجامعة العربية، الإتحاد الإفريقي، إتحاد المغرب العربي، الإتحاد من أجل المتوسط،

[1] – دالع وهيبة ، مرجع سابق، ص 21–22.

الشراكة الأورو- متوسطية، هذا ما أكده الرئيس بوتفليقة في العديد من المناسبات: (بات الصوت الوحيد غير مسموع، والطرف المنفرد غير مستساغ، والحوار الثنائي الذي يتناول القضايا المتعددة غير مجدٍ، وإنما التكتلات الإقليمية تقوم على أساس تبادل المنافع والمصالح بات الصوت الوحيد غير مسموع، والطرف المنفرد غير مستساغ، والحوار الثنائي الذي يتناول القضايا المتعدد غير مجدٍ، وإنما التكتلات الإقليمية تقوم على أساس تبادل المنافع والمصالح).

وهنا نلاحظ أن المحدد الخارجي الذي يفرضه النسق الدولي والإقليمي كان له تأثير واضح ومباشر على السياسة الجزائرية وبالأحرى أهميته بالغة في توجيه وتحديد السلوك الخارجية للدولة الجزائرية[1].

المطلب الثالث: مراحل تطور السياسة الخارجية الجزائرية

لقد مرت السياسة الخارجية الجزائرية بمراحل عدة من حيث النشاط والركود أو الأهداف وهذا على حسب طبيعة كل فترة، والتي بدرها تتحكم فيها مجموعة من الظروف داخلية و أخرى مرتبطة بعوامل خارجية متعلقة أساسا ببنية النظام القائم هذا من جهة، من جهة ثانية فأن السياسية الخارجية الجزائرية ارتبطت دوما بشخصية رئيس الجمهورية باعتباره المسئول الأول عن تحديد توجهات السياسة الخارجية للدولة. ويمكن تقسيم مراحل الدراسة إلي 3 مراحل أساسية مرحلة التوجه الاشتراكي من 1962 إلى 1989، مرحلة الانتقال الديمقراطي والأزمة الأمنية 1990 إلى 1999، ومرحلة ما بعد الأزمة الأمنية 1999إلى 2016 وهي مرحلة الرئيس بوتفليقة عبد العزيز.

1- <u>مرحلة التوجه الاشتراكي 1962-1989:</u>

لقد كانت الفترة التي تولي فيها الرئيس أحمد بن بلة رئـــاسة الجمهورية الجزائرية المستقلة، في بدايتها تعرف صعوبات و عوائق داخلية و الخارجية، فعلى المستوى الداخلي كانت الخلافات في أشدها بين زعماء و قادة الثورة التحريرية على طريقة حكم البلاد وتفجرت صراعات أدت إلى استقالة البعض مثل استقالة محمد خيضر من الأمانة العامة للحزب في 16 أفريل 1962 ليخلفه بن بلة، أو اختيار البعض المعارضة مثل حسين آيت أحمـــد الذي أسس

[1]- العمري منير، مرجع سابق، ص57-85 .

حزب جبهة القوى الاشتراكية، كما أسس محمد بوضياف حزب الثورة الاشتراكية الذي أوقف بأمر من الرئيس بن بلة[1].

أما خارجيا فكانت الظروف اشد صعوبة اتجاه دول الجوار التي كانت تطالب بإعادة رسم الحدود خصوصا المغرب حيث سعى الرئيس أحمد بن بلة إلى إقناع الدول المجاورة بضرورة احترام الحدود المورثة عن الاستعمار وسعى إلى توقيع الاتفاقيات مع تونس وليبيا ومالي والنيجر في هذا الخصوص لكن المشكل الأكبر كان من المغرب الذي حاول المغرب ضم مناطق من الجزائر باستعمال القوة العسكرية وهذا ما أدى إلى الحرب أطلق عليها حرب الرمال 1963 التي توقفت بعد عقد اتفاق يوم 20 فيفري 1964، برعاية منظمة الوحدة الإفريقية، لم تكن فترة الرئيس بن بلة فترة نشاط سياسي كبير بقدر ما كانت فترة سعت من خلالها السياسة الخارجية التأكيد على سيادة الدولة و حماية الحدود و إقامة علاقات دبلوماسية مع دول العالم[2].

أما في فترة الرئيس الراحل هواري بومدين التي يعتبرها المختصين الفترة الأكثر فعالية لسياسة الخارجية الجزائرية حيث تمثلت مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية في مناهضة الإمبريالية و الوقوف مع دول عدم الانحياز وأيضا التضامن مع الشعوب المكافحة من أجل استقلالها أو التي تخوض تجربتها الإنمائية الخاصة وكانت تصريحات الرئيس بومدين في هذه الفترة تصريحات معادية للدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية و في هذا الشأن صرح الرئيس هواري بومدين(نقول للرأسمالية العالمية أننا نرفض جميع الأساليب التي تتبناها في تعاملاتها معنا وأننا سوف نحاربهم)[3].

وأيضا(بعض الأشخاص قاموا مؤخرا بتهديدات ضدنا من أجل إجبارنا على تخفيض أسعار البترول إن زمن قانون الغاب الذي كان فيه القوي يأكل الضعيف قد ولى وإلى الأبد) ،وتجسد الشعار البومديني على ضرورة أن تكون السياسة الخارجية مرآة لسياسة الداخلية وهذا ما قامت به الجزائر حين أممت واسترجعت ثرواتها الطبيعية في 24 فيفري 1971 وهذا ما جعل الجزائر قدوة لدول العالم الثالث التي تأثرت بالنهج الثوري للسياسة الخارجية الجزائرية، وزادت المكانة الإقليمية و الدولية للجزائر خاصة بعد إلقاء الرئيس الهواري بومدين خطابه الشهير في الجمعية العامة التي دعت إليها الجزائر

---

[1]–أحمد طعيبة ،"**أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر1988.1994**"،رسالة ماجستير،(الجزائر: كلية العلوم السياسة ولإعلام،1998) ص33.

[2]– منير العمري، مرجع سابق ص 69.

[3] – أمينة مزيان ايجر،"**التحول البراغماتي في السياسة الخارجية الجزائرية**"، رسالة ماجستير. (الجزائر : كلية العلوم السياسة و الإعلام ،2007) ص 126.

سنة 1974 والتي تطرق من خلالها الرئيس بومدين دعوته إلى ضرورة إعادة صياغة العلاقات الاقتصادية العالمية لتكون أكثر اتزانا و أكثر انسجام وقابلة للدوام على المدى البعيد و هذا مـــا جعل الجزائر تلعب دور المعارض في التفاعل الدولي مع البلدان الغربية في شتى المجالات السياسة أو تلك المتعلقة بمسائل التنظيم الاقتصادي للعلاقات الاقتصادية الدولية، وهذا ما برز خلال مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي بباريس سنة 1975، كما برز أهمية العامل النفطي في السياسة الخارجية الجزائرية والذي استعملته الجزائر رفقة ليبيا و السعودية كوسيلة ضغط أثناء حرب أكتوبر بين إسرائيل والعرب سنة 1973 وهذا أزعج كثيرا الولايات المتحدة الأمريكية التي عبرت عن رفضها لهذا السلوك وهذا جاء على لسان وزير الخارجية الأمريكي هنري كسنجر في كثير من الأحيان[1].

ونظرا لأن شخصية رئيس الجمهورية في الجزائر تحدد بشكل واسع توجهات السياسة الخارجية الجزائرية لذلك فإن شخصية الرئيس الشاذلي بن جديد كانت شخصية متفتحة على الغرب لذلك سعت السياسة الخارجية الجزائرية إلى بناء علاقات مع الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وهذا كان أحد أهداف الرئيس الشاذلي الذي صرح في نوفمبر 1979(إن تضامننا مع العالم الثالث لا يمنعنا عن الإطلاق من التعاون المتفتح مع كل البلدان بغض النظر عن أنظمتها السياسية أو موقعها الجغرافي) ويعتبر تصريح الشاذلي بن جديد هذا في بداية عهدته على أنه تغير في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الدول الغربية، والسعي إلى تحسينها وتقويتها وكانت بداية هذا التحسن من خلال قبول الولايات المتحدة الأمريكية قبول الوساطة الجزائرية بينها وبين السلطات الإيرانية عام 1979 لحل قضية الرهائن الأمريكيين المحتجزين في السفارة الأمريكية و النجاح النهائي الذي أحرزته الجزائر بعد إطلاق صراح الرهائن54 مما عمل التغير التدريجي لصورة الجزائر لدى الرأي العام الأمريكي و السلطات في آن واحد بالمقابل سمح هذا النجاح للجزائر بحصول على 17 طائرة نقل سي 130، وكانت ترفض بيعها للجزائر في وقت سابق[2].

لذلك فأن السياسة الخارجية الجزائرية في هذه المرحلة مرت عبر ثلاث مراحل وتميزت بمرور ثلاث رؤساء جمهورية فترة بن بلة كان الهدف من

[1] – منير العمري، مرجع سابق ،ص 70 .

[2] – أمينة مزيان ايجر، **المرجع** السابق ،ص127.

السياسة الخارجية هو الحفاظ على السيادة الدولة و التراب الدولة من الأطماع و ربط علاقات دولية قوية، أما فترة الرئيس الهواري بومدين فكانت فترة تفاعل دولي و مشاركة سياسية في محافل الدولة و التأثير الدولي حيث حملت الجزائر على عاتقها البعد الثوري ودعمت الحركات التحريرية والتي تأتي في مقدمتها القضية الفلسطينية والقضية الصحراوية، أما فترة الرئيس الشاذلي بن جديد فأنها عرفت كمرحلة للانفتاح على الدول الغربية خصوصا الولايات المتحدة وفرنسا.

2- مرحلة الانتقال الديمقراطي و الازمة الامنية1992-1999

بالنظر للأوضاع الأمنية والسياسة الداخلية وما صاحبه من ظروف اقتصادية، فإن هذا الوضع الداخلي أثر على نشاط السياسة الخارجية الجزائرية وبسبب هذه الأزمة تراجع أداء السياسة الخارجية وتجلى ذلك في تفكك أو تراجع دور وزارة الشؤون الخارجية وحتى مؤسسة الرئاسة لم تسلم من هذا، ونتج عن ذلك لامركزية في وضع السياسة الخارجية. إضافة إلى ذلك فقد أدت الأزمة الداخلية إلى تفكك وغموض مواقف الدبلوماسية الجزائرية من خلال تعدد المواقف وبالتالي غموض للخطاب الدبلوماسي حيث أصبحت الدبلوماسية الرسمية حلبة تنافسية أغرقتها عدة مبادرات غير رسمية آتية من طبيعة الانقسامات السياسية الموجودة[1].

وهكذا أغرقت الدبلوماسية الجزائرية بالعديد من المواقف الشيء الذي فتح أبواب الفوضى، وبدأ الحديث عن مرحلة دبلوماسية الأصوات المتعددة وهكذا أصبح مشهد السياسة الخارجية هو انعكاس لوضعية داخلية فوضوية وغير مستقرة[2].

حيث شهد السلوك الخارجي تراجعا عن تحقيق مجموعة من الأهداف التي كانت مسطرة وانصبت جهود السياسة الخارجية الجزائرية في إقناع دول العالم ما تعانيه الجزائر من ظروف أمنية صعبة وكذلك إقناع الدول الكبرى بالخيار الأمني التي سلكته الجزائر في معالجة الأزمة الداخلية، وأهم الأهداف التي سطرتها السياسة الخارجية الجزائرية في فترة الأزمة الأمنية هو الحفاظ على أمن الدولة وسيادة الدولة من التدخلات الأجنبية.

3- مرحلة ما بعد الازمة 1999-2016

---

[1] – محمد مسعود بونقطة ،**"الدبلوماسية الجزائرية في إطار الجامعة العربية مبادرة الجزائر للإصلاح 2005"** ،رسالة ماجستير ،جامعة قسنطينة كلية العلوم الحقوق السياسة2010 ، ص 27 .

[2] – السعيد ملاح "**.تأثير الأزمة الداخلية علي السياسة الخارجية الجزائرية**"، رسالة ماجستير، (قسنطينة، كلية الحقوق و العلوم السياسة ،2005) ص27.

أن تتبع مسار و توجهات السياسة الخارجية الجزائرية في فترة ما بعد الأزمة الأمنية يظهر أن السلوك الخارجي الجزائري قد أحدث تغيرات في بعض الأهداف و الوسائل التي كانت مرسومة في السياسة الخارجية في فترة الأزمة وما قبلها، حيث بدأت الجزائر في تحديد أهداف الجديدة و تبني وسائل أخرى في سبيل تنشيط السياسة الخارجية، وتحقيق أكبر قدر ممكن من المصالح لدولة الجزائرية حيث سعت السياسة الخارجية الجزائرية خلال هذه الفترة إلى:

أولا: استعادة مكانة الجزائر الإقليمية والدولية

ثانيا: بناء علاقات اقتصادية مع المحيط الإقليمي و الدولي، وإضفاء الطابع العقلاني و البراغماتى على السلوك الخارجي للجزائر.

ثالثا: حماية أمن الجزائر من التهديدات الأمنية الإقليمية.

إذ قام صناع القرار السياسي الخارجي في الجزائر بجهود حثيثة من أجل تحسين صورة الجزائر، وسط المجتمع الدولي وإزالة تلك الصورة التي عرفت بها الجزائر أثناء فترة الأزمة الأمنية، تم هذا من خلال نقل بشكل أفضل الواقع الجزائري و حقيقته تم ذلك من خلال المشاركة في النشاط الدولي، بحيث إن الرئيس بوتفليقة قام بتكثيف زيارته وسفرياته الخارجية والذي قدرت بأكثر 200 زيارة إلى الخارج و التي نحج من خلالها الرئيس من إنهاء الحصار الدولي الغير معلن والمفروض على الجزائر إذ وصلت زيارات رئيس الجمهورية الخارجية سنة 2003 ب26 زيارة خارجية و20 زيارة خارجية سنة 2004 و بلغت 27 زيارة خارجية سنة 2005، وفي المقابل الجزائر شهدت ارتفاع في عدد الزيارات التي قام بها رؤساء و زعماء الدول ووزراء الخارجية بشكل مطردا كل سنة ففي سنة 2003 زار الجزائر 9 رؤساء، و12 وزير خارجية، أما في سنة 2006 زار الجزائر 13 وزير خارجية، ووصل عدد وزراء الخارجية الذين زاروا الجزائر سنة 2011 إلى 2016.

كما كان لسياسة الخارجية الجزائرية نشاط دبلوماسي متميز من خلال جهود الوساطة التي قامت بها في حل النزعات الإفريقية و أيضا طرح مشاريع أصلاح الجامعة العربية و المساهمة في إنشاء الاتحاد الإفريقي الذي كان يعرف بمنظمة الوحدة الإفريقية، وعلى مستوي الأمم المتحدة تمكنت الجزائر سنة 2004 من الحصول علي مقعد غير دائم بعدما كانت الجزائر

دولة غير المرغوب في التعامل معها بسب تلك الأوضاع الداخلية التي شهدتها الجزائر[1].

المبحث الثاني: دوائر السياسية الخارجية الجزائرية

إن الموقع الهام للجزائر من الناحية الجغرافية والقدرات والثروات الباطنية التي تزخر بها الجزائر تجعلها من الدول المهمة في التفاعل السياسي الخارجي على الصعيد الإقليمي والقاري ودولة تجذب اهتمام الدول الكبرى خاصة الأوروبية بحكم الجوار الإقليمي و المصالح .

المطلب الأول: الدائرة الإفريقية

تلعب العوامل الجغرافية و الجيو سياسية دورا كبيرا في تحديد حجم الدولة وأهدافها على الصعيد الخارجي[2].

ونظرا للموقع الجيو- سياسي للجزائر والذي يعتبر مدخلا للقارة الإفريقية وهمزة وصل بين إفريقيا و أوروبا فأن هذا يدفع الجزائر للعلب دور أكبر وأكثر حساسية اتجاه الدائرة الإفريقية نظرا لنا تمثله الدول الإفريقية من امتداد للجزائر.

ويعود الدور الهام للجزائر على مستوى القارة الإفريقية منذ استقلال الجزائر و التي أعلنت صراحة دعمها للحركات التحريرية والشعوب المضطهدة تحت الاستعمار حيث أصبحت من بين اللاعبين الأساسيين المحليين في إفريقيا بحكم خصائصها الجيوسياسية على المستوى الإقليمي، وبحكم الإرادة السياسية التي ظهر بها حكامها، وتمثل دورها في الاصطفاف إلى جانب التيار المتشدد في محو الاستعمار من القارة الإفريقية، والعمل على تحقيق الوحدة والتضامن الإفريقيين، فبالنسبة لدعم حركات التحرر فإنه كان المحور الرئيسي في السياسة الخارجية الجزائرية، وكان ذلك نتيجة لما عانته الجزائر طوال سنوات الكفاح ضد المستعمر، ولذلك كان تضامنها مع حركات التحرر في إفريقيا وفي غيرها قويا جدا [3].

كما كان للجزائر دور هام في إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية، وتمكنت أيضا في تلك الفترة من استمالة العديد من الدول الإفريقية لصالح الطرح الجزائري بخصوص الصحراء الغربية والذي دفع بالمغرب إلى الانسحاب من

---

[1] – العمري منير ، المرجع السابق ، ص 125–126.

[2] – صليدل هارت، **الإستراتيجية وتاريخها في العالم**، ترجمة:(الهيثم الأيوبي بيروت، دار الطليعة ط4،2000) ص274 .

[3]– Amine Ait-Chaalal، "L'Algérie depuis 1962 : retour sur une histoire contrastée"، Revue internationale et stratégique 46(2002/2)، 61-72.

منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1984 ولم يعد إلا في السنة 2017 إلي الاتحاد الإفريقي[1].

لكن النشاط القاري النشيط للسياسة الخارجية الجزائرية شهد انكفاء وجمود في الفترة الأزمة الأمنية الجزائرية حيث تميزت فترة التسعينيات شهدت بتراجع النشاط الدبلوماسية الجزائرية باعتبارها أداة من أدوات السياسة الخارجية الجزائرية، عن أداء هذا الدور المهم تاركا المجال لدول أخرى. وبعد سنة 1999 ركزت الجزائر مسعاها لاستعادة سمعتها الإفريقية من خلال عدم إبقاء الجزائر خارج التفاعلات الإقليمية، وتجلي ذلك في عدد من المبادرات التي قامت بها الجزائر فيما يخص الشأن الإفريقي، وأهمها إطلاق مبادرة الشراكة الجديدة من اجل تنمية إفريقيا النيباد والتي تم اقتراحها من قبل، على خمس رؤساء دول افريقية وهم: الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، الرئيس النيجري اوليغسوون أوبا سانجو، الرئيس السنغالي عبد الله واد، رئيس جنوب إفريقيا ثابو مبكي والرئيس المصري حسني مبارك، وهي عبارة عن خطة عمل مفصلة للخروج بالقارة الإفريقية من الفقر و التهميش[2].

كما ظهر تأثير الانتماء الإفريقي على السياسة الخارجية الجزائرية من خلال الدور الذي لعبته الجزائر في الدفاع عن القضايا الإفريقية في مختلف المحافل الدولية كمنظمة الأمم المتحدة، الاتحاد الأوربي، ومجموعة الثمانية التي كانت الجزائر تشارك دوريا في القمم التي تعقدها، لذلك فإن أهم المحددات التي تعتمدها الجزائر في توجيه سلوكها الخارجي اتجاه القارة الإفريقية الهدف منها هو بناء علاقات شراكة اقتصادية مع أقطاب القارة الإفريقية مثل جنوب إفريقيا و نيجيريا، وكذلك العمل علي المشاركة في حل الخلاقات بين دول القارة وهذا ما استغلته الجزائر عند انعقاد القمة الإفريقية رقم 35 لمنظمة الوحدة الإفريقية بالجزائر من 12 إلي 14 جويلية 1999 بمشاركة 45 دولة افريقية حيث تحركت الدبلوماسية الجزائرية لاحتواء النزاع المسلح بين اريتريا و إثيوبيا، وهذا انطلاقا من مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية التي تؤمن بمبدأ التسوية السلمية لنزاعات الدولية[3].

---

[1] – خلفيات موقف الجزائر حول عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي
http://arabic.cnn.com/world/2017/02/01/algeria-morocco-africain-union

[2] – وهبية دالع ،المرجع السابق، ص 63.

[3] – بلقاسم لحلوح . "**دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة**"، رسالة ماجستير(لبليدة : كلية الحقوق، 2004) ص78.

إضافة لهذا ظهر دورها في إنشاء الاتحاد الإفريقي وريث منظمة الوحدة الإفريقية حيث كانت من أهم الدول الإفريقية التي صاغت ميلاد هذا الاتحاد الجديد.

لكن في الفترة المعاصرة إن أهم ما تركز عليه الجزائر في إفريقيا هو حزام الساحل الإفريقي الذي أصبح يشكلا تهديدا امنيا كبيرا لذلك اتجهت السياسة الخارجية الجزائرية إلي مزيد من الاهتمام بمنطقة الساحل الإفريقي خصوصا مالي النيجر والتشاد التي أصبحت مناطق نشاط للجماعات الإرهابية التي استفادة من الأوضاع في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي

وفي احد صور نشاطها تولت الجزائر سنة 2009 قيادة جيوش كل من مالي والنيجر وموريتانيا لتشكيل أول قوة عسكرية في المنطقة، حيث اجتمع القادة العسكريون للدول الأربعة في مقر قيادة الناحية العسكرية الجزائرية السادسة الكائنة في ولاية تمنراست الجنوبية الحدودية[1].

وتجدر الإشارة إلى أنّ كلاً من مالي والنيجر وموريتانيا قد اعترفت بمحدودية قدراتها العسكرية، وطلبت من الجزائر تمويل وقيادة عمليات التمشيط العسكريّ المركَّز ضدّ تنظيم قاعدة الصحراء بحلول شهر سبتمبر، وتولي مهمة النقل الجوي للمؤن والذخائر والمعدات لإمداد جيوش الدول الثلاثة، حيث لا تنفق كل من مالي والنيجر وموريتانيا مجتمعة أكثر من 350 مليون دولار في تلك العمليات[2].

ويعدُّ "عجز التسلُّح" أحد أهمّ أسباب تأخُّر عملية التمشيط والتدخل في منطقة الساحل، إضافة إلى الظروف المناخية الصعبة في الصحراء الإفريقية الكبرى..

وأهم ما يمكن أن نستخلصه عن توجهات السياسة الخارجية الجزائرية إفريقياً .

أولا: من خلال السعي إلي استعادة مكانة الجزائر الإفريقية وهذا ما نجحت فيه الجزائر عندما احتضنت القمة الإفريقية رقم 35 سنة 1999 واعتبرت أول قمة تعقد في الجزائر بعد الأزمة الأمنية الجزائرية وتمكنت الجزائر من خلالها في فتح باب المفاوضات بين إريتريا وإثيوبيا التي كانتا في حالة الحرب.

---

[1]- SALIMA TLEMÇANI، "Réunion Entre L'Algérie، Le Niger، La Mauritanie et Le Mali: Des Chefs Militaires des Etats du Sahel à Tamanrasset،" ELWATAN، Algérie، N: 5712، (Jeudi 13 Août 2009)، pp. 01-03.

[2] – أحمد ناصر، **"ثلاث دول من الساحل تبلغ الجزائر حاجتها للسلاح: اجتماع عالٍ في تمنراست استعدادًا لهجوم كاسح على "قاعدة الصحراء"**، يومية الخبر، عدد: 5727، الخميس 13 اوت 2009، ص2.

ثانيا: من خلال سعي سياسة الخارجية الجزائرية لتوطيد علاقات اقتصادية مع الدول الكبرى علي مستوي القارة مثل جنوب إفريقيا و نيجريا، وأيضا تقديم المساعدات المالية لدول الأكثر فقرا علي مستوي القارة.

ثالثا: أهمية العامل الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه القارة الإفريقية وخاصة اتجاه دول الساحل، لان تدهور الأمني في دول الساحل وخاصة مالي والنيجر له انعكاسات مباشرة علي الأمن في الجنوب الجزائري[1].

المطلب الثاني: الدائرة العربية و دول عالم الثالث

إن السياسة الخارجية الجزائرية تجاه إقليمها العربي، عرف نشاطا منذ الاستقلال و خاصة مع دول مثل مصر، العراق، سوريا، وتفاعلت الجزائر مع القضايا العربية بشكل بارز خصوصا قضية الصراع العربي الاسرائيلي، حيث شاركت الجزائر إلي جانب العرب في حرب أكتوبر 1973، واعتبرت في المركز الثاني بين الدول العربية ليست من دول المواجهة من حيث الدعم العسكري الذي قدمته للمعركة بعد العراق[2].

كما واصلت الجزائر وتواصل دعمها للقضايا العربية المحورية المتمثلة أساسا في القضية الفلسطينية، الجزائر أكدت علي موقفها الثابت اتجاه القضية الفلسطينية حيث أكد وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة إلي إنصاف الشعب الفلسطيني والتمكين من تحقيق السلام الشامل والعادل في منطقة الشرق الأوسط، واعتبر أن مواصلة إسرائيل لمشاريع الاستيطان وعملية التهويد والحصار المطبق على أهالي غزة دليل ساطع على عزم دولة الاحتلال على الاستمرار في إجراءات التصعيد التي تلجأ لها كلما لاح بصيص أمل بالنسبة للقضية الفلسطينية، ودعا المجتمع الدولي للوقوف بحزم في وجه السياسة الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني القائمة على الاستيطان والقمع والتمييز العنصري و قال: (أوجه من خلالكم نداء للمجتمع الدولي من أجل الوقوف بحزم أمام السياسة الإسرائيلية القائمة على الاستيطان والقمع والتمييز العنصري)[3] .

كما كان للجزائر موقف ثابت اتجاه قضايا الحراك العربي والدول التي شهدت الحراك العربي تونس ليبيا مصر سوريا واليمن حيث أكدت على احد أهم مبادئ السياسية الخارجية الجزائرية هو عدم التدخل في الشؤون الداخلية

---

[1] – منير العمري،مرجع سابق، ص96

[2] – سعد الدين الشاذلي ،**مذكرات حرب أكتوبر 1973** .ص 244

[3] – **الجزائر تدعو المجتمع الدولي" للاضطلاع بمسؤولته**
"htt://www.wafa.ps/arabic/index.php ?action=detail&id=164262يوم23فيفري2014

لدول و رفض التدخل الخارجي خصوصا العسكري. فبخصوص الأزمة السورية وخاصة بعد ظهور فواعل أخرى في الأزمة مثل داعش والجماعات المسلحة الأخرى عبرت الجزائر عن موقفها تجاه الأزمة في سوريا بأنها تساند جهود الدولة السورية في محاربة الإرهاب العابر للقومية – متعدد الجنسيات – وتشجيع الحوار السوري– السوري لإيجاد مخرج من المأزق السياسي من خلال مصالحة وطنية سورية كاستنساخ لتجربة الجزائر، ودعم جهود الدول الصديقة كروسيا لإعادة الأمن والاستقرار وحماية الوحدة الترابية لسوريا ومنع خطر التفكك وفشل الدولة[1].

وكان نفس الاتجاه في رفض التدخل الأجنبي في ليبيا أيضا.

أما بخصوص دائرة الدول العالم الثالث فأن الجزائر كانت تجمعا علاقات وطيدة تاريخية مع دول عدم الانحياز التي تعبر مجموعة من دول العالم الثالث، حيث سعت الجزائر إلي توزيع علاقاتها مع دول الأسيوية و دول أمريكا اللاتينية تعتبر العلاقة الجزائر بدول أمريكا للاتينية علاقة لها بعد تاريخي خاصة مع كوبا التي كانت من الدول التي تدعم جبهة التحرير الوطني ضد الاستعمار الفرنسي، واستمرت العلاقات الدبلوماسية الطيبة مع العديد من دول القارة الأمريكية اللاتينية منذ الاستقلال إلي غاية وقتنا الحالي مثل كوبا. فنزويلا. بوليفيا، المكسيك..الخ، حيث شهدت هذه الفترة الممتدة من 1999 إلى 2013 زيارات متبادلة بين رؤساء هذه الدول والجزائر فمثلا كانت للرئيس الفنزويلي أربع زيارات للجزائر الأولي في 17 أوت 2000، و الثانية في 14 ديسمبر2001، والثالثة في 16 ماي 2006، والرابعة 2 سبتمبر 2009، وأيضا زيارة للرئيس البرازيلي داسيلفا في 8 فيفري 2006، و الرئيسة الأرجنتينية في 16 نوفمبر 2008، و الرئيس المكسيكي في 12 ديسمبر 2005 ورئيس جمهورية نكارغوا في 4 جوان 2007، كانت للرئيس الجزائري العديد من زيارات العمل الثنائية لدول أمريكيا اللاتينية مثل زيارته إلي كوبا سنة 2000 و جولة في ماي من سنة 2005 شملت البيرو و الشيلي والبرازيل[2].

خاصة أن هذه الدول تشترك في رؤية الجزائر لبعض القضايا الدولية وكذلك الدعم السياسي لهذه الدول لموقف الجزائري اتجاه قضية الصحراء الغربية، وهذا من جهة من جهة ثانية يمكن القول أن السياسة الخارجية

[1] –عبد الله الراقدي **الدبلوماسية الجزائرية والأزمة السورية** :جريدة الرأي اليوم نشر7جانفي2017 http://www.raialyoum.com/?p=597159

[2] – منير العمري ،مرجع سابق، ص120–122 .

الجزائرية تجاه هذه الدول تنطلق من محدد اقتصادي و تاريخي، حيث بعـــد اجتياز الجزائر لأزمتها الأمنية التي استمرت على مدى عشرية كاملة استمرت السياسة.

كما بدأت تتجه السياسة الخارجية الجزائرية إلي تقوية العلاقات مع احد أقطاب دول أمريكيا اللاتينية هي الأرجنتين حيث قامت الرئيسة الأرجنتينية في شهر نوفمبر من سنة 2008 بزيارة إلي الجزائر بدعوة من الرئيس عبد العزيز بوتفليقة و الذي حاول من خلال هذه الزيارة إعطاء دفعة للعلاقات بين البلدين خاصة و أن الأرجنتين تتقاسم نفس المواقف الجزائرية في العديد من القضايا الدولية، وهذا أكده نائب الوزير الأرجنتيني للعلاقات الخارجية في زيارة إلي الجزائر أكتوبر 2010 أن بلده "لم يغيّر موقفه الداعم للصحراء الغربية ولجهود الأمين العام للأمم المتحدة وممثله الشخصي من أجل الصحراء الغربية السيد كريستوفر روس. وقال أن (الأرجنتين دعمت دائما الصحراء الغربية في إطار الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة ومجلس ألأمن معتبرا أن موقف بلده الذي لم يتغير أبدا مبني على القوانين الدولية ومبادئ الأمم المتحدة) وبشأن العلاقات مع الجزائر أشار نائب الوزير الأرجنتيني للعلاقات الخارجية السيد ألبيرتو بيدرو دالوطو في تصريح عقب استقباله من طرف وزير الشؤون الخارجية مراد مدلسي، أن الأرجنتين والجزائر مستعدتان لتعميق التعاون الممتاز بينهما في مختلف المجالات. كما ذكر السيد دالوطو أن "العلاقات بين الجزائر والأرجنتين تعد ممتاز وأن البلدين "سيعملان أكثر فأكثر لتعميق هذه العلاقات مبرزا في هذا السياق مشاريع التعاون ألهامة بين البلدين لا سيما كما قال "فيما يخص التكنولوجيا النووية وتكنولوجيا الفلاحة.

أما العلاقات الجزائرية مع الدول الأسيوية تعتبر من العلاقات التاريخية بحكم أن بعض الدول الأسيوية كانت من بين الدول التي اعترفت بالحكومة المؤقتة وبعدالة القضية الجزائرية وكان ذلك بداية من مؤتمر باندونغ في افريل 1955 باندونيسيا، والتي حضرته 29 دولة افريقية وأسيوية كنواة لتأسيس حركة عدم الانحياز وتم من خلالها السماح للوفد الجزائري بمشاركة بصفة عضو ملاحظ ومثل الجزائر محمد يريد حسن أيت أحمد حسين، وبعد الاستقلال انخرطت الجزائر في الجهود المبذولة من اجل تنشيط العلاقات الافرو–أسيوية، بحث تحتفظ الجزائر بعلاقات جيدة مع الكثير من دول الأسيوية مثل اندونيسيا، ماليزيا، الفيتنام، باكستان، الهند..الخ، حيث واصلت السياسة الخارجية الجزائرية جهودها من اجل بناء علاقات السياسة و

اقتصادية قوية مع الدول الأسيوية بعد فترة الأزمة الأمنية حيث بدأت الجزائر تكثف نشاطها تجاه هذه الدول حيث بلغت الزيارات العمل التي قام بها رئيس الجمهورية إلي الدول الأسيوية في الممتدة بين 1999الي 2012 بـــ 10 زيارات، واكتست الطابع الاقتصادي بدرجة الأولي وابتعادها على الجانب الأمني، تعد اندونيسيا من الدول التي تقيم الجزائر معها علاقات طيبة وجيدة لذلك كانت هناك مجموعة من الزيارات المتبادلة بين مسؤولي البلدين إذ قامت الرئيسة الاندونيسية السيدة "سوكارنوتربي" بزيارة إلي الجزائر في سبتمبر من سنة 2002، رد عليها الرئيس الجزائري بزيارة مماثلة في 13 أكتوبر 2003 حيث تم من خلالها من الاتفاق علي توطيد العلاقات، رغم أن حجم المبادلات التجاريـــة بين الدولتين لا يزال ضئيلا مقارنة بجودة العلاقات بين الجزائر واندونيسيا، حيث أوضحت السفيرة الاندونيسية في الجزائر أن حجم المبادلات التجارية بلغ سنة 2009 حوالي 419,589 مليون دولار أما سنة 2008 فإنه بلغ610,217[1].

حيث أن السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الدول العربية و دول العالم الثالث أصبحت تتجه أكثر إلي الاهتمام بشأن الاقتصادي و الابتعاد عن العامل الايديلوجي الذي طبع هذه العلاقات طيلة فترة الحرب الباردة.

المطلب الثالث: دائرة الدول الكبرى

من أهم الدول الكبرى التي تتفاعل معها السياسية الخارجية الجزائرية: الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا ونموذج للقوى الصاعدة كالصين.

1- الولايات المتحدة الأمريكية :

من الناحية التاريخية اتسمت العلاقات الجزائرية الأمريكية في العديد من حالات التوتر واختلاف الرؤى نظرا للبنية الأيدلوجية لنظام السياسي في البلدين وكذلك دعم الولايات المتحدة الأمريكية للمستعمر الفرنسي أثناء الثورة التحريرية، وأيضا الانحياز لإسرائيل أدى هذا إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وغياب أي سلوك خارجي نشط وايجابي بين دولتين إلي غاية 1973 حين زار وزير الخارجية هنري كيسنجر الجزائر وما تلاها إعادة السفير الجزائري إلى واشنطن ووهذا ما أضفي علي السياسة الخارجية الجزائرية طابعا براغماتيا حسب المحليين إلى غاية نهاية السبعينات[2].

[1] – منير العمري ،مرجع سابق ،ص123–124

[2] – بهجت قروني ،على الدين هلال **مرجع سابق** ،ص،205

هذه الزيارات المتبادلة سمحت بأن نشهد الفترة الموالية 1979، تحسنا ملحوظا في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية سواء تعلق الأمر بالممارسة أو الخطاب وظهرت جملة من المؤشرات أبرزت بوضوح التقارب في المجال السياسي واستمرارية في المجال الاقتصادي، هذا ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تقبل بالوساطة الجزائرية في أزمة الرهائن الأمريكيين في طهران وانتهت الوساطة بالنجاح[1].

ويبدو أن ما حمله بداية القرن الـــ 21 من أحداث خصوصا أحداث11 سبتمبر قد قرب وجهات النظر بين الولايات المتحدة الأمريكية و الجزائر خصوصا وأن الجزائر كانت لديها تجربة سابقة خلال عشرية الأزمة الأمنية، حيث أصبح العامل الأمني أحد أهم الجوانب التي تحرك السياسة الخارجية بين البلدين وفي هذا الصدد قال " ويليام بيرير " مساعد الدولة المكلف بالشرق الأوسط حين حل بالجزائر يوم 9 ديسمبر 2002 أن الجزائر عقدت صفقة شراء أسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية، وأن الإدارة الأمريكية تقدمت بطلب للكونغرس يتعلق برفع ميزانية التعاون العسكري، ويعتبر هذا نجاحا لسياسة الخارجية الجزائرية في تحقيق هدفها المتعلق بتحسين ورفع مستوي التعاون الأمني والعسكري، وهذا ما أشاد به الجنرال شارل نائب قائد القوات الأمريكية في أوربا، من خلال تصريحه من الجزائر في سبتمبر 2003 أن التعاون العسكري بين الجيش الأمريكي و الجيش الجزائري دخل مرحلة جديدة، كما أبدت الولايات المتحدة الأمريكية نيتها تمويل المركز الإفريقي لمكافحة الإرهاب الذي أنشي بالجزائر سنة 2004. وتواصلت وتيرة التعاون العسكري يبن البلدين بعدما تعهد المنسق الأمريكي لمكافحة الإرهاب السيد "موفر" بقبول طلب الجزائر بخصوص بعض المعدات التقنية و العسكرية، هذا التعاون والتنسيق الأمني العسكري يعود إلي المحدد الأمني الذي أصبح المحدد الأهم في توجيه السلوك الخارجي اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية والتي بدورها تري في الجزائر شريكا مهما في مكافحة الإرهاب خاصة في منطقة شمال إفريقيا و الساحل الإفريقي وهذا وعبرت عنه به "هودليس فيكي" نائب كاتب الدولة لشؤون الدفاع الأمريكية في اجتماع رؤساء دول الساحل الإفريقي الذي عقد بتمنراست: 2009/10/19، حين قالت(إن المشاركة في مكافحة الإرهاب

[1] – أمينة مزيان ،مرجع سابق،ص126

سيكون عن طريق تنسيق مع دول الساحل ومن بينها الجزائر) وهو اعتراف بضرورة أن تلعب الجزائر دورا محوريا في منطقة شمال إفريقيا والساحل[1].

لذلك فان السياسية الخارجية الجزائرية اتجاه الولايات المتحدة تتحرك حول المحور الأمني والاقتصادي وهذا ما استمر على الصعيد السياسي كانت رزنامة زيارات المسؤولين الأمريكيين إلى الجزائر خلال السنة 2006 ثرية بحيث تميزت أساسا بزيارة نائب كاتب الدولة الأمريكي "أنتوني بلينكن" ومساعد كاتب الدولة المكلف بالشؤون السياسية "توماس شانون".

وتتسم وجهات نظر البلدين اللذين أقاما سنة 2012 حوارا إستراتيجيا لتدعيم علاقاتهما بالتطابق بشأن الملف الليبي وضرورة إيجاد حل لهذه الأزمة عن طريق الحوار و التشاور.

و في هذا الصدد تخلت واشنطن عن الخيار العسكري في ليبيا الذي جرف بها إلى الفوضى كما اعترف بذلك عدد من مسؤولي الإدارة الأمريكية منهم الرئيس المغادر "باراك أوباما" و في هذا السياق سمحت زيارة شانون إلى الجزائر بتبادل واسع لوجهات نظر بخصوص الأزمة في ليبيا و القضايا الإقليمية الأخرى و كانت أيضا فرصة للتطرق إلى التعاون الثنائي في مجال مكافحة الإرهاب.

كما أن أهمية الحوار العسكري القائم بين الجزائر وواشنطن والذي انعقدت دورته السابعة في شهر جويلية 2016، بواشنطن هي تأكيد لإرادة البلدين في تعميق تعاونهما العسكري والأمني بالنظر إلى الوضع السائد في المنطقة.

وتعتمد الولايات المتحدة الأمريكية على التجربة الجزائرية في هذا المجال الاستراتيجي إذ تعتبر الجزائر بمثابة شريك "أساسي لا يمكن الاستغناء عنه" في المكافحة العالمية ضد الإرهاب، وفي تقريرها الصادر سنة 2015 حول مكافحة الإرهاب في العالم ثمنت كتابة الدولة الأمريكية نظرة الجزائر الشاملة لمكافحة هذه الآفة وكذا الجهود المبذولة من قبل السلطات الجزائرية منذ أزيد من عشريتين لمعالجة هذا التهديد بصفة فعالة[2].

---

[1] – نور الدين حشود ،"**العلاقات الجزائرية الأمريكية 1992–2004**". رسالة ماجستير ،(قسنطينة، كلية الحقوق و العلوم السياسة ،2005)، ص 44.

[2] – وكالة الأنباء الجزائرية **العلاقات الجزائرية الأمريكية: دفع جديد وتعاون مكثف في المجال الأمني**، http://www.aps.dz/ar/algerie/38226

عرفت العلاقات الجزائرية الفرنسية تذبذبا منذ الاستقلال 1962، حيث لم تكن هناك زيارات رئاسية متبادلة، وكان الرئيس الثالث الجزائري"الشاذلي بن جديد "أول رئيس يؤدي زيارة رئاسية إلى فرنسا، فيما لم يفعلها كل من محمد بوضياف، على كافي واليامين زروال، فيما أدى بوتفليقة زيارة إلى باريس في عهد شيراك في 2003، ورفض تلبية دعوة من الرئيس نيكولا ساركوز ي سنة2009 لتشنج العلاقات الثنائية بسبب بعض الملفات، مكتفيا بالمشاركة في بعض القمم ومنتديات الفرنكفونية بباريس[1].

أن السياسة الخارجية الجزائرية تجاه فرنسا ظلت دائما تسير وفق المبدأ الذي طبع العلاقات بين الدولتين منذ الاستقلال هو الاضطراب، فتارة تشهد تحسنا ونشاطا و تـــارة أخرى تشهد ركودا وتوتر، نتيجة لتغيرات ألتي تطرأ علي صناع القرار في الدولتين و إلى الثنائية التي تتحكم في رسم السياسة الخارجية اتجاه فرنسا وهو العامل الاقتصادي و التاريخي، ورغم ظهور بعض مظاهر من التوتر في سياسة الخارجية الجزائرية اتجاه فرنسا بسب بعض القضايا الإقليمية والعربية التي لدى الجزائر موقف مغاير لفرنسا منها مثل الصراع العربي– الإسرائيلي و كذلك التدخل العسكري في ليبيا وأيضا الموقف الفرنسي اتجاه النزاع في سوريا. إلا أن هذا الاختلاف في الـــــرؤى اتجاه هذه القضايا لم يؤدي إلي خلاف بارز بين الدولتين وكانت دائما تأتي التصريحات من مسؤولي البلدين التي تؤكد علي حسن العلاقات وهذا ما جاء أيضا علي لسان وزير الخارجية الجزائري السيد رمطان لعمامرة في العاصمة الفرنسية باريس يوم 2013/12/04 حيث قال أن المحادثات التي أجراها مع نضيره الفرنسي السيد فابيوس سمحت بتسجيل مناخ جد ايجابي في العلاقات الجزائرية الفرنسية.

إن السياسة الخارجية الجزائرية تجاه فرنسا لا يمكن أن تتجاوز العامل التاريخي رغم تأكيد الجانب الفرنسي علي ضرورة نسيان الماضي و المضي قدما في بناء علاقات نفعية بين الدولتين، حيث كان العامل التاريخي يؤدي كل مرة إلي عدم استقرار في طبيعة السياسة الخارجية بين الجزائر وفرنسا مثل ما قامت به فرنسا حين أصدرت قانون يمجد الاستعمار فرنسي في 23 فيفري 2005 وهو ما اثأر ضجة في الجزائر يمكن القول أن السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه فرنسا بعد نهاية الأزمة الأمنية الجزائرية سلكت مسارا نفعيا

[1] – لطفي باجوية ،**تحولات السياسة الفرنسية تجاه الجزائر** ، (جامعة ورقلة قسم العلوم السياسية 2015) ص 24 .

يهدف إلي تحقيق منافع اقتصادية وتجارية وسياسة ورغم هذا تبقى السياسة الخارجية الجزائرية تجاه فرنسا تبقي عرضة لركود نظرا لطبيعة العلاقة المعقدة بين الجزائر وفرنســـا[1].

2- الصين: تتمتع الجزائر والصين بتاريخ طويل من العلاقات الثنائية الودية، فقد كانت الجزائر من أوائل الدول العربية التي أقامت معها الصين علاقات دبلوماسية بعد سوريا ومصر واليمن، بالموازاة مع المغرب والعراق والسودان، وقد تم تحقيق انجازات هامة خلال المسيرة الطويلة لتعاون الثنائي، والذي مر بعدة مراحل فكانت المرحلة الأولي هي مرحلة التأسيس في الخمسينيات حيث تزامن تأسيس جمهورية الصين مع انطلاق الثورة التحريرية واعتراف الصين المبكر بالحكومة الجزائرية المؤقتة[2].

أما فترة الستينات و السبعينات فقد عرفت تعاونا ونشاطا سياسيا بين الدولتين نظرا لان السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الصين تنطلق من محدد إيدلوجي.

المبحث الثالث: السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول المغرب العربي

يعتبر الفضاء الجغرافي المغاربي من أهم الدوائر الجغرافية التي تتحرك فيها الجزائر بحكم الجغرافيا والتاريخ والثقافة والهوية لذلك سوف نتطرق لسلوك السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول المغرب العربي.

المطلب الأول: السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المغرب الأقصى

يبرز تاريخ العلاقات الجزائرية المغربية العمق الشديد والترابط الوثيق والتأثير المتبادل لسياسة كليهما على الآخر، والذي يرجع إلى الحضور القوي للبلدين على الصعيد شبه الإقليمي المغاربي والإقليمي الإفريقي والمتوسطي في إطار علاقات شمال-جنوب المتوسطية[3].

لأمر الذي كرس حالة الصراع (حرب الرمال 1963، مغالا 1975) والتنافس المستمر من 1962 إلى الآن والتوتر الذي يمتد في مراحل متقطعة أبرزها مرحلة ما بعد أحداث مراكش 1994 حين اتهم المغرب للجزائر بمسؤوليتها عن التفجيرات مع هذا كان السلوك السياسي الجزائري تجاه المغرب تعاونيا يهدف إلى دفع مسار التكامل في إطار وحدة المغرب العربي

---

[1]-العمري منير ، مرجع سابق ، ص112-111

[2]- حمد حمشي سامية ربيعي، **مجلة البحوث المصرية الصينية** العدد الأول(مصر: جانفي 2013)ص71.

[3] - مهدي فتاك ، **السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول المغرب العربي** ،ماجستير :(بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية2011)ص78.

رغم كل الاتهامات الموجهة من طرف المغرب بخصوص المساس بالوحدة الترابية المغربية فيما يتعلق بالدعم الجزائري للقضية الصحراوية[1].

وسعت الجزائر في فترة الأزمة الأمنية إلي حماية أمنها الداخلي لذلك سيطر الجانب الأمني في السلوك الخارجي لدولة الجزائرية، وبعد تراجع حدت الأزمة الأمنية و مجي عبد العزيز بوتفليقة وتوليه سيادة الحكم في الجزائر حاول إرساء سياسة الخارجية اتجاه المحيط المغاربي تقوم علي التعاون في المجال الأمني والاقتصادي والثقافي وجاءت زيارة الرئيس الجزائري للمغرب في أوت 1999 لحضور مراسيم دفن الملك الراحل الحسن الثاني لتعطي دفعا للعلاقات بين الدولتين، لكن سرعان ما توترت العلاقات بعد حدوث مجزرة إرهابية أدت إلى مقتل 29 مواطنا جزائريا بمنطقة بني ونيف بقرب من الحدود المغربية على يد مجموعة إرهابية، فرت إلى المغرب بعد هذه العملية، إذ اعتبرت الجزائر ذلك تقصيرا من المغرب، كما أن ملف الصحراء الغربية يعد أهم عامل في توتر العلاقات بين الدولتين، واحد من المحددات التي توجه السلوك الخارجي الجزائر، حيث تعتبر قضية الصحراء الغربية قضية تصفية استعمار وذلك منذ اعترافها رسميا بالجمهورية الصحراوية في 6 مارس 1976[2].

حيث لم تتجاوز السياسة الخارجية بين البلدين الأعراف الدبلوماسية من خلال إرسال رسائل التهنئة في مناسبات الوطنية والدينية، إلا أنه مع حلول سنة 2005 وقيام الملك المغربي بزيارة إلي الجزائر لحضور القمة العربية بالجزائر، وإجراء محادثات ثنائية مع الرئيس الجمهورية بوتفليقة تم إضفاء شيئ من النشاط علي السياسة الخارجية اتجاه المغرب من خلال إبرام بعض اتفاقيات التعاون الاقتصادي وبعدها زاد النشاط الاقتصادي بين البلدين من خلال الزيارات المتبادلة لوزراء الدولتين وفي ظل تزايد لزيارات بين مسؤولي البلدين، كما فضل وزير الخارجية المغربي سعد الدين العثماني بعد تعينه وزيرا للخارجية أن تكون أول زيارة خارجية له للجزائر في 23 و24 جانفي 2012 من اجل تنشيط العلاقات الدبلوماسية بيد الدولتين[3].

إلا إن السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المغرب تبقي مرهونة بمخرجات النظام المغربي الذي يحاول حصر العلاقات بين المغرب والجزائر

---

[1] – مهدي فتاك ، نفس المرجع ،ص 78.

[2] –عمر صدوق **قضية الصحراء الغربية في اطار القانون الدولي و العلاقات الدولية** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية) ص 201–202 .

[3]–العمري منير، مرجع سابق ص88 .

بملف الصحراء و الغربية و الحدود البرية و المغلقة بين البلدين والتي أشار إليها العاهل المغربي في جل خطاباته، وهذا ما ترفضه الجزائر وترى أن المجال مفتوح لتعاون في باقي المجالات، بغض النظر عن القضية الصحراوية التي هي على طاولة الأمم المتحدة، حيث أن السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المغرب لم تشهدا تغيرا وضلت تسير وفق المبادئ والقواعد التي تؤمن بها الجزائر، بحيث بقيت العلاقات الجزائرية المغربية تسير علي نفس منوال منذ الاستقلال متوترة وغير مستقرة وتتأرجح بين التأزم والانفراج. خاصة في أن المغرب يعتبر كل صفقة تسلح تقوم بها الجزائر علي أنها تهديد له، حيث يلاحظ انه بعد كل صفقة شراء سلاح من طرف الجزائر يتبعها المغرب بصفقة أخرى.

ستظل العلاقات الجزائرية–المغربية تراوح مكانها "تطبعها أحياناً مواسم سياسية دافئة"، وتعاون أمني تحتمه الضرورات الإستراتيجية المرتبطة بالجوار الإقليمي وذلك في ظل غلق الحدود وعدم حل قضية الصحراء الغربية، في أجواء تطبعها بلغة المصالح الدولية وخطاب تبادل المصالح المغاربي الأوروبي والمحاولة البراغماتية الأوروبية المقيتة التي تعزز حالة السكون "الستاتيكو" في العلاقات المغاربية –المغاربية[1].

المطلب الثاني: السياسة الخارجية الجزائرية تجاه تونس

يتفق أغلب المختصين أن تونس تعد من الدول الأكثر توافقا مع الجزائر لذلك فأن السياسة الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال اتسمت بالوضوح والودية مع تونس حيث أن بنود الوفاق والإخاء الممضية عام 1983 أخذت طريقها وكانت الخيط الناظم والمسار الضابط للتعاون الجزائري التونسي على الصعيد الثنائي أكثر من تأثير الاتفاقية المؤسسة لاتحاد المغرب العربي رغم أن الخطاب الرسمي الذي يتم وضعه في ديباجة الاتفاقيات يوحي بان الاتفاقيات هي لتعزيز روابط التعاون المغاربي في إطار بناء اتحاد المغرب العربي، فرغم تجميد الاتحاد إلا أن التعاون التونسي الجزائري خصوصا في شقه الأمني من خلال تامين تونس لحدودها مع الجزائر طيلة فترة التسعينات وتقديم المساعدة الاستخباراتية بخصوص نشاط الجماعات المسلحة في حدود الممكن، الأمر الذي سمح بانفتاح جزائري كبير على تونس خصوصا فيما يتعلق بالتعاون السياحي[2].

---

[1]– قوي بوحنية، **الجزائر والانتقال إلي دور فاعل في إفريقيا** مركز الجزيرة للدارسات 29 جانفي 2017 ص10

[2] – مهدي فتاك ،ص75 .

فالسلوك الخارجي لدولة الجزائرية اتجاه تونس كان يهدف إلى علاقات حسن الجوار ورفع مستوي التعاون الاقتصادي ومحاولة خلق شراكة اقتصادية وتجارية جادة وهذا نظرا للهدوء الذي يطبع العلاقات بين الدولتين، وكانت لرئيس الجمهورية الجزائري عبد العزيز بوتفليقة 5 زيارات إلي الجمهورية التونسية سنوات (2000 ،2008،2004،2012،2011)[1].

حيث واصلت السياسة الخارجية الجزائرية وفق مسار ثابت في علاقاتها مع تونس والذي هدفه علاقات حسن الجوار والتعاون الثنائي، مع انطلاق الحراك العربي، والتي كانت تونس أولى الدول التي تشهد هذا الحراك الذي أدى إلي إسقاط نظام بن علي في جانفي 2011، تشبثت السياسة الخارجية الجزائرية بمبدئها عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وأعلنت الجزائر احترامها لإرادة الشعب التونسي، وأنها مستعدة لتقديم المساعدة، وفي هذا الصدد قدمت الجزائر في شهر أفريل 2011 مساعدة مالية تقدر 100 مليون دولار منها 10 مليون في شكل هبة، وهذا علي شرف استقبال رئيس الجمهورية للسيد الباجي قايد السبسي رئيس الحكومة الانتقالية، لقد تم تفسير هذا السلوك علي رغبة الجزائر في دعم تونس في هذه المرحلة الحرجة[2].

فضلا عن انتشار الإرهاب في تونس، فقد انتعش التهريب على الحدود التونسية–الجزائرية، ظاهرة التهريب من الجزائر إلى دول الجوار عبر الحدود، ليست ظاهرة جديدة. غير أنها تفاقمت بشكل كبير في السنوات الأخيرة، مع التداعيات السلبية للربيع العربي، وانكشاف الحدود البرية للكثير من الدول المجاورة للجزائر ومنها تونس فالحدود الجزائرية–التونسية، وبسبب تهالك الجهاز الأمني التونسي، باتت تعرف حركة كثيفة جدا للتهريب، وبكل أشكاله خاصة الوقود ومختلف المواد الغذائية ولعل السبب الأساسي في ذلك إلى جانب جملة من الأسباب التي ذكرناها؛ ترجع أساسا إلى ضعف التنمية المحلية في المناطق الحدودية سواء بالنسبة للجزائر أو تونس، أين لا يجد الشباب أي سبيل آخر للشغل، وتحصيل رزقه سوى التورط في التهريب عبر الحدود، فمثلا مدينة تبسة الجزائرية، المتاخمة للحدود التونسية، تعرف نسب

[1] – موقع الرسمي للرئاسة الجمهورية الجزائرية. يوم 13 مارس 2014
http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/activites/presidentacti.htm

[2] – **الجزائر تقدم مساعدة بقيمة مئة مليون دولار لتونس** جريدة الوسط التونسية(تونس) 16مارس2011.

بطالة عالية في أوساط الشباب، ما يدفعهم للتفكير في الربح السريع عبر التهريب[1].

أذن فالسلوك الخارجي للجزائر تجاه تونس تجاوز المجال الاقتصادي، وانتقل إلي الاهتمام بالجانب الأمني ومكافحة الإرهاب، خاصة بعد انتشار الأسلحة بمنطقة وتزايد نشاط الجماعات الإرهابية في الساحل بعد سقوط نظام القذافي في 2011. أن أهمية الجانب الأمني هو الذي جعل الجزائر تنظر بعين الاهتمام البالغ للأوضاع الداخلية في تونس بعد إسقاط نظام بن علي، وخاصة بعد الأزمة السياسة بين الأطراف التونسية حيث أكد عبد القادر حجار، سفير الجزائر في تونس، أنه تم تكفله بإجراء لقاءات مع الفعاليات السياسية والمهنية والمدنية التونسية، للخروج من الأزمة السياسية بين المعارضة والحكومة التي تقودها حركة النهضة، ونبه الدبلوماسي الجزائري أن الأمر يتم بتوجيهات من رئيس الجزائري، وأن هذا التحركات " لاترقي إلى وساطة جزائرية "[2].

المطلب الثالث: السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه ليبيا

إن الوضع الغير المستقر بليبيا جعل الجزائر تتبني سلوك خارجي اتجاه ليبيا يختلف عما كانت تتعامل بيه مع ليبيا أيام نظام القذافي الذي كان يمتاز في اغلب الأوقات بالهدوء إلا في بعض الحالات التي شهدت فيها العلاقات توترا، حيث اتسم السلوك الخارجي الجزائري أثناء الحراك الليبي بمبدأ الحياد وعدم التدخل في شؤون الداخلية للدول، وكذلك رفض التدخل العسكري الأجنبي هذا السلوك فسر علي انه دعم لنظام القذافي من قبل الجزائر هذه الاتهام الموجه من قبل المعارضة الليبية وبعض الأطراف الأجنبية، هذا موقف جعل الجزائر لا تعترف بمجلس الانتقالي الوطني ليبي في بداية الأمر ووضع العلاقات الجزائرية في حكم العلاقات المقطوعة إلي غاية لقاء رئيس المجلس الانتقالي السيد مصطفي عبد الجليل مع الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في الدوحة يوم 15 نوفمبر2011. ونظرا لأهمية الجانب الأمني في العلاقات الجزائرية الليبية فأن الجزائر انطلقت في رسم سلوكها الخارجي مع ليبيا من منطلق امني يهدف إلي حماية الحدود الجزائرية ومنع تهريب السلاح والاتجار به، إذ أن

[1] – سمير قط، **السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا**، المركز الديمقراطي مجلة العلوم السياسية، العربي العدد الأول 2007.

[2] – سكينة عبد السلام، **مساعي الجزائر لخروج تونس من الأزمة**، جريدة الشروق(الجزائر)2010/09/17.

التأخر في ملء الفراغ السياسي، والإخفاق في إيجاد مؤسسات سياسية وأمنية قوية، في مقابل انتشار كثيف للسلاح ساهم في تأزم الوضع في ليبيا [1].

الجزائر رسميا ظلت محايدة بشأن ما كان يحدث في ليبيا من ثورة ضد نظام القذافي، وإن اتهمها البعض بمساندة النظام السابق، على اعتبار أن الجزائر كانت تخشى من وصول الربيع العربي إليها. بعد القضاء على القذافي، واستتباب الأمور إلى حكام جدد، سارعت الجزائر للاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي ثم في أعقاب النزاع الذي حدث بين مختلف المكونات السياسية في ليبيا، عملت الجزائر جاهدة على البحث عن حلول سياسية عبر حوار شامل بين الفرقاء السياسيين، يكون متراسا أمام أية محاولة لصعود الجهاديين الإسلاميين وفي وجه كل التدخلات الأجنبية. والمساعدة في إعادة بناء قدرات ليبيا لمراقبة حدودها.

تعد الجزائر من أكثر المتأثرين مباشرة بالأزمة الليبية، خصوصا على الصعيد الأمني، بحكم التماس الجغرافي، فالحدود بين البلدين طويلة جدا وغير متحكم فيها بالشكل المطلوب. هذا ما دفع الجزائر للانخراط بقوة في الملف الليبي، وعرض الوساطة للمساهمة في تسوية سلمية ودون أي تدخل أجنبي. فعقب القضاء على نظام القذافي والتدخل العسكري الغربي، الذي تم على أبواب الجزائر، خلق انعكاسات أمنية وسياسية خطيرة على الجزائر فعلى الصعيد الأمني، كان للحدود الصحراوية (حوالي 900 كلم)، وصعبة السيطرة، خاصة بعد انهيار الجهاز الأمني الليبي –كما ذكرنا–، أثر كبير في تنامي المخاطر على الجزائر.

فمع انفجار "الثورة" في ليبيا وسقوط نظام القذافي، تفاقمت عمليات التهريب بشتى أنواعها عبر هذه الحدود، من طرف طوارق ليبيا خاصة نحو الجزائر ومالي. فضلا عن ذلك، فقد شهدت المنطقة خاصة إليزي وطاسيلي، تسلل الكثير من العناصر الإرهابية والإجرامية، التي شكلت انشغالا بالغا للجزائريين ورغم التصريحات المتبادلة من طرف سلطات البلدين على الإتفاق حول تأمين الحدود، غير أن غياب الثقة بدأ واضحا بين الجانبين سيما الطرف الليبي، والسبب في ذلك يعود لغياب قوة واحدة مسيطرة على الوضع في ليبيا، فالأمر رهين صراع ميليشيات لكل هذه الأسباب وغيرها، فإن الجزائر قد انخرطت في وساطة بين الفرقاء الليبيين، كما سلف وأشرنا، لحل الأزمة التي استفحلت بديهي أن الجزائر لا تزال تحتفظ بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، لكن ذلك لا يعني إطلاقا وقوفها مكتوفة الأيدي، إزاء "النيران" المشتعلة على أبوابها وإلا احترقت بها. ففي تصريح له، أعلن وزير الخارجية

[1] – **الامن في ليبيا شرعية الدولة و سطوة السلاح**_. مركز الجزيرة لدراسات ،29 جانفي 2012.

الجزائري رمطان لعمامرة :"الجزائر تفضل دائما المقاربة التي تعزز الإيخاء، فنحن لا نؤمن بالحلول العسكرية حصريا، القائمة على علاقات القوة والتي تشكل بذور أزمات في المستقبل."

يبدو أن الليبيين بمختلف تلوناتهم السياسية، مقتنعون بجدوى الدور والوساطة الجزائرية، وذلك لعدة اعتبارات، أولا احترافية الدبلوماسية الجزائرية في مجال الوساطات، في حل النزاعات في المنطقة فقد كانت الجزائر في وساطة في قلب خلافات سياسية بين كتلتين في تونس، ونجاحها في رعاية المفاوضات السياسية بين باماكو والقوى الأزوادية بشمال مالي. ثانيا ضعف التأثير الدبلوماسي المصري في المنطقة، بسبب المشاكل المصرية الداخلية، خاصة رفض بعض التشكيلات السياسية الإسلامية في ليبيا، والموالية لجماعة الإخوان المسلمين (ذات البعد الدولي)، لأية وساطة بقيادة الرئيس المصري السيسي. ثالثا أسبابا أمنية تتعلق بتخوف الليبيين من تحول ليبيا، إلى ملاذ لتنظيم "داعش" خاصة وأن مؤشرات كثيرة أثبتت ذلك.

الجزائر وكعادتها، تكتمت على فحوى هذه الوساطة وأبعادها، غير أنها قدمت مؤشرا واحدا ووحيدا، وهو أنها لن تقصي أحدا من الحوار إلا من أقصى نفسه (على حد تعبير دبلوماسييها)، وهي تعني هنا الجماعات التي تلجأ للإرهاب والعنف. فسعت الجزائر لإطلاق مبادرة لحل الأزمة الليبية، عبر حوار شامل بين جميع الأطراف، يفضي إلى تسوية سلمية، تضع حدا للاقتتال، وترسي أسس العملية السياسية في البلاد لكن هناك من يرى أن الجزائر أخطأت لما انخرطت بمفردها في الأزمة الليبية، فيرى مثلا الأستاذ والدبلوماسي عبد العزيز جراد، أن تكفل الجزائر وحدها بالملف الليبي، قد يفتح عليها صراعات مع دول لها مصالح في ليبيا، ويقترح أن تنضوي مبادرتها لحل الأزمة سياسيا، ضمن إطار إقليمي عربي أو إفريقي تواجه الوساطة الجزائرية تحديات جمة، خاصة ما تعلق بتعقيدات الوضع الأمني والسياسي الليبي، وصعوبة جمع الفر قاء المتناحرين على طاولة واحدة للحوار، خاصة أن بعض التشكيلات غير متحمسة للدور الجزائري خاصة اللواء المتقاعد خليفة حفتر، والفريق الموالي له. فضلا عن ذلك، الموقف السلبي لبعض دول الجوار كمصر وما يشاع من دعمها للجنرال خليفة حفتر، وبعض دول الخليج. بالإضافة إلى فرنسا، الساعية دوما لإضعاف وإجهاض الوساطة الجزائرية، والتي تلمح دائما إلى إمكانية توجيه ضربة عسكرية تحت ذريعة مكافحة الإرهاب[1].

[1] – سمير قط ، **السياسة الخارجية الجزائرية في افريقيا**، المركز الديمقراطي مجلة العلوم السياسية، العربي العدد الأول 2007 .

خلاصة واستنتاجات :

لقد لكانت للظروف الأمنية الإقليمية الخطرة الأثر البارز في توجيه السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول المغرب العربي، حيث زاد اهتمام الجزائر بالعبد الامني نظرا لتزايد الاخطار الامنية التي تنامت في ظل الازمة الليبية وأزمة الساحل الافريقي الذي اصبح مرتعا للعديد من الجماعات الارهابية، رغم تفاوت في درجة التعاون الامني بين الدول المغاربية إلا أن البعد الامني يبقى حاضرا بقوة في التفاعل الخارجي بين الدول المغاربية.

– ان الجزائر كدولة تتوسط المنطقة المغاربية لها مجموعة من المحددات الجغرافية و الاقتصادية و التاريخية تجعل منها دولة قادرة على اتخاذ المبادرة من اجل تسير شؤون المنطقة.

– ان المحددات الداخلية خاصة السياسية و الاقتصادية لها تأثير على توجه السياسة الخارجية الجزائرية .

– ان المحددات الخارجية و التي تتمثل في طبيعة ان النسق الدولي لها تأثير على رسم السياسة الخارجية الجزائرية .

– مراحل التاريخية التي مرت بها السياسة الخارجية سمحت لصناع القرار الخارجي باكتساب مجموعة من المبادئ التي تتميز بها السياسة الخارجية

الفصل الثاني

الاستراتيجية الجزائرية اتجاه الأزمات الأمنية في المنطقة المغاربية

لقد عرفت المنطقة المغاربية العديد من المتغيرات التي أحدثت تغيرات استراتيجية عميقة منها موجات الحراك العربي والتي أدت إلى إسقاط نظام بن علي في تونس ونظام القذافي وليبيا هذه الأخيرة أدت إلي انعكاسات أمنية على المنطقة استوجب من دول المنطقة عموما و الجزائر خصوصا اتخاذ إجراءات من اجل حماية أمنها، وهذا ما سنحاول تفصيله في المباحث الثلاث :

- **المبحث الأول:** التحولات الاستراتيجية في المنطقة المغاربية وانعكاساتها على الأمن في المنطقة (2010–2016).
- **المبحث الثاني:** المقاربة الجزائرية في احتواء الأزمات الأمنية في المنطقة المغاربية.
- **المبحث الثالث:** التنسيق الجزائري المغاربي في المجال الأمني.

الفصل الثاني : الاستراتيجية الجزائرية تجاه الأزمات المغاربية

المبحث الأول : التحولات الاستراتيجية في المنطقة المغاربية

المطلب الأول : الحراك التونسي

تزامنت الثورة التونسية مع توافر مجموعة من الأسباب والمتغيرات التي عجلت باندلاعها ومن، أهمها التضامن مع الشاب محمد البوعزيزي الذي قام بإضرام النار في جسده 17 ديسمبر 2010 تعبيرا عن غضبه على الظروف الاجتماعية التي كان يعيشها، ما أدى إلى اندلاع شرارة المظاهرات في يوم 18ديسمبر 2010، وخروج آلاف التونسيين الرافضين لما اعتبروه من أوضاع البطالة وعدم وجود العدالة الاجتماعية، وتفاقم الفساد داخل نظام الحكم حيث أجبرت الرئيس زين العابدين على وضع بعض الإصلاحات التي لم ترقى للمستوى المطلوب وإقالة العديد من الوزراء وتقرير وعود لمعالجة المشاكل، لكنا لاحتجاجات توسعت وازدادت شدتها حتى وصلت إلى المباني الحكومية، مما أجبره على التنحي عن السلطة وحدث الفراغ المؤسسي الذي استلزم ضرورة إجراء تعديلات لتنظيم شؤون البلاد[1] .

حيث يرجع بعض الباحثين أسباب الحراك الشعبي في تونس إلى جملة من الأسباب نذكر منها:

الاستبداد السياسي، إذ أن سيطرة حزب التجمع الدستوري الديمقراطي على مجمل نشاطات الحياة السياسية ومجرياتها في تونس، وازدياد وتيرة هذه الهيمنة والسيطرة مع وصول رئيس الحزب – الرئيس المخلوع – للحكم عام 1987، على إثر انقلاب أبيض قاده على الرئيس الحبيب بورقيبة، كان له الدور الأكبر في الثورة الشعبية التي أطاحت بالمخلوع بن علي.

الواقع الاقتصادي المزري لتونس، خصوصا مناطق الوسط والجنوب التي عانت من التهميش والتجاهل لفترات طويلة، وارتفاع معدلات البطالة، حيث تشير مصادر غير حكومية، ومن ضمنها الاتحاد العام التونسي للشغل، إلى ان نسبة البطالة تقدر بـــ50%، وبخاصة في مناطق الوسط والجنوب أما على صعيد توزيع الثروة، فشهدت تونس تباينات متفاوتة حيث تتمركز الثروة في يد فئة قليلة مرتبطة – بصورة مباشرة أو غير مباشرة – بنظام الحكم في تونس.

الواقع الاجتماعي السيئ للشعب التونسي، خصوصا شريحة الشباب الذي يعاني من البطالة وغير القادر على تكوين حياة أسرية جديدة. هذا فضلا

[1] - لعياطي يوسف ،**التحولات السياسة الراهنة وأثرها في ترسيخ مبدأ الديمقراطية تونس** ، ماستر كلية الحقوق والعلوم السياسية بسكرة ص 44 .

عن تدني مستويات الخدمات المقدمة للسكان من حيث الكهرباء والمياه وشبكة الطرق والصرف الصحي والنظافة، إلى غير ذلك من الخدمات التي تقدمها المجالس البلدية. كما وتعاني الأسر التونسية من نقص في مياه الشرب. وتمثّل سيدي بوزيد، والقصرين، حالات صارخة للفقر المدقع، والمعاناة المستمرّة من البطالة، وضعف القدرة على تلبية الاحتياجات البسيطة للأسرة التونسية.

الموروث الثقافي والفكري النضالي للشعب التونسي الضخم، والذي لم ينفك عن ذاكرتهم، بل كان حاضرا بقوة في ثورتهم على زين العابدين بن علي، إذ من بين الشعارات الرئيسية التي رفعت أثناء الثورة شعر أبي القاسم الشابي «إذا الشعب يوما أراد الحياة فلابدّ أنْ يستجيب القدر»، وبعض مقولات القائد التونسي فرحات حشاد من قبيل «حرية، ديمقراطية، عدالة اجتماعية».

المستوى التعليمي، حيث تحل تونس في موقع متقدم بين جاراتها من دول المغرب العربي من حيث مستوى التعليم، ومع ذلك تعتبر نسبة الأمية والتي تبلغ 19% نسبة مرتفعة. وكذلك واقع حقوق الإنسان السيئ في تونس، هو الآخر ساهم في اندلاع الثورة.[1]

أما بخصوص مسار تونس بعد الثورة يمكن تخليص في ذلك في اتجاهين اتجاه ايجابي و آخر سلبي .

الإتجاه الايجابي يتمثل :

صحّة الأجندة التي وضعها الفاعلون السياسيون وتوافقوا عليها، والتي تمثّلت تحديداً في ضمان انتقال دستوري ومؤسّساتي للسلطة بعد مغادرة بن علي للبلاد.

تنظيم انتخابات أفرزت مجلساً تأسيسياً عُهدت إليه مهمّة صوغ دستور جديد.

تغليب الحوار في المراحل الدقيقة والحرجة، والحيلولة دون حصول القطيعة الكاملة بين أطراف الصراع، وهو ما تعزز مع نجاح الحوار الوطني.

بتغليب مصلحة البلاد « حركة النهضة» قبول على حساباتها الحزبية، وهو ما تجلّى بوضوح في تخلّيها عن الحكومة، على الرغم من أن ذلك حصل نتيجة ضغوط شديدة مارستها المعارضة والمجتمع المدني.

[1] - محمد الشيوخ ،**أسباب اندلاع الربيع العربي** نشر في مارس 2013 واطلع في 27 مارس 2017 :http://middle-east-online.com/?id=146507

ملازمة المؤسّسة العسكرية الحياد، وعدم التدخّل في الشأن السياسي الوطني، والتمسك بالحفاظ على المسافة نفسها تجاه جميع الأطراف المتصارعة.

أما الاتجاه السلبي يتمثل في:

تعاظم التهديدات الأمنية، بسبب الحرب المفتوحة ضدّ الشبكات المحلّية والإقليمية، وذلك في بلد ليست فيه تقاليد قديمة في مجال مواجهة العنف السياسي .وقد تفاقمت هذه التهديدات بعدما انفجرت المواجهات العسكرية بين الكتائب الليبية المسلّحة.

بقاء المشكلة الاقتصادية من دون معالجة عميقة وهيكلية، وهو ما من شأنه أن يوفّر مناخاً ملائماً للاحتجاج على السياسات المتبعة من قبل مختلف الحكومات، وأن يعمّق الشرخ داخل المجتمع الواحد، ويفتح المجال أمام سحب الثقة من القادة السياسيين.

تمرّ التعدّدية الحزبية بمرحلة اختبار في تونس التي انتقلت من نظام الحزب الواحد إلى نظام متعدّد الأحزاب .ونظراً لأن هذه التجربة ما تزال حديثة العهد، فقد تعدّدت المظاهر السلبية التي يخشى أن تضعف ثقة التونسيين في الأحزاب، في حال عجزت هذه الأخيرة عن معالجة المشكلات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، وغلّبت مصالحها الضيّقة على المصلحة الوطنية[1] .

المطلب الثاني: الثورة و الأزمة الليبية

حينما هبت رياح التغيير والثورة على كل من تونس ومصر، أكد المراقبون والمحللون السياسيون أن ثروات ليبيا كفيلة بألا تجعل الشعب الليبي يثور؛ غير أن الليبيين أنفسهم كان لهم رأي آخر، حيث تصاعدت الاحتجاجات ضد النظام السياسي لتصل إلى صدام مسلح مفتوح بين النظام ومعارضيه، كاشفة الستار عن أسباب أخرى كانت تحت الرماد دفعت الليبيين لاختيار الثورة رغم الثروة؛ أبرزها الفساد في كافة النواحي، وعدم العدالة في توزيع الثروات، وحالة التخلف الذي ترسف فيه ليبيا رغم ثرائها بالنفط، وغياب المعارضة الحقيقية، وانسداد قنوات التواصل؛ فضلا عن "القمع الأمني" عبر اللجان الثورية، والذي امتدت أذرع قمعه إلى الخارج لتلاحق كل من يختلفون مع النظام، إلى الحد الذي دفع إلى وصف النظام الليبي بأنه نظام قمعي بامتياز داخليا وإرهابي خارجي، ويمكن حصر الأسباب التي أدت إلى حراك الليبي في ما يلي :

[1] - صلاح الدين الجورشي، **ربيع تونس التأرجح بين الامل و الخوف** : مؤسسة الفكر العربي بيروت، تقرير العرب العرب السابع للتنمية ص 3 .

الأسباب الاقتصادية والاجتماعية: على عكس ما قد يعتقد البعض، تكشف مؤشرات تقارير التنمية البشرية للأمم المتحدة عن أن ليبيا تعتبر من الدول العربية التي أحرزت تقدما في دليل التنمية البشرية، فبعد أن كانت تحتل المرتبة رقم 64 على المستوى العالمي في التنمية البشرية سنة2000 ، تقدمت إلى المركز رقم61 في تقرير سنة 2001 ،ثم المركز55 في تقرير عام 2009، فالمركز 52 في تقرير عام2010، مع احتفاظها عبر السنوات الثلاث الأخيرة بالمركز الأول على المستوى الإفريقي في التنمية البشرية. فمن ناحية ارتفع العمر المتوقع عند الميلاد للذكور من 46 سنة في عام 1970 م إلى 77 سنة في العام2001 وارتفع عند الإناث من 48 سنة إلى 80 سنة عن نفس الفترة.

وبلغ معدل نصيب الفرد من الدخل القومي عام 2007 نحو 7290 دولارا أمريكيا.

فرغم الثراء النسبي للشعب الليبي مقارنة بشعوب عربية أخرى،(تقدر أرصدة النظام الليبي بما يزيد عن 200 مليار دولار من الفوائض المالية النفطية، علاوة على خمسين مليار دولار تدخل الخزينة الليبية سنويا)، فإنه توجد حالات تفاوت كبير في توزيع الثروة، فبدلا من التوزيع العادل لمليارات الدولارات من العوائد النفطية على الشعب الليبي، استأثرت بها دائرة ضيقة تلتف حول القذافي وعائلته .ويبدو أن الوصف الدقيق لهذه العقود الأربعة التي هيمن عليها "الأخ العقيد "هو :تبديد أرصدة الثروة والقوة في المجتمع الليبي.

علاوة على ما بدده القذافي وأولاده من ثروة المجتمع الليبي على شراء الأسلحة، وتكديس ثرواتهم المالية في الغرب مستفيدين في ذلك من الحصار الذي فرض على ليبيا لعقود طويلة استطاع النظام خلالها تبرير إخفاقاته بذلك الحصار، وقد شهدت الفترة ذاتها تنامي شبكات التهريب وغسيل الأموال التي تورط فيها بعض كبار موظفي الدولة.

الأسباب التاريخية و السياسية: علاوة على الأسباب الاقتصادية الاجتماعية فإن الثورة القائمة في ليبيا تعود لاعتبارات وعوامل تاريخية وسياسية أيضا .فتاريخيا كان هناك تنافس ضمني بين ولايات شرق ليبيا وغربها على المكانة والسيادة، واقتصاراً على حقبة حكم العقيد القذافي، يمكن القول إنه وإن كانت الولايات الشرقية وبخاصة بنغازي أكثر المدن الليبية التي ساندت حركة الانقلاب التي قادها القذافي عام 1969 في سنواتها الأولى ضد النظام الملكي؛ فإن تحول تلك المدن إلى معقل للمعارضة الإسلامية وغير الإسلامية ،ومصدرً

للاضطرابات والمحاولات الانقلابية ضد نظام القذافي منذ السبعينيات من القرن العشرين وما بعدها؛ قاد إلى مواجهات عنيفة بين الطرفين وموجة من هجرة من الكفاءات المهنيين إلى الخارج قدرها البعض في الثمانينيات بنحو ثلاثين ألف مهاجر اتجه معظمهم إلى أوروبا، وهو ما رسخ حالة القطيعة بين القذافي ونظامه وتلك المدن في ظل فجوة عدم الثقة بين الطرفين؛ ومحدثا حلقة مفرغة عناصرها: الإقصاء، والقمع الذي يقود إلى الاحتجاج والتمرد، فيقود بدوره لمزيد من القمع والإقصاء. وعلى الصعيد السياسي، يمكن القول إنه عبر عقود حكم القذافي تآكلت أسس شرعية النظام الليبي، والتي تمثلت في أربع ركائز أساسية، أولها: الثورية القومية، وثانيها :المساواة والعدالة الاجتماعية، والركيزة الثالثة :شرعية الكرامة والهوية الوطنية، وأخيرا القيمة الرمزية للقذافي كمناضل ضد(الإمبريالية الدولية.) وبداية تأثر الشعب الليبي بضرورة التوجه إلي نظام ديمقراطي[1].

لكن هذه الثورة خلفت العديد من الآثار التي كان وجه سلبي على الصعيد الداخلي والخارجي:

حالة من الفوضى السياسية و الأمنية و عدم قدرة الفواعل الليبية إعادة بناء نظام سياسي وهي حالة مستمرة منذ سبع سنوات.

المواجهات العسكرية العنيفة بين الفصائل الليبية أدت إلي شرخ بين المكونات الاجتماعية.

خطر الانقسام الذي يواجه الأقاليم الليبية.

نشاط مكثف للجماعات الإرهابية في ليبيا والذي أصبح له تأثير إقليمي يهدد دول الجوار.

تمركز داعش في غرب ليبيا وما أنتجه من عدم استقرار.

انتشار الأسلحة بشكل مكثف الذي كان في مخازن القذافي او الذي وصل إلي الثوار.

المطلب الثالث :أزمة الساحل وتداعياتها على المنطقة المغاربية

تحولت منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى في السنوات الأخيرة خصوصا بعد اندلاع الصراع في ليبيا، لمصدر انشغال حقيقي للدول المغاربية وحتى الأوروبية على قدر السواء؛ وهذا نظرا للتحديات الأمنية والتنموية المتعددة التي فرضت على المنطقة وعلى غرب المتوسط ككل؛ فإذا كانت دول شمال إفريقيا معنية مباشرة بالتحولات الجيو سياسية في الساحل نظرا لقربها

[1] – محمد عاشور ،**الثورة الليبية الاسباب والمسارات**، تقرير مؤتمر نظرة نقدية لثوارت 2011 :معهد الدراسات الامنية بروتريا ص 24–25 .

الجغرافي وتشعباتها الاجتماعية، الإثنية والدينية مع عمقها الصحراوي، فإن أوروبا خصوصا في عمقها المتوسطي باتت أكثر انشغالا بالتحديات الاقتصادية، الأمنية والجيوإستراتيجية التي أفرزتها مشاكل المنطقة[1].

أما من ناحية الأسباب التي أدت وساهمت في هذا الوضع :

افتعال الأزمات

أصبحت المنطقة ذات استراتيجية محورية بعد اكتشاف النفط فيها، وبالتالي ستكون منطقة أخرى تعوّل عليها الدول المستهلكة بكثرة للنفط كالدول الصناعية الكبرى التي ستعزز اهتمامها بالمنطقة، ناهيك عن مادة اليورانيوم في النيجر المتوفرة بنسب كبيرة أليس عامل عدم الاستقرار الأمني في صحراء الساحل الإفريقي يؤثر سلبا على استقرار الشركات النفطية ونجاحها؟، تساؤل لأجل الوصول إلى إجابة غير تلك المتوقعة، بملاحظة عميقة للوضع والرجوع إلى تاريخ المنطقة وتاريخ الأزمات وإدارتها ، يمكن القول أن اكتشاف الموارد في الإقليم جعله مرتعا للأزمات الأمنية، إنّ الأزمات السياسية والاقتصادية في مختلف دول العالم وفي البحث عن أسبابها وبواعثها الحقيقية نجد الكثير منها مرجعها إلى دول تريد أن تستحوذ على الموارد كليا أم جزئيا دون قيود، وطريقة افتعال الأزمات التي استعملت لأجل كسب موارد ومشاريع في الدول خاصة تلك التي لا ترغب حكوماتها بتسهيل الاتفاقيات في المجال التجاري، فإنّ مستقبلها عسير، و تصبح حكومات تلك الدولة هي من تلهث وراء المشاريع القديمة وتدعوها لقبول الاستثمار على أراضيها، عندها ستأخذ تلك الشركات الكبرى وقتا للرد وتطلب تسهيلات أكثر من التسهيلات المطلوبة في الماضي، لأنّ الوضع أصبح خطيرا وغير آمن للعمل في تلك الدولة والخوف على المعدات والآلات والعاملين صعبا ومكلفا؛ إذ يجب أن تدفع أموالا سخية للعمال حتى يقبلون العمل بالمنطقة غير الآمنة، وأن تدفع أموالا كثيرة لشركات الحراسة لــتضمن بعض الأمن لعامليها ولآلاتها الضخمة والغالية الثمن وهو حال المنطقة التي أصبحت ذخرا خيرا للموارد الطبيعية لاسيما النفط و اليورانيوم، وأصبح من الضروري افتعال أزمات متنوعة حتى تضمن رضوخ الحكومات لكافة شروط الشركات العامة أم الخاصة التابعة لكبرى الدول لاسيما أمريكا وفرنسا، بمعرفة هذه الدول إلى الطبيعة الاجتماعية والأبعاد الاجتماعية لكافة الحساسيات القبلية في دول الساحل، عن طريق الجواسيس والدراسات والبحوث التاريخية المستفيضة، ناهيك عن المعرفة

[1] – ظريف شاكر ،**معضلة الهجرة السرية في الساحل الافريقي والصحراء** ، الوادي: مجلة العلوم القانونية و السياسية ص 9 .

السابقة لفرنسا بالوضع في المنطقة عبر التاريخ القديم والحديث من خلال أعينها الحاكمة في تلك الدول، فمن كان يحكم ويتولى مناصب عليا في معظم دول المنطقة هم من درس في فرنسا و وعد بتقلد مناصب عليا، أو بالضغط على الحكام قبول خريجي المعاهد والجامعات الفرنسية في مناصب قيادية عليا عن طريق ألف حجة على رأسها إنجاح خطط التنمية في البلد[1].

التفكك الإثني والقبلي

إنه سوء التجانس الذي يؤذي إلى هشاشة التحكم في الوضع من الجانب الحكومي وإمكانية تسهيل تدخل دولة أو طرف آخر أجنبي كأزمة التشاد التي استدعت تدخلا دوليا لحلها ،أدى إلى مشاكل اقتصادية وصحية واجتماعية متنوعة، تكون السبب في تزايد نسب الهجرة السرية أو غير الشرعية أو ما تسمى أسفار الموت الدالة على اليأس، والمتاجرة بالبشر، وعصابات قطاع الطرق، والقرصنة وطلب الفدية. بعد إهمال الجانب التنموي والعمل على الاستقرار الأمني الذي يحتاج إلى معدات وأسلحة تستورد من الخارج عوض استثمار المال في جوانب تنموية لامتصاص البطالة والفقر المدقع والمجاعة والأمراض الخطيرة التي تفتك يوميا بالعشرات، ومرات بالمئات في اليوم الواحد في حالة الانتشار السريع للأوبئة مثل وباء الكوليرا الذي تقريبا لم نعد نسمع عنه في قارات أخرى كما أصبحت صحاري تلك الدول المهملة مرتعا للإرهابيين، وأصبحت تلك الدول أماكن خصبة لتبييض الأموال والجريمة المنظمة، وللمتاجرة في شتى أنواع المخدرات والأسلحة والبشر[2].

إن هذه الظروف تجعل من منطقة الساحل مركز للتهديدات خصوصا بالنسبة للجزائر كباقي المناطق الإقليمية المحيطة لكن منطقة الساحل والصحراء ذات الخصوصية الجيوسياسية تجعل وبشكل متزايد من السياسة الخارجية الجزائرية مجالا لإعادة القراءة لاكتشاف محركات ووسائل هذا التحرك اتجاه منطقة وحدود تتجاوز 3636 كلم تمتد عبر الحدود الجزائرية شرقا و غربا وجنوبا[3] لذلك فان أهم التهديدات الناجمة عن أزمة الساحل :

انتشار السلاح والذي عرف شكلا متزايدا خصوصا بعد الأزمة الليبية.

أزمة الدولة الفاشلة في مالي وما قد ينجم عنها من أخطار عن الجنوب الجزائري.

---

[1] – نبيلة بن يوسف **الأسباب التاريخية للازمات الأمنية في الساحل الإفريقي** ، http://hornofafrica.de / ، نشر في 2013/10/7 اطلع في 24 مارس 2017

[2] – المرجع نفسه .

[3] – بوحنية قوي ،**الإستراتجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في الساحل** :الدوحة مركز الجزيرة لدراسات جوان 2012 ص 2 .

أزمة الأزواد وإشكالية الانفصال عن مالي.
الهجرة الغير شرعية.
انتشار الجماعات الإرهابية في مناخ يسمح لها بنشاط .

المبحث الثاني: الاستراتيجية الجزائرية في احتواء الأزمات المغاربية

المطلب الأول : المقاربة العسكرية والأمنية

تكتسي العقيدة الأمنية أهميتها من اعتبارها دليلا يوجه ويُقرِّر به القادة السياسة الأمنية للدولة ببعدها الداخلي والخارجي، ومن هنا نشأت العلاقة بين العقيدة الأمنية والسياسة الخارجية، إذ يلاحظ تنامي تأثير العقيدة الأمنية باعتبارها تمثل المبادئ المنظمة التي تساعد رجال الدولة على تعريف المصالح الجيوسياسية لدولتهم وتحديد ما يحظى منها بالأولوية، كما تساعد الدولة على التفاعل مع التهديدات والتحديات البارزة والكامنة التي تواجه أمنها على المستويات الزمنية (القريبة، المتوسطة والبعيدة) و يمكن القول إن العقيدة الأمنية على العموم تمد الفاعلين الأمنيين في الدولة بإطار نظري متناسق من الأفكار يساعد على تحقيق أهداف الدولة مجال أمنها القومي.

وتستمد العقيدة الأمنية الجزائرية توجهها العام من المبادئ العامة المستمدة من ركائز عدم التدخل في شؤون الآخرين، وهو ما لاحظناه في التحرك الجزائري حيال الأزمة الليبية التي أنتجت ثورة أدت إلى تغيير طبيعة النظام بدعم من حلف الناتو، وهي الرؤية التي تجد لها ركائز قانونية ودستورية تحدد المهام الأساسية لأجهزة الأمن الجزائرية التي تنحصر مهامها في حماية وصون سيادة الدولة وحدودها[1] ورغم تعدد الأزمات المغاربية والإقليمية والتي يمكن حصرها في ثلاث أزمات لها طابع امني: الأوضاع الأمنية في ليبيا، الأوضاع في الساحل الإفريقي، و الأوضاع الغير المستقرة في تونس أما بخصوص منطقة الساحل فكانت المقاربة العسكرية الجزائرية تجاه الساحل عبر ما يلي:

أولاً :حلّت خطة الجزائر لسنة 2009، مشكلة تسهيل عمل الجيوش النظامية لدول الساحل الإفريقي بما يمكّنها من مطاردة الإسلاميين وراء الحدود، وضرب معاقل تنظيم القاعدة، وتجفيف منابع الدعم والإمداد اللوجستي التي تمول أفراده بالسلاح والأموال، والسيطرة النهائية على منطقة الساحل الإفريقي بالاعتماد على الجيوش النظامية لدول المنطقة كما اتفقت دول الساحل الإفريقي –آنذاك– على إنشاء أول قاعدة بيانات محلية موحدة، تتضمن كافة

[1] –المرجع نفسه ص 3.

المعلومات المتاحة حول "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب"، على أن تلتزم هذه الدول بتغذية هذه القاعدة بالمعلومات بفعالية للتصدي للتنظيم بفعالية.

ثانيًا :اتفقت (الجزائر وليبيا وموريتانيا ومالي والنيجر) على السماح لهيئات الأركان للجيوش الخمسة التابعة لها، بالمطاردة المستمرة للجماعات الإسلامية المسلحة المنضوية تحت لواء تنظيم القاعدة في المناطق الصحراوية، والسماح لها بعبور الحدود في منطقة الساحل والصحراء بعد إبلاغ الدولة التي تجري المطاردة داخل إقليمها، بشرط توفر قوات نظامية جاهزة للملاقاة في الدولة التي تجري على أرضها المطاردة.

ثالثًا :الاتفاق على التعاون العسكري بين هذه القوى النظامية الموحَّدة ومقاتلي القبائل من الطوارق والقبائل العربية والزنوج وغيرها، وضمان حياد الطوارق خصوصًا في المواجهة بين القوات العسكرية المالية وتنظيم القاعدة.

رابعًا :تجفيف مصادر تمويل الإرهاب والتصدي للمهربين، وتنفيذ مشاريع استثمارية شمال مالي والنيجر، وتكثيف الرقابة على منابع المياه المهجورة، مع التعهد بحفر آبار أخرى للسكان المحليين؛ بهدف حصر تحركات الإرهابيين.

خامسًا :تكثيف الرقابة على منطقة الصحراء، ومراقبة مناطق الأودية والمرتفعات التي يسهل فيها إخفاء المركبات وحفر أماكن الاختباء، وهي منطقة تمتد من جبال أدغاغ أفوغارس شمال مالي وجبال أكادس إير شمال النيجر، مرورًا بوادي زوراك الذي يصل إلى جنوب الجزائر.

ويمثـــّل الجنوب الجزائري الذي يعدُّ جغرافيا ممتدة، ويعدُّ منطقة ذات طبيعة صحراوية وعرة، وليس من السهل ضبطها بالاعتماد فقط على قوات حرس الحدود النظامية، فهذه المنطقة تحمل من الخطورة الأمنية نفس درجة التهديد الأمنيّ للعمليات الإرهابية المسلحة التي يشنها هذا التنظيم في المناطق الجبلية الوعرة شمال ووسط الجزائر، فقد أحصت وزارة الداخلية الجزائرية وجود أكثر من أربعين جنسية لمهاجرين سرّيين أفارقة يتواجدون على الأراضي الجزائرية، معظمهم متورط في نشاطات غير شرعية مثل الهجرة السرّية وتهريب السلاح والمخدرات والتبغ والذهب وغيرها[1].

أما الإستراتيجية الأمنية تجاه كلا من الأوضاع الأمنية الحرجة في ليبيا و الوضع الأمني الغير المستقر في تونس فأن الجزائر لجئت أيضا لحلول الأمنية و العسكرية.

[1] – بوحنية قوي ،**الجزائر والهواجس الامنية في الساحل** : الدوحة : مركز الدراسات الجزيرة ديسمبر 2015 ص 5–6 .

السلطات الأمنية الجزائرية العمل على اتخاذ مجموعة من الإجراءات لتدعيم دفاعها والحد من التهديدات التي تأتى عبر الحدود مع ليبيا، وخاصة بعد تصاعد موجة العنف وورود معلومات تؤكد استيلاء الجماعات الإرهابية في ليبيا على مجموعة من الطائرات، فقد سحبت الجزائر البعثة الدبلوماسية الجزائرية من العاصمة الليبية طرابلس، كما قامت بإغلاق المعابر الحدودية البرية مع ليبيا وقامت بنقل قوات عسكرية إضافية إليها، وسحب عمال شركة النفط الجزائرية سونا طراك، كما صادق المجلس الأعلى للأمن الجزائري برئاسة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على إجراءات أمنية وعسكرية جديدة لمواجهة احتمال تسلل عناصر مسلحة من ليبيا إلى الجزائر، وخلال الأيام القليلة الماضية قام الجيش الجزائري بحفر الخنادق وتكثيف التواجد الأمني على طول الحدود الشرقية مع الجارتين تونس وليبيا، كما أن هيئة أركان الجيش وقيادة الدرك الوطني راسلت قياداتها بولاية إليزي، في إطار تبني إستراتيجية أمنية جديدة تهدف إلى تأمين الحدود الجنوبية والشرقية للجزائر مع ليبيا، وتحديدا بمناطق الدبداب وجانت وإطارات، وتفرض التزام أقصى درجات الحذر في التعامل مع الجانب الآخر من الحدود، بالتوازي مع استنفار نحو 20 ألف عسكري على الحدود مع ليبيا و مثلهم مع مالي.

كما أن القوات الأمنية المختلطة من الجيش والدرك المتمركزة قرب الحدود مع ليبيا منذ فترة، اتخذت جميع التدابير اللازمة لمواجهة أية تهديدات محتملة، كهروب عناصر من تنظيم الدولة الإسلامية المعروف بـــ"داعش" الذي تمكن من السيطرة على عدة مدن ليبية إلى الجزائر هربا من العمليات العسكرية الأمريكية، وتدفق اللاجئين من ليبيا و الفارين من الاقتتال والأوضاع الأمنية المتدهورة، من خلال تعزيز المنطقة العسكرية العازلة وعبر نشر عدد من الوحدات العسكرية بخط ثان وترتيبه دفاعية مجهزة بالمعدات والمستلزمات الضرورية للتدخل في صورة حدوث أي طارئ.[1]

لذلك فأن أهم ما في المقاربة العسكرية هي حماية الحدود الجزائرية تسلل للجماعات الإرهابية القادمة من ليبيا أو مالي.

المطلب الثاني: المقاربة السياسية:

تشهد السياسة الخارجية الجزائرية في الآونة الأخيرة حركية دبلوماسية مكثفة باتجاه الوسط الجغرافي المحيط بها من تونس إلى المغرب ومن النيجر إلى موريتانيا مرورا بمالي، وأكثر ما ميز حركية الدبلوماسية الجزائرية، هو

[1] – كريم شنقيطي خليفة قعيد، **الجزائر تتخذ اجراءات وتدابير امنية** (جريدة الخبر: الجزائر نشر يوم 21 فيفري 2016).

التطورات الخطيرة التي تشهدها مشارف الحدود الجنوبية للبلاد، بسبب الأزمة في شمال مالي، وذلك في أعقد قضية عرفتها المنطقة بسبب التداعيات الخطيرة التي قد تنعكس لا محالة على كافة منطقة الساحل، وقد ركزت الجزائر كثيرا على إيجاد حل سلمي لهذه الأزمة وتفاديا لتدخل العسكري الذي ستكون نتائجه وخيمة على المدى القريب والبعيد.

من جهة أخرى حرصت الجزائر على إبعاد الخيار العسكري في التعاطي مع هذه الأزمة، في الوقت الذي يحظى فيه بإجماع من قبل بعض الدول الإفريقية والقوى الكبرى، فإن الدبلوماسية الجزائرية لم تفقد الأمل من أجل التوصل إلى تسوية سلمية، رغم مصادقة مجلس الأمن على لائحة تجيز التدخل العسكري بشروط، انتهى بتدخل عسكري فرنسي، إلا أن الدبلوماسية الجزائرية لم تتوان في الدعوة إلى تكثيف الجهود ودعوة دول الساحل والشريكة لها من أجل التصدي لظاهرة الإرهاب، من خلال التذكير والتحسيس بأهمية تجريم دفع الفدية على سبيل المثال، بعد خوضها لمعركة دبلوماسية تكللت بموافقة أممية، على اعتبار أن الأموال المتأتية من الفدية تشكل أحد أبرز مصادر تمويل الجماعات الإرهابية، سواء في الساحل الإفريقي أو في الصومال أو أي منطقة تشهد نشاطا للجماعات الإرهابية .

وتعتمد الجزائرية في سياستها الخارجية على الطرق والوسائل السلمية وترتكز على آليات الوساطة لحل النزاعات الدولية فمنذ استقلال الجزائر وهي تبادرت بالمساهمة في بناء الأمن الدولي من خلال حالات الوساطة العديدة التي قامت كالوساطة) الإيرانية–العراقية عام(1975، والمساهمة في حل أزمة الرهائن الأمريكيين في إيران سنة 1980 ،وفي تسوية النزاع بين إثيوبيا وإريتريا عام 2000، ولكن الدبلوماسية الجزائرية تنشط حاليا بقوة كبيرة لحلحلة الأزمتين المالية والليبية، اللتين تعتبران سبباً رئيسياً في تنامي التهديدات الأمنية بالمنطقة والساحل الإفريقي، فالفوضى التي تحدثها هذه الأزمات تسمح بانتشار الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، خاصة لما توفره من إمكانيات الحصول على الأسلحة من قبل التنظيمات الدموية، وهو ما يشكل تهديداً للأمن الوطني الجزائري، لذلك عملت الدبلوماسية الجزائرية بكثافة وحركية دائمة لضمان الاستقرار في محيطها الإقليمي وهو ما جعل الجزائر في الفترة الأخيرة تكثف من لقاءات الأمنية المتعددة الأطراف، والتي تجاوزت ال 60 لقاءً في سنة 2012 وما يقاربها في سنة 2013 ؛ وهو ما حوّل الجزائر إلى"محجّ سياسي وأمني دولي ومتعدد الأطراف"، كما تمت عدة لقاءات بين مسؤولين من الجزائر وليبيا تم فيه

التنسيق من أجل تبادل المعلومات بين وزارتي الداخلية، وتجهيز خطة لتأمين الحدود ومحاربة الإرهاب في ضوء التدهور الأمني على الحدود، وانتشار شبكات تهريب السلاح وسيطرة ميليشيات غير نظامية بشكل يزيد من الهواجس الأمنية الجزائرية[1].

وترتكز المقاربة الجزائرية تجاه إعادة الأمن والاستقرار في ليبيا على ثلاثة محاور، وفق توصيف الباحث الجزائري، سمير قلاع الضروس، المكون الأول هو تعزيز الحوار السياسي بين الفرقاء الليبيين اعتماداً على تجربة الجزائر في مالي ودورها في إعادة السلم الداخلي، ثم تثبيت معادلة الحوار السياسي، وأخيرا العمل ضمن الأطر المؤسساتية الدولية كالأمم المتحدة ومجلس الأمن.

وعمليا، فإن الجزائر تسير وفق هذه المكونات الثلاثة ولا يتعارض دورها مع الدور الأممي الذي يقرّ بدور المقاربة الجزائرية، طبقا لتعليق المبعوث الأممي في ليبيا برنارد ليون وحول حظوظ الدور الجزائري، يرى الضروس أن المقاربة الجزائرية تحظى بنوع من الإجماع لدى كل الأفرقاء الليبيين ودول الجوار، كمصر وتونس، ولا سيما لوجود التحدي الإرهابي في المنطقة. عن تبعات استضافة الجزائر لعائلة العقيد القذافي، يوضح الباحث أن «استضافة الجزائر للعائلة أحدث نوعاً من الإشكال بالنسبة للثوار في ليبيا وبالنسبة لمعارضي النظام السابق الذين يمثلون جزءا مهما في المعادلة السياسية الليبية، ولكن استضافة عائلات الأنظمة السابقة معمول بها في كل دول العالم، وهذا لا يعيق دور الجزائر». في جانب آخر، فإنه يرى أنّ الإشكالية في ليبيا الآن تقع في اختلاف الأفرقاء على الأشخاص أكثر من اختلافهم في الأهداف، موضحاً أن العسكري خليفة حفتر، مثلاً، هو أحد أهم الإشكالات ومحورها الأول[2].

كما تتعامل الجزائر وفق إستراتيجية مُحكمة لإيجاد حل لأزمة شمال مالي بعيداً من الحسابات الخارجية وصراع الإرادات مع أطراف النزاع في مالي وخصوصاً فرنسا، إذ إن الدبلوماسية الجزائرية تسعى إلى إيجاد حل للأزمة المالية من خلال ثلاثة محاور أساسية يتقدمها الحل السلمي الداخلي من دون أي تدخل أجنبي .وهي تعدّ أي تدخل أجنبي تهديداً للأمن والاستقرار في

---

[1] -بدوح سارة، **الإستراتجية الجزائرية في الإنفاق على التسلح في ظل التهديدات الأمنية** : ماستر ، كلية الحقوق ورقلة ص41-40 .

[2] – ثابت العمور ،جريدة الأخبار لبنان، **الدور الجزائري في الأزمة الليبية**، العدد 2612، 11جوان 2015 .

الجزائر .كما تركز الدبلوماسية الجزائرية على الحوار المباشر مع جميع الأطراف الفاعلة في الأزمة، وهو ما جسدته الزيارة الرسمية لرئيس الحكومة المالية إلى الجزائر، والاستقبال غير المعلن لوفد من حركة أنصار الدين، إضافة إلى مجموعة من وفود رسمية أفريقية لدول الجوار، وهو ما يؤكد ضرورة الحل السلمي من المنظور الجزائري[1].

المطلب الثالث المقاربة الاقتصادية:

إضافة إلى المقاربة الأمنية والمقاربة السياسية تعتبر المقاربة الاقتصادية احد أهم الوسائل التي يمكن من خلالها إذ تحقق السلطات أهدفها الخارجية، والجزائر تهدف أيضا من خلال تنشيط العامل الاقتصادي في سياستها الخارجية إلى تحقيق الأهداف المرسومة من طرف صناع القرار الخارجي .

فالأزمات التي ضربت المنطقة المغاربية التي أدت إلى أخطار أمنية عديدة يدفع بسلطات الجزائرية أيضا أن تتجه نحو مقاربة اقتصادية إقليمية تضمن لها الاستقرار والمصالح ،ولعل أهم دولة سعت الجزائر من خلالها إلي دعمها اقتصاديا في المنطقة من اجل المساهمة في استقرار المنطقة هي الدولة التونسية فمنذ سقوط نظام بن على مطلع 2011 أعلنت الجزائر صراحة دعمها الكامل للجمهورية التونسية وقدمت لها هبة مالية معتبرة لتشجيع الاقتصاد التونسي. ومع زيادة الوضع الأمني تدهورا زادت الجزائر من دعمها المالي و الاقتصادي لدولة تونس. ويمكن تصنيف هذه السياسة الاقتصادية الجزائرية تجاه تونس عبر صنفين.

دعم المناطق الحدودية: إن دعم المناطق الحدودية والعمل على بناء مشاريع استثمارية من شأنه أن يجفف منابع الاحتجاج و التطرف ، وفي هذا الصدد أكد السفير التونسي في الجزائر على ضرورة الاهتمام بالتنمية بالمناطق الحدودية، معلنا فتح خطوط جوية جديدة بين العاصمة التونسية ومطار قسنطينة الجزائري، مضيفا أنه لا يوجد أي عائق أمام دعم فرص الاستثمار كما أن هناك مشاريع كبرى تم إقرارها خلال الدورة الـــ21 للجنة العليا.

وشدد السفير التونسي خلال اللقاء على إنشاء مناطق مشتركة على الحدود بين البلدين لتنميتها لأنها تعتبر المشكلة الرئيسة في ظاهرة التهريب والإرهاب

[1] – محمد الأمين بن عائشة "**الدبلوماسية الجزائرية و المعضلة الأمنية في مالي**": المجلة العربية للعلوم السياسية العدد 48 صيف2015ص107 .

والتفكير في إنشاء سوق مشتركة بين البلدين لمواجهة تداعيات الأزمة الاقتصادية .[1]

والأكيد أن الهدف من تنشيط التجاري والاقتصادي بين الحدود يهدف أساسا على تحسين الظروف المعيشية لسكان الشريط الحدودي ومن اجل القضاء على التهريب الذي قد يرتبط مع تجارة الأسلحة والجماعات الإرهابية، فالجماعات الإرهابية المسلحة كثيرا ما تقوم بربط علاقات مع جماعات التهريب من اجل القيام بعمليات تهريب مشتركة وتشمل أساسا تهريب وبيع مختلف أنواع الأسلحة الخفيفة .

التعاون الاقتصادي بين الدولتين :حيث أكدت السلطات الجزائرية أن الجزائر وتونس "ستركزان الجهود في المستقبل القريب على التعاون الاقتصادي الخالق للثروة من خلال تشجيع الشراكة والاستثمار المباشر بين المتعاملين الاقتصاديين ورجال الأعمال في البلدين من اجل الاستفادة من فرص التكامل والتنافسية ومجالات أخرى كالطاقة والمواد الأولية ومنظومة الإنتاج والتسويق العصري وقدرات الاستهلاك المحلي المعتبرة واليد العاملة".

وان الجزائر لم تتخل يوما عن واجبها التضامني مع تونس من خلال مظافرة الجهود لمواجهة تحديات الأمن والاستقرار ثم تقديم الدعم في المجال الاقتصادي والاجتماعي من خلال عدة إجراءات منها الإبقاء على التدفق السياحي ومواصلة تنمية المناطق الحدودية وإبرام الاتفاق التفاضلي التجاري.[2]

إن المقاربة الاقتصادية للجزائر تجاه الأزمات المغاربية كانت مقتصرة بدرجة أولى مع الحالة التونسية ودرجة اقل مع الحالة المالية، منعدمة مع الحالة اللبيبة نظرا لخصوصية و تعقد المشهد الليبي الذي يفتقد أساسا إلى النظام سياسي قائم يمكن التعامل معه .

المبحث الثالث: التنسيق المغاربي

إن الظروف الإقليمية في المنطقة المغاربية وخاصة من الناحية الأمنية والتي شهدت تدهورا خصوصا بعد موجات الحراك العربي في كلا من تونس و ليبيا إضافة إلى ظهور شبكات تهريب الأسلحة و الهجرة الغير شرعية وما تشكله من تحدى تجاه هذه الدولة و كل من الضروري أن تقوم هاته الدول بخطوات من اجل حماية استقرار المنطقة.

---

[1] – محمد إدريس **إنشاء مناطق مشتركة بين تونس والجزائر**، جريدة الموعد اليومي : الجزائر اطلع يوم 29 مارس 2017 على الرابط http://elmaouid.com/national/11392

[2] – وكالة الأنباء الجزائرية، **الجزائر وتونس تعززان التعاون الاقتصادي** اطلع يوم 29 مارس 2017 على الرابط http://www.aps.dz/ar/economie

المطلب الأول : التنسيق الجزائري-المغربي

لا يمكن تحليل الواقع الذي يرسم مشهد العلاقات الجزائرية – المغربية إلا من خلال العودة إلى طبيعة العلاقات التاريخية و التي أثرت على طبيعة التنسيق بين الدولتين في الوضع الراهن.

فكانت أطروحة "الحق التاريخي"، المرتبطة بموقف المغرب من قضية حدوده، متصلة بصورة وثيقة بالأفكار السياسية التي نادى بها زعيم حزب الاستقلال"علال الفاسي"، وعبر عنها في الكتاب الأبيض الذي أصدره الحزب في نوفمبر 1955 ، وهو الكتاب الذي يتضمن خريطة " المغرب الكبير، والمغرب الكبير، كما حدده علال الفاسي، يضم في أجزاءه : بلاد شنقيط "موريتانيا حاليا" بشار و تندوف "الخاضعتين للسيادة الجزائرية"، وجزء من مالي والسينغال، (سبتة ومليلة) الخاضعتين للسيادة الاسبانية وكذا إقليم الساقية الحمراء ووادي الذهب.[1]

فكانت المرحلة الممتدة من أول أكتوبر لغاية 5 نوفمبر 1963 مرحلة الاشتباكات في ثلاث مناطق تندوف، بشار، في الجزائر و منطقة عين فجيج بالمغرب، وهي الاشتباكات التي أطلق عليها اسم حرب الرمال إن التضارب الحاد بين التصور المغربي والتصور الجزائري حول آليات التسوية الحدودية، قد أفرز حملات دعائية من خلال تبادل الاتهامات، حيث اتهم المغرب الجزائر بمساندة المعارضة المغربية، كما قامت الجزائر في نفس الفترة باتهام المغرب بوقوفه ومساندته لحركة القبائل الانفصالية لتتوتر العلاقات البينية أكثر عندما أوعزت الحكومة المغربية لبعض القبائل بالتحرك والمطالبة بالانضمام إلى المغرب.[2]

كما أن ملف الصحراء الغربية يعد أهم عامل في توتر العلاقات بين الدولتين واحد من المحددات التي توجه السلوك الخارجي الجزائر، حيث تعتبر قضية الصحراء الغربية قضية تصفية استعمار وذلك منذ اعترافها رسميا بالجمهورية الصحراوية في 6 مارس 1976 [3].

إن هذا الإرث التاريخي ويضاف إليه الحدود المغلقة، تعود قضية غلق الحدود البرية الجزائرية المغربية إلى عام 1994عندما قامت مجوعة إرهابية

---

[1] – إسماعيل معراف غالية، **الأمم المتحدة والنزاعات الإقليمية**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 1995 ،ص 44.

[2] – بوزرب رياض، **النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية1963/1988**، ماجستير: كلية الحقوق والعلوم السياسية قسنطينة 2008 ص 63.

[19] – عمر صدوق، **قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي و العلاقات الدولية** (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية) ص 201-202.

بمهاجمة فندق في21 أوت 1994 بمراكش وتم إطلاق النار فيه مما يدل على همجية العمل الإرهابي الطائش فقامت السلطات المغربية بإصدار قرار كان باتهام السلطات الأمنية الجزائرية وبالضبط في جهاز المخابرات دون تقديم أي دليل بعد ذلك أصدرت السلطات المغربية قرارا يقضي بفرض التأشيرة على الجزائريين الداخلين إلى الأراضي المغربية و للأسف كان هذا القرار أحادي الجانب أي من جانب طرف واحد دون جعل أي اعتبار لسيادة دولة أخرى[1].

فالحدود المغلقة منذ 1994 والإرث التاريخي للعلاقات الجزائرية والمغربية و حالة اتحاد المغرب العربي الكبير يعجل الحديث عن تنسيق امني رفيع المستوى بين البلدين دربا من الخيال حيث قدم حلف شمال الأطلسي "الناتو" وثيقة تحمل تحليلا للأوضاع التي تعرفها منطقة شمال إفريقيا خاصة ما تعلق الأمر بالجزائر والمغرب، في ظل التغيرات الأمنية والجيو سياسية التي تشهدها المنطقة والعالم.

أكدت الوثيقة التي نشرت تحت عنوان "انعدام الأمن في شمال إفريقيا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط" بموقع الكلية العسكرية الدولية التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي" "الناتو" بأن المغرب لديه اهتمام خفي بأن يصبح قوة إقليمية مهيمنة، بالنظر إلى تاريخ البلاد الطويل الذي يتجاوز الألف سنة "، في مقابل ذلك أشارت الوثيقة إلى الجزائر وقالت بأنها " ترى أن قوتها الاقتصادية وموقعها الجغرافي ووضعها المعنوي والثوري يخول لها الهيمنة الإقليمية ".
وانتقدت الوثيقة البحثية التابعة لـــ الناتو " غياب سياسة أمنية متضافرة إقليميا لمكافحة الإرهاب في شمال إفريقيا، على الرغم من التهديدات الأمنية التي تواجهها هذه الدول "، وأرجعت ذلك الأمر إلى " أن المبادرات المحلية للحد من التهديدات المتطرفة داخل شمال إفريقيا قد ضعفت بشكل كبير بسبب توتر العلاقات بين المغرب والجزائر."

ودعا "الناتو" البلدين أي الجزائر والمغرب إلى "إعادة النظر في علاقتهما الخارجية، ونبذ الخلاف الذي ساد فترة طويلة منذ أن خاضتا حربا حدودية قصيرة في عام 1963، مباشرة بعد استقلال الجزائر ونهاية الاستعمار

[1] – عتيقة نصيب، **العلاقات الجزائرية المغربية بعد فترة الحرب الباردة**، كلية الحقوق والعلوم السياسية بسكرة 2012 ص92–93.

الفرنسي، حيث أن مركز خلاف البلدين يتجلى حول الحدود المشتركة بينهما التي تم وضعها من قبل مسؤولي السياسة الاستعمارية[1].

ولدفع نحو المزيد من التنسيق تدخلت القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة وأكد أن الخبراء أنهم طالبوا الجزائر والمغرب بوضع الخلافات السياسية بين البلدين، والناتجة عن قضية النزاع في الصحراء، وخلافات أخرى تتصل بتهريب المخدرات وإغلاق الحدود البرية، خارج أي سياق للتعاون الأمني، وعبّروا عن مخاوف من أن تؤثر هذه الخلافات على مستويات التعاون الأمني بين البلدين، خصوصاً في المرحلة الحالية التي طوّرت فيه التنظيمات المتطرفة تقنياتها وأدوات وطرق نشاطها .

وشدد الخبراء الأميركيون على أن مسألة الحدود البرية المغلقة بين الجزائر والمغرب، لا يجب أن تحجب حقيقة وجود نشاط إرهابي في المنطقة، وإمكانية وجود تحالفات بين المجموعات الإرهابية وشبكات تهريب المخدرات والبشر التي تنشط بين الجزائر والمغرب، ولا يجب بحسب الأميركيين، أن تقوّض هذه المسألة إمكانية التعاون الأمني المشترك بين البلدين. وبحسب المسؤول الجزائري، فإن واشنطن تتخوّف من أن تستغل التنظيمات المتطرفة الخلافات الراهنة بين الجزائر والمغرب لصالحها[2] .

المطلب الثاني: التنسيق الجزائري تونسي

إن التنسيق الأمني بين الجزائر وتونس يُعد الأكثر عمقا بين الدول المغاربية، فالجزائر وتونس تنسق على مستويين: مستوى بين الدولتين ،مستوى داخل المنظمات الإقليمية والمبادرات الإقليمية والتي دفعتها الظروف إلي المزيد من مبادرات التنسيق إلا أنها تواصلت في معظمها وأسست لحوارات ولقاءات منتظمة تهتم براهن المنطقة دراسة وتشخيصا، لتبديد عامل الريبة والشك ووضع إجراءات بناء الثقة، وحشد إمكانيات المنطقة لمحاصرة مختلف التهديدات ودفع عملية التنمية والتطور وما يتفرد عن هذه المبادرات جميعا هو الحوار كحالة متميزة للحوار و التعاون في غرب المتوسط، والذي يجمع بين مجموعة 5+5 دول أوروبية (فرنسا، اسبانيا، إيطاليا، البرتغال ومالطا والمعروفة إجمالا باسم دول القوس اللاتيني وخمس دول عربية

[1] – جريدة الجزائر اليومية : **الجزائر : الناتو ينتقد غياب التنسيق الامني بين الجزائر و المغرب:** اطلع يوم 28 مارس 2017 http://www.eldjazaironline.net

[2] – عثماني لحياني، **الجزائر تدفع لتعاون امني بين الجزائر والمغرب** جريدة العربي الجديد : الدوحة نشر يوم 24ماي 2016 واطلع في 26 ماس 2017 على الرابط https://www.alaraby.co.uk/politics/2016/5/23

(الجزائر، المملكة المغربية تونس ،ليبيا وموريتانيا) والمعروفة بدول المغرب العربي، إذ يُعتبر هذا الحوار منبرا غير رسمي، يجمع بين هذه الأطراف في شكل لقاءات دورية وزارية لتبادل الأفكار والرؤى وإنضاجها في مختلف المجالات التعاونية، خدمة لجميع أطراف فضاء غرب المتوسط.كما أن هذا الحوار يُعّد من أقدم حوارات المتوسط وأكثرها نشاطا وانتظاما، لعوامل واعتبارات الجغرافيا والتاريخ والحاضر والمستقبل، وهي الخصوصية التي أعطت غرب المتوسط ومجموعة 5+5 حظوظا أوفر للنجاح والاستمرار عن بقية جهات البحر المتوسط، ويُأمل من هذا الحوار بناء على ما سبق أن يؤسس لمركب امن أو نظام امن في غرب المتوسط، ويقدم قيمة مضافة للاندماج الإقليمي، خاصة وأن الحراك السياسي والاقتصادي والاجتماعي يمكن أن يرفع من مستوى حظوظ النجاح، فالتجار بالسابقة لعمليات التكامل والاندماج لم تكن ظروفها وإمكانياتها أحسن حالا من نظيرتها في غرب المتوسط.[1]

فمجموعة 5+5 تعتبر فضاء للتنسيق الأمني الجزائري خاصة بعد سقوط نظام بن على و حالة من عدم الاستقرار التي تشهدها تونس إضافة إلى فضاءات إقليمية أخرى متوسطية و قارية و عربية. أما التنسيق الأمني المباشر بين الجزائر وتونس فيظهر من خلال ملفين: ملف ليبيا وملف الحدود المشتركة. أما بخصوص الأزمة الليبية وتتبنى الجزائر وتونس عقيدة واحدة بخصوص رفض التدخل الأجنبي تحت أي مبرر فوق أراضي الجارة الشرقية ليبيا التي تنخرها الفوضى وزاد تنظيم الدولة "داعش" الوضع تأزما بعد تمركز عناصره المقاتلة في غرب البلاد على بعد كيلومترات فقط عن الحدود التونسية مما فرض على الجيش التونسي يقظة دائمة من احتمال هجوم مباغت يستهدف قواته المرابطة على الحدود.

وكان الرئيس التونسي الباجي قائد السبسي، قد أكد في أكثر من مرة أن حل الأزمة الليبية يمر عبر الاتفاق السياسي والإسراع بالمصادقة على حكومة الوفاق الوطني واستخدام إمكانيات المجموعة الدولية وأهمها دول الجوار، من أجل إرساء الحكومة التي من شأنها إعادة بناء مؤسسات الدولة وتلبية حاجيات الشعب الليبي وبسط الأمن والاستقرار.

وتسعى كل من تونس والجزائر إلى بلورة موقف مشترك بشأن الأزمة الليبية، وقد بدا ذلك واضحاً للعيان من خلال تكثيف زيارة الوفود بين عاصمتي البلدين من أجل المساهمة بشكل إيجابي وبناء في حل الأزمة الليبية.

[1] – اليامين بن سعدون ،**الحوارات الامنية في غرب المتوسط بعد نهاية الحرب البادرة** ، ماجستير كلية الحقوق والعلوم السياسية باتنة 2012ص05.

وتستقبل الجزائر المسؤولين التونسيين باستمرار لتحديث خطط العمل والتشاور حول مستجدات مختلف الملفات خصوصا منها الأمني الذي يتطلب تنسيقا متواصلا فرضه نشاط جماعات إرهابية في بعض المناطق الحدودية المشتركة بين البلدين، وهو ما أكده وزير الخارجية التونسي، خميس الجهيناوي لدى زيارته الأخيرة للجزائر في فيفري الماضي، من أن "التنسيق المشترك بين البلدين متقدم جدا حول الملف الأمني الخطير"، مشيرا إلى وجود "تطابق في وجهات النظر فيما يتصل بالطريقة المثلى لتسوية الأزمة الليبية بعيدا عن التدخل العسكري."

ويشير المحللون إلى أن الجزائر وتونس "تفطنتا مبكرا" لمخططات بعض الدول الغربية التي تساندها دول عربية خليجية، للحصول على موطئ قدم في منطقة شمال أفريقيا، وأمام تصلب موقف الدولتين في رفض أي تواجد أجنبي على الأرض، حركت الدول الغربية فزاعة "داعش" للقيام بعمليات إرهابية ضد أهداف أمنية وتخويف دول المنطقة من الخطر الداهم[1].

اما من حيث الحدود فالجزائر وتونس على تنسيق دائم في مراقبة الحدود المشتركة من أي انفلات امني او محاولات تهريب السلاح و تسلل الجماعات الإرهابية من الجانبيين .

المطلب الثالث: التنسيق الجزائري – الليبي

عرف المجتمع الليبي بعد 17 فيفري 2011 سلسلة من الفوضى بين القبائل، حيث تم تهميش فئة من المواطنين وإلغاء وجودهم في العمل السياسي، وحضورهم في صناعة القرار، هذا ما أدى إلى نشوب عدة مواجهات بينها، إذ تحدث الناطق الرسمي باسم الحاكم العسكري بمنطقة الجنوب " سعد العرفي " عن مواجهات في مدينة سبها بين عدة قبائل أبرزها بين قبيلتين هما " الورفلة " و " القذاذفة " نتج عن سقوط قتلى وجرحى، كما دارت مواجهات بين قبيلتي " قنطرار و المشاشية " للسيطرة على مزدة التي تقع على بعد 170 كلم جنوب غرب طرابلس، وبحسب الهلال الاحمر نزح آلاف الأشخاص بسبب أحداث العنف المتفرقة بين القبائل، فبعد سقوط نظام القذافي وجدت بعض الأقليات فرصة لكي تطالب بحقوقها وأبرزها الأقلية الأمازيغية التي عقدت عدة فعاليات من اجل الحصول على دور في الحياة السياسية وإدراج اللغة الأمازيغية كلغة

[1] – محمد لهوازي، **جبهة جزائرية تونسية محاربة داعش** ،جريدة الشروق اليومي، الجزائر : 10مارس 2016 العدد 5034 .

رسمية ثانية، بعد أن كانت هذه الأقلية تعاني من التهميش في فترة القذافي.[1] هذه الأوضاع زادت حدة بين الشركاء الليبيين ووقت المزيد من الاشتباكات والانقسامات بين الأطراف الليبية وزاد الوضع تعقيدا بعد سيطرة بعض الجماعات الإرهابية على بعض المناطق الليبية ودخل داعش الأراضي الليبية وسيطرتها على بعض المدن في الشمال.

فالحديث عن تنسيق مباشر بين ليبيا و الجزائر أمر غير دقيق وظل غياب سلطة مركزية ونظام سياسي قائم لذلك فتنسيق هنا عبارة عن سياسات جزائرية تقوم بها من اجل حماية الحدود من جهة و محاولة إيجاد تسوية سلمية للنزاع الليبي الداخلي.

فعلى الصعيد الأمني فيما يتعلق بالحدود، قامت الجزائر سنة 2014 بغلق الحدود مع ليبيا و سماح فقط للحالات الطارئة بالمرور عبر المعابر الحدودية كما رفعت الجزائر من تعداد قوات الأمن المنتشرة على الحدود مع ليبيا، خوفا من امتداد الصراع إلى التراب الوطني وتهريب الأسلحة وتسلل عناصر إرهابية. كما أن قيادات الدرك والجيش بولاية إليزي تلقت أوامر جديدة تقضي برفع درجة التأهب وتوخي اليقظة والحذر على طول الشريط الحدودي الجزائري مع ليبيا، على مدى حوالي 1000 كيلومتر، وسط صحراء خالية ومفتوحة على كافة الاحتمالات وجاء قرار الجزائر غلق حدودها مع ليبيا بعد ما أيضا من غلق سفارتها في طرابلس وإجلاء دبلوماسييها من بينهم السفيربسب تردي الأحوال الأمنية [2]

أما على الصعيد السياسي تحاول الجزائر التنسيق مع القوى الكبرى وبعض الفواعل الليبية خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك دول الجوار كمصر وتونس.

[1] – شريفة كلاع، "**التهميش القبلي والطائفي كعامل لعدم تحقيق السلم الاجتماعي**: حالة ليبيا "،مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، عدد 5 فيفري 2014 ،ص74–76.

[2] – احمد مالك، **الجزائر تغلق حدودها مع ليبيا** جريدة الخبر: الجزائر، اطلع في 29 مارس 2017 على الرابط
http://www.elkhabar.com/press/article/42655/#sthash.69Ot5fYM.dpbs

خلاصة الفصل الثاني:

لقد ادت المتغيرات الجديدة التي ظهرت في منطقة المغرب العربي وخصوصا الحراك العربي الذي مس تونس وادى الى سقوط نظام بن علي وكذلك افضى الى سقوط نظام القذافي والذي تزامن مع تدهور الاوضاع الامنية في ساحل الافريقي هده الاخطار تطلب تحرك الجزائر على مختلف الاصعدة السياسية والاقتصادية والامنية مع دول المنطقة للحد من هذه الاخطار الامنية .

– لقد أدت المتغيرات الجديدة التي ظهرت في منطقة المغرب العربي وخصوصا الحراك العربي الذي مس تونس وادى الى سقوط نظام بن علي وكذلك افضى الى سقوط نظام القذافي الى انفلات أمني في المنطقة المغاربية

– ان تدهور الاوضاع الامنية في ساحل الافريقي تطلب تحرك الجزائر على مختلف الاصعدة السياسية و الاقتصادية و الامنية مع دول المنطقة للحد من هذه الاخطار الامنية.

– سعت الجزائر الى ضمان امنها القومي من خلال ايجاد باب للتعاون مه الدول المغاربية

– تبنت ان الجزائر مجموعة من المقاربات السياسية و الامنية والاقتصادية من اجل ضمان الامن القومي

الفصل الثالث

سيناريوهات التعاون الأمني في العلاقات الجزائرية المغاربية

إن منطقة المغرب العربي شهدت في العقود الاخيرة العديد من الازمات الامنية والسياسية نتج عنها حالة من عدم لا استقرار الامني والسياسي وظهرت معه حالات من الانفلات الامني و الاخطار الامنية التي قد تعصف بأمن الجزائر و المنطقة المغاربية، حيث ادركت الجزائر صعوبة الوضع الامني خاصة بعد سقوط نظام القذافي لذلك حاولت من خلال اعطاء البعد الامني الاولوية في تفاعلها مع الدول المغاربية . وهذا ما سنحاول تفصيله في المباحث التالية :

- **المبحث الأول:** سيناريو التعاون والتنسيق.
- **المبحث الثاني:** عوائق التنسيق الأمني في المنطقة المغاربية.

الفصل الثالث: سيناريوهات التعاون الأمني في العلاقات الجزائرية – المغاربية

المبحث الأول: سيناريو التعاون والتنسيق

إن تهديد أمن دول المغرب العربي يعتبر من أهم وأخطر التأثيرات على الإطلاق، وخاصة في ظل تزايد عدد الهجمات الإرهابية التي عرفتها دول المنطقة، وبالأخص في الجزائر أثناء العشرية السوداء، وما عايشه الجزائريون في هذه الفترة من حالة اللاأمن، وما ترتب عن ذلك من ظهور العديد من التنظيمات الإجرامية المنظمة، واتساعها وتطور وسائلها وأساليبها.

من أهم الانعكاسات على الساحة الأمنية كذلك هو ظهور حركات إسلامية مقاتلة في منطقة الساحل والصحراء أرهقت دول المغرب العربي خاصة الجزائر نتيجة لجهودها في تأمين حدودها المشتركة مع المناطق التي شهدت ميلاد هذه الحركات.

المطلب الأول: التعاون الجزائري المغربي

يختلف ظهور وتطور الظاهرة الإرهابية في دول المغرب العربي تبعا لاختلاف ظروف كل دولة سياسياً واجتماعياً وجغرافياً، بما يؤدي إلى الاختلاف في مظاهرها وعواملها بين الدول[1].

وهذا ما يؤدي أيضا إلى اختلاف إستراتيجية التعامل معها فالجزائر على خلاف المغرب شهدت موجة من العنف المسلح لم تشهده أي دولة في النطاق العربي أو المغارب بحيث قدرت المباحث الجنائية الفدرالية الأمريكية عدد الذين قتلوا في الفترة الممتدة من سنة 1992 إلي 1996 بحوالي 60 ألف من مواطنين والقوى الأمنية وأيضا الجماعات الإرهابية فيما بلغ عدد الصحفيين الذين قتلوا 121 صحفي[2].

أما في المغرب فقد شهدت المملكة منذ ستينيات القرن الماضي صدامات عنيفة ما بين ما يعرف بحركة "الشبيبة الإسلامية"، والنظام الملكي أسفرت عن زوال هذه الحركة وميلاد حركتين هما "حركة العدل والإحسان"، وحركة "الإصلاح والتجديد[3]".

---

[1]– باخوية إدريس، **جرائم الإرهاب في دول المغرب العربي**، مجلة دفاتر السياسة والقانون جوان 2014 العدد 11 ص104.

[2]– محمد فتحي عيد، **واقع الإرهاب في الوطن العربي** (الرياض، مركز الدراسات والبحوث، 1999)، ص117 117.

[3]– باخوية إدريس، مرجع سابق ص 103.

وبصفة عامة وإلى غاية سنة 2011 كانت تعتمد الجزائر على إمكانياتها الخاصة في مواجهة الظاهرة الإرهابية سواء عن طريق الحلول الأمنية العسكرية أو الاتجاهات الدبلوماسية كقوانين المصلحة والوئام المدني، لذلك كان التنسيق الأمني جد محدود خاصة مع المملكة المغربية، وهذا راجع لعاملين أولهما طبيعة العلاقات المعقدة بين الجزائر والمغرب فمن الناحية التاريخية تتميز العلاقات الجزائرية المغربية بفصول طويلة من التوتر بداية بحرب الرمال 1963 الى قضية الصحراء الغربية 1976 حيث أن ملف الصحراء الغربية يعد أهم عامل في توتر العلاقات بين الدولتين واحد من المحددات التي توجه السلوك الخارجي الجزائر، حيث تعتبر قضية الصحراء الغربية قضية تصفية استعمار وذلك منذ اعترافها رسميا بالجمهورية الصحراوية في 6 مارس 1976[1].

إضافة إلى القضية الحدود المغلقة سنة 1994 والاضطراب في العلاقات بعد حادثة الإرهابية في ولاية بشار سنة 1999، كلها مؤشرات جعلت التعاون الأمني في حدود منخفضة جدا رغم عدم غيابها بشكل نهائي ،خصوصا إن القوى الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوربي يحاولان دفع المسار التعاوني الأمني بين الجزائر و المغرب إلي مستويات اعلي حيث أكد مجموعة من الخبراء الأميركيون على أن مسألة الحدود البرية المغلقة بين الجزائر والمغرب، لا يجب أن تحجب حقيقة وجود نشاط إرهابي في المنطقة، وإمكانية وجود تحالفات بين المجموعات الإرهابية وشبكات تهريب المخدرات والبشر التي تنشط بين الجزائر والمغرب، ولا يجب بحسب الأميركيين، أن تقوّض هذه المسألة إمكانية التعاون الأمني المشترك بين البلدين. وبحسب المسؤول الجزائري، فإن واشنطن تتخوّف من أن تستغل التنظيمات المتطرفة الخلافات الراهنة بين الجزائر والمغرب لصالحها، ورغم المستوى المنخفض من التنسيق الأمني إلا أن الجزائر تراقب الحدود مع المغرب بفعالية عالية وفي هذا السياق، تشدد الجزائر إجراءات الأمن والرصد على حدودها الغربية مع المغرب. وتفقّد نائب وزير الدفاع الوطني قائد أركان الجيش الجزائري الفريق أحمد قايد صالح، مساء أمس منطقة بشار الحدودية مع المغرب للوقوف على الجاهزية القتالية لوحدات الجيش

[1]– عمر صدوق، **قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي والعلاقات الدولية** (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية) ص 201.202 .

والترتيبات الأمنية المتصلة بها، وحث الضباط والجنود العاملين في المنطقة الحدودية على التأهب واليقظة لمنع أي مساس بالحدود الجزائرية[1].

نظرا لأن الإرهاب يعد تهديدًا مباشراً لكل البلدان المغاربية من دون استثناء، ومع ذلك، فإن أهم بلدين كبيرين في منطقة الشمال الإفريقي، وهما الجزائر والمغرب، غاب عنهما التنسيق الأمني الاستراتيجي العميق و الجدي لمحاربة الحركات الإرهابية .وضمن هذا السياق من الجو الأمني والدبلوماسي المشحون، جاءت الزيارة التي قام بها المبعوث الخاص للملك محمد السادس، ناصر بوريطة، الذي يشغل منصب الوزير المنتدب للشؤون الخارجية، يرافقه مدير المخابرات المغربية، إلى الجزائر يوم 15تموز 2016،حاملاً رسالة من العاهل المغربي إلى الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، لتشكل منعطفا مهما في مسيرة العلاقات بين البلدين، على الأقل في ما يتعلق بالملف الأساسي، ألا وهو الأمن المتردي في منطقة المغرب العربي والساحل، فيحن يرى بعض المحللين أن الذي سرّع بعودة التنسيق الأمني بين المغرب والجزائر، هو الهزيمة التي تلقاها تنظيم «داعش» الإرهابي في مدينة سرت، على أيدي قوات «البنيان المرصوص» التابعة لحكومة الوفاق الوطني بقيادة السراج، حيث تعيش البلدان المغاربية الثلاثة: تونس و الجزائر والمغرب، في حالة خطر، من أن ينجح عناصر تنظيم «داعش» الإرهابي الذين يفرون حاليًا من معقلهم الرئيسي في مدينة سرت الليبية، لتشكيل قواعد إرهابية لهم في مناطق أخرى بليبيا، أو في دول شمال إفريقيا والساحل الصحراوي، لاسيما وأن العديد من هؤلاء العناصر طبقا للتقارير الأمنية الدولية، ينحدرون من ليبيا وتونس والجزائر ومصر، وكذلك من مالي والمغرب وموريتانيا، وينتشرون في سرت وطرابلس ودرنة، وهو ما يعني أنه بإمكانهم التواصل مع هذه المناطق.[2]

المطلب الثاني: التعاون الجزائري التونسي

تعد تونس الدولة الأكثر توافقا دبلوماسيا مع الجزائر نتاج الدعم الكبير المتبادل بين النظامين السياسيين لكلا الدولتين، وبذلك تميز السلوك السياسي

---

[1]– عثمان لحياني، **الولايات المتحدة تدفع لتعاون أمني بين الجزائر و المغرب**، جريدة العربي الجديد لبنان 24 ماي 2016 .

[2]– توفيق المديني، **ما يوحد الجزائر والمغرب أكثر مما يفرقهما**،جريدة المستقبل اللبناني http://www.almustaqbal.org/node/56901 اطلع يوم 29 أفريل 2017 ،

الخارجي للجزائر تجاه تونس بأنه سلوك تعاوني ذو بعد تكاملي، وهذه الطبيعة قديمة رغم ما شابها في بعض المحطات من تضارب في المصالح [1].

لكن الطرح الأمني للعلاقات الجزائرية– التونسية من منظور امني لم يكن إلا بعد الثورة التونسية حيث خلف سقوط نظام بن علي فجوة أمنية زادت حدتها مع سقوط القذافي والانفلات الأمني في ليبيا و انتشار السلاح مما أدى إلي تدهور الأوضاع الأمنية في تونس خاصة أن الجماعات الإرهابية قامت بمجموعة من الهجمات التي هددت من خلاله الاستقرار الأمني في تونس كأحداث جبل شعانبي في 29 جويلية 2013، قتل 40 سائحا أجنبيا بمدينة سوسة 2015[2].

كما هاجمت عناصر من داعش على مدينة بن قرادن والذي خلف 66 قتيلا، كما أن الجزائر هي الأخرى تشهد أوضاع أمنية صعبة خصوصا على الحدود مع ليبيا ومالي والنشاط المتزايد لعمليات التهريب وتسلل الجماعات الإرهابية والذي نتج عنه بحادثة تقنتورين الإرهابية في جانفي 2013 كلها هذه الأوضاع سواء في تونس أو في الجزائر جعل من الضروري أن يكون هناك تنسيق امني بين الدولتين خصوصا الخبرة لدى القوات الجزائرية في التعامل مع الجماعات الإرهابية وظهر أنواع التنسيق الأمني من خلال مجموعة من المؤشرات :

1– الاجتماعات التي تعقد بين مسؤولي البلدين سواء مستوى رؤساء الوزراء، أو قيادات الأركان أو وزراء الداخلية وفي هذا الصدد كان مسؤولي البلدين يؤكدون على أهمية التعاون الأمني من اجل حماية المنطقة من الأخطار المتعددة وعن ووجود خطط مشتركة لحماية الحدود من اجل استقرار البلدين كتوقيع اللجنة المشتركة للتعاون الأمني واتفاقات الشراكة بين الجزائر وتونس التي انعقدت في 2014/04/07على جملة من الاتفاقيات في عدة مجالات، نخص بالذكر اتفاقيات التعاون الأمني لمكافحة الإرهاب، إضافة إلى محاربة التهريب في الشريط الحدودي الفاصل بينهما والتعاون المالي بين المصرفين المركزيين وتسوية الوضعيات المالية العالقة. كما تم الاتفاق على تزويد المدن

[1]– Fadila Hadri , **The Algerian–Tunisian relations** (Master in politics, Politics Department, University of Exter, 1987) p.17

[2]– وائل نوري ،**جريدة الشرق اليومي : الجزائر** ،ابراز الهجمات الارهابية في تونس على الرابط اطلع يوم 30 افريل 2017.

الحدودية بالغاز، وانطلاق تطبيق اتفاقية التبادل التجاري التفاضلي بين البلدين، وأنشئت خطوط جوية بين مدن جزائرية وتونسية وأعيد النشاط إلى القطار الرابط بين تونس ومدينة عنابة (شرقي الجزائر) لتنشيط السياحة المشتركة كما اتفقت الجزائر وتونس في اجتماع جهوي لمسؤولين رفيعي المستوى بمحافظة الطارف الحدودية، على خطة مشتركة لمواجهة الاضطرابات الأمنية الناتجة عن الأزمة الليبية، حيث اتفق الجانبان في سياق هشاشة قدرات السلطة الليبية بوضعها الراهن على تأمين الحدود، وتزايد خطر التنظيمات الجهادية، على الاستعانة بالسكان والقبائل المحليين لضبط الحدود الملتهبة، حيث تم التركيز على تنمية المناطق المشتركة من أجل تجنيبهم الوقوع في فخ الانضمام إلى "داعش[1]".

2- التعاون العسكري من خلال تبادل و المعلومات فيما يخص تحركات الجماعات الإرهابية والقيام بمناورات مشتركة و التنسيق هن طريق "تدريب الجيش التونسي على فنون حرب العصابات التي تعتمد عليها الجماعات المتشددة"، وذلك بالنظر لما يمتلكه الجيش الجزائري من خبرة طويلة في محاربة "الإرهاب" بعدما واجه من وصفهم بالمتشددين على مدار أكثر من عشرين عاما عقب توقيف المسار الانتخابي الذي كانت نتيجته فوز الإسلاميين في بداية تسعينيات القرن الماضي[2].

لذلك فان الجزائر في سلوكها الخارجي تجاه تونس أصبح يعتمد على العامل الأمني بدرجة كبيرة خصوصا بعد الثورة التونسية 2011 وإضافة إلى الانفلات الأمني الذي تشهده المنطقة في كل من ليبيا ومنطقة الساحل، فالأخطار الأمنية أصبحت ذات تهديد مزدوج سواء لتونس أو الجزائر، لذلك أخذت الجزائر على عاتقها ضرورة تطوير التعاون والتنسيق الأمني بين الدولتين خاصة أن العلاقات بين تونس والجزائر اتسمت بالإيجابية من الناحية التاريخية ونادرا ما تكون هناك خلافات هذا ما ساعد على تنشيط التعاون الأمني على أعلى مستوى

[1]- نور الدين دخان، **مسار تأمين الحدود الجزائرية**، مجلة دفاتر سياسة و قانون جوان 2016 العدد 14 ص 178-179.

[2]- هشام موفق، **دوافع التعاون الأمني بين الجزائر وتونس**، المصدر الجزيرة على الرابط اطلع في 30 أفريل 2017. http://www.aljazeera.net/ reportasandinterviewsnews 2014/8/4/

المطلب الثالث التعاون الجزائري الليبي

لقد كان لسقوط نظام القذافي 2011 أثار وانتكاسات على الشأن الليبي الداخلي والمنطقة المغاربية ككل، حيث انتشر السلاح بكل أنواعه وتم تشكيل عشرات الفصائل والمليشيات المسلحة و ظل تعطل المخرج السياسي واختلاف الفرقاء الليبيين و أيضا تمكن داعش من الوصول والسيطرة على بعض المناطق الليبية جعل من الوضع الليبي مصدر تهديد للمنطقة ككل خصوصا الجزائر وتونس وفي ظل غياب سلطة فعلية عجزت الجزائر عن ربط اتصالات جديدة للتنسيق الأمني مع ليبيا خاصة في جو ساده التوتر بين الدولتين ،ورغم هذا تمكنت الجزائر في شهري مارس وأفريل من سنة 2012 وقعت ليبيا مع الجزائر على اتفاقيات ثنائية حول قضايا الأمن المشترك في المنطقة، نظرا لما واجه البلدين من استمرار للتوغلات عبر الحدود من قبل المهربين والإرهابيين، وفي أوت 2013 قررت ليبيا والجزائر تفعيل لجنة مشتركة، مثل المجال الأمني الجانب الرئيسي فيها، و تدعم ليبيا في مجال تطوير الجيش والشرطة، كما أكده رئيس الوزراء الليبي علي زيدان أنه تم إرسال الشرطة الليبية إلى الجزائر لحضور دورات تدريبية[1].

كما أن الجزائر قامت بزيادة عدد قوات الجيش على الحدود الليبية لمنع تسلل الجماعات الإرهابية من طرفين خاصة أن الجيش يحصي يوميا عمليات حجز لعشرات القطع من الأسلحة و المهربين عبر الحدود الجزائرية–الليبية .
لذلك فإن التنسيق الأمني الجزائري الليبي يعبر على ثلاث نقاط أساسية هي:

1 تعزيز مراقبة الحدود زيادة عدد قوات الجيش من اجل حماية التراب الوطني ومنع تهريب الأسلحة والتعاون من الجانب الليبي.

2 العمل على حل الأزمة السياسية الليبية لأن إيجاد حل نهائي للازمة السياسية لليبية يعد نقطة نحو تحقيق الأمن و الاستقرار في ليبيا.

3 العمل الجماعي من دول جوار ليبيا من اجل الخروج بحل أمني و السياسي للأزمة في ليبيا.

حيث أن الوضع الغير المستقر بليبيا جعل الجزائر تتبني سلوك خارجي اتجاه ليبيا يختلف عما كانت تتعامل به مع ليبيا أيام نظام القذافي، حيث اتسم السلوك الخارجي الجزائري أثناء الحراك الليبي بمبدأ الحياد و عدم التدخل في شؤون الداخلية للدول ،وكذلك رفض التدخل العسكري الأجنبي هذا السلوك

[1]– نور الدين دخان، مرجع سابق،ص 178.

فسر علي انه دعم لنظام القذافي من قبل الجزائر هذه الاتهام الموجه من قبل المعارضة الليبية وبعض الأطراف الأجنبية ، هذا موقف جعل الجزائر لا تعترف بالمجلس الانتقالي الوطني الليبي في بداية الأمر ووضع العلاقات الجزائرية في حكم العلاقات المقطوعة إلي غاية للقاء رئيس المجلس الانتقالي السيد مصطفي عبد الجليل مع الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في الدوحة يوم 15 نوفمبر 2011. و نظرا لأهمية الجانب الأمني في العلاقات الجزائرية الليبية فأن الجزائر انطلقت في رسم سلوكها الخارجي مع ليبيا من منطلق امني يهدف إلي حماية الحدود الجزائرية ومنع تهريب السلاح والاتجار به، إذ أن التأخر في مل الفراغ السياسي ،والإخفاق في إيجاد مؤسسات سياسية و أمنية قوية ،في مقابل انتشار كثيف للسلاح ساهم في تأزم الوضع في ليبيا[1].

المطلب الرابع : التعاون الجزائري الموريتاني

الملاحظ أن التنسيق الأمني الجزائري الموريتاني كان دائما يدخل في إطار ما تبذله الجزائر من جهود أمنية تجاه منطقة الساحل، حيث أن الجزائر قامت بجهود مكثفة تجاه منطقة الساحل و الصحراء الكبرى، إذ أن الجزائر دعمت فكرة إنشاء منظمة الدرك الإفريقي الذي تم المصادقة عليه و إنشائها سنة 2003، ودخلت حيز النفاذ 2008، وتم تعين ثلاث مكاتب إقليمية ،بالنسبة إلي إقليم المغرب العربي و ساحل الإفريقي سيكون الجزائر مقره، أما على المستوى الإفريقي فقد أقنعت الجزائر الدول الإفريقية في قمة سرت بالضرورة منع و تجريم دفع الفدية للإرهابيين في كل المناطق و خاصة في منطقة الساحل بهدف منع حصول الإرهابيين علي الدعم المادي، كما اعتمدت الجزائر علي الاجتماعات التنسيقية بين دول الساحل من اجل مكافحة الإرهاب في المنطقة مثل اجتماع سبع دول من دول ساحل بالعاصمة المالية باماكو في جويلية 2008 و الذي تطرق إلي الإرهاب والتهريب في المنطقة، كما اجتمع ضباط و عسكريون من الجزائر، موريتانيا، النيجر، ليبيا في جوان 2009 بالعاصمة الليبية طرابلس من اجل مناقشة التهديدات الأمنية في المنطقة ،وقد تم الاتفاق علي مسودة من ستة بنود.

[1] –العمري منير ،مرجع سيق ذكره ص91

كما احتضنت الجزائر ما بين 16 و 17 مارس 2010 "الندوة الوزارية التنسيقية لدول منطقة الساحل"[1]

تم من خلالها التفاهم علي التعاون في المجال الأمني ، كما تم في 11/11/ 2011 بالعاصمة الأمريكية اجتماع وزراء من دول موريتانيا.

المبحث الثاني: عوائق التنسيق الأمني في المنطقة :

المطلب الأول : مظاهر التعارض و الركود في التنسيق الأمني الجزائر المغربي وأسبابه

يؤكد العديد من الخبراء أن مستوى التنسيق الأمني بين الجزائر و المغرب يبقى في أدنى مستوى مقارنة بدول الأخرى و نظرا للتقارب الجغرافي و الثقافي فأن المستوى الحالي للتنسيق الأمني يبقى في مستويات جد ضعيفة و لا تعكس المستوى الذي من المفروض أن تكون عليه مجالات التعاون الأمني بين الدولتين، وهذا الوضع لم يحرك فقط القوى الإقليمية التي ترى أن هذا الركود في التعاون الأمني سوف يضر بأمن المنطقة ككل خصوصا الكل يعلم القدرات العسكرية التي تمتلكها الجزائر وهي الأولى مغاربيا ثم تليها المغرب الثانية مغربيا، لذلك فغياب أو ضعف التنسيق الأمني بين اكبر قوتين في المغرب العربي يعد عاملا لتوتر الأمني في المنطقة حسب القوى الكبرى ، حيث تتخوّف الولايات المتحدة الأميركية من أن تستغل تنظيمات متطرفة، وخصوصاً تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش) الخلافات السياسية الراهنة بين الجزائر والمغرب، وضعف التنسيق الأمني بينهما، لتعزيز حضورها في المنطقة والقيام بهجمات إرهابية، وهو ما دفع واشنطن لمطالبة البلدين بتحييد الخلافات السياسية بينهما عندما يتعلق الأمر بالتنسيق الأمني و الاستخباراتي، طالبوا الجزائر بضرورة العمل على زيادة مستوى التنسيق والتعاون الأمني مع المغرب، خصوصاً في ما يتعلق بمراقبة الحدود ورصد تنقّل العناصر المتطرفة، وتبادل المعلومات، بما يسمح بالكشف عن أية خطط لهذه التنظيمات لاستهداف أي من الدول المعنية،[2]

حيث تظهر مظاهر ضعف التنسيق الأمني في غياب اللقاءات الثنائية الأمنية و أيضا غياب إحدى الدولتين و الاجتماعات الأمنية التي تقام في إحدى الدولتين وغياب المناورات العسكرية بل حتى الاختلاف في وجهات النظر إزاء القضايا الأمنية الإقليمية فالجزائر كانت من اشد المعارضين للتدخل

[1] –حكيمة علالي ،**"البعد الأمني في السياسة الخارجية – الجزائر –"** رسالة ماجستير قسنطينة ،كلية الحقوق و العلوم السياسة ،2011،ص 182.

[2]. عثمان لحياني ، مرجع سابق.

العسكري في ليبيا في 2011 بينما اظهرا للمغرب تأيدا لتدخل الأوربي العسكري في ليبيا من اجل إسقاط نظام القذافي، كما أن الجزائر لم تظهر تأييدها لتدخل العسكري الفرنسي في شمال مالي، لكن المملكة المغربية أعلنت صراحة دعمها للحملة العسكرية الفرنسية في شمال مالي، هذا الاختلاف حتى تجاه القضايا العربية فحين رفضت الجزائر دعم والمشاركة في عاصمة الحزم في اليمن، قامت المغرب بالمشاركة عن طريق سلاح الجو المغربي، ونفس الاختلاف كان تجاه الأزمة السورية كل هذه العوامل أدت إلى جمود وضعف في التعاون الأمني يعتبر العديد من الخبراء أن تسوية الخلافات المغربية الجزائرية هي المفتاح الأساسي لتفعيل التعاون بين الدول المغاربية في جميع المجالات خاصة منها الأمنية، على اعتبار أن هناك مجموعة من المسائل الشائكة التي ساهمت في تأزم العلاقات المغربية الجزائرية والتي بدورها كان لها تأثير على التعاون بين دول المنطقة، وعليه سنناقش في هذا المطلب أهم العوامل المؤثرة التي ساهمت في تعميق الخلافات السياسية بين البلدين والتي يرجح أن تكون عالقة لسنوات طويلة في النقاط التالية:

أولا: الزعامة السياسية والمستوى التاريخي: والذي يعود إلى اختلاف التطور التاريخي للبلدين، فالمغرب ذو رصيد تاريخي في الاستقلال السياسي والهوية الواحدة ذلك أنه "مصدر السلطات والإمبراطوريات ونقطة تجمع للتاريخ الإسلامي العربي في شمال أفريقيا، ولأنه أيضا يتمتع ببنية داخلية تجمعها حاجة استعادة وحدة ماضيه ويحتل موقعا جغرافيا مطوقا للمغرب بالمقابل فإن الجزائر، كوحدة سياسية، تسعى لانتشال نفسها من غموض تاريخي وإيجاد هوية قومية بدونها تنتهي الثورة إلى مأزق حاد، دواؤه الوحيد الذوبان في وحدة المغرب العربي وتبلور ذلك بوضوح في التمايز الذي عرفه كلا النظامين السياسيين للبلدين، نظام ملكي في المغرب وآخر جمهوري في الجزائر، وما استتبع ذلك من تنامي خوف مغربي من تمدد جزائري للهيمنة عليه لا سيما في ظل الحضور المتعاظم عربيا وإفريقيا ودوليا للجزائر،وقد برز هذا بوضوح في مضامين الحرب الإعلامية الأيديولوجية بين البلدين مباشرة، بعد حرب الرمال سنة 1963 حيث اعتبر العاهل المغربي أن طبيعة النظام الذي اختارته بلاده هي التي تقلق الجزائر، واعتبرت الجزائر أن

الاشتراكية هي التي تقلق المغرب، كما يفسر هذا العامل أحد الأسباب التي كمنت وراء الدعم الجزائري لبعض فصائل المعارضة المغربية[1].

أزمة الصحراء الغربية: إن قضية الصحراء الغربية بالنسبة للسياستين المغربية والجزائرية، هي قضية مركزية، وهي محور السياسيات والتحالفات التي تتحكم في طبيعة ونوعية العلاقات الجزائرية والمغربية، وهو الأمر الذي يعكس الطابع الاستراتيجي التي غدت النهج النزاعي على دولتين محوريتين في المنطقة، كما كانت عاملا معطلا أمام بناء تجربة تكاملية، كما أن تأثيراتها امتدت إلى دول الجوار .[2]

الخلاف الحدودي: وهو الخلاف الذي تدافع فيه الجزائر عن حدودها كما تركها الاستعمار الفرنسي في مقابل المغرب الذي يطالب بحدوده كما كانت قبل مجيء هذا الاستعمار والتي تمثل معاهدة لالة مغنية 18 مارس 1845 إطارا مرجعيا لها، وهي المعاهدة التي وقعها المغرب مع فرنسا بعد هزيمته بمعركة إيسلي في 14 أغسطس 1844 بسبب دعمه لثورة الأمير عبد القادر الجزائري وفي تلك المعاهدة تم النص على استمرارية الحدود التي كانت بين المغرب وتركيا لتصبح هي الحدود بين المغرب والجزائر، إلا أن الاتفاقية أبقت منطقة الصحراء الشرقية في الجنوب (أي منطقة تيندوف) في وضعية غامضة وقد تلت هذه الاتفاقية عدة اتفاقيات أخرى في 1901 و1902 كانت ترتبط بدرجة تقدم التوغل الاستعماري لفرنسا في المغرب وسعيها لتثبيت وجودها في الجزائر مما كان يفضي للانتقاص التدريجي من التراب المغربي. ومنذ حصول المغرب على استقلاله ومشكلة الحدود مع الجزائر مطروحة، إلا أنها تؤجل حتى لا تعتبر طعنا للثورة الجزائرية، إلى أن حصلت الجزائر على استقلالها في يوليو 1962 ويتجدد طرح المشكل. وقد نجم عن هذا الخلاف الحدودي مواجهات عسكرية بين البلدين عرفت بحرب الرمال في شهر أكتوبر 1963، بعد تصاعد الأحداث الحدودية طيلة شهري وسبتمبر/ أيلول من نفس السنة، حيث تقدم المغرب نحو منطقة تيندوف وفشلت المفوضات التي تمت في بداية شهر أكتوبر بين المغرب والجزائر وحضرها عن الجزائر عبد العزيز

---

[1]–مصطفى الخلفي، **أزمة العلاقات المغربية الجزائرية ومشكلة الصحراء الغربية** ، تاريخ الاطلاع: 2017/5/5، من الموقع التالي: http://www.aljazeera.net/specialfiles

[2]– بوزرب رياض، **النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية** 1988،163، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة ، 2008/2007، ص 113

بوتفليقة الرئيس الحالي لها، وقد تم احتواء النزاع بعد تدخلات عربية وأفريقية، كما عالج لقاء مصغر في القمة العربية بالقاهرة عام 1964 بعض أسباب النزاع، إلا أن المشكل المتعلق بالصحراء الشرقية بقي عالقا خصوصا بعد اكتشاف الحديد بها وتجدد المطالب المغربية بضرورة تسوية المشكلة، ليكتسي النزاع بعدا دوليا حيث اصطبغ بصراعات الحرب الباردة واصطفاف المغرب لجهة الولايات المتحدة في مقابل اصطفاف الجزائر لجهة الاتحاد السوفياتي، ولا سيما بعد انقلاب بومدين في 1965، ولم يخل التوتر من صدامات عسكرية في 1967 أدت لسعي المغرب لطرح النزاع على الأمم المتحدة5 .

وما غذى النزاع بقوة هو صعوبة استغلال الحديد المكتشف إلا إذا تم نقله عبر الصحراء في اتجاه المحيط الأطلسي أي عبر المرور على المغرب، باعتبار الكلفة الكبيرة لنقله من منطقة تيندوف إلى الساحل المتوسطي للجزائر في الشمال، وهو ما فرض على الطرفين الدخول في مفاوضات تتيح الاستغلال المشترك لمناجم الحديد في مقابل الاعتراف المغربي بجزائرية منطقة تيندوف، كان من ثماره مفاوضات إيفران في 15 يناير 1969 ثم مفاوضات 27 مايو 1970 وبعدها مفاوضات 15 يونيو1972، والتي انبثقت عنها معاهدة حول الحدود المغربية الجزائرية نصت على اعتراف المغرب بجزائرية تيندوف، والمشاركة في إنتاج وتسويق حديد تيندوف، ودعم الجزائر لمغربية[1].

العامل الدولي: حيث أن سياسات القوى الدولية تجاه المنطقة المغاربية ارتكزت على التحكم في الصراع المغربي الجزائري، والموازنة بين طرفي هذه العلاقات، سواء أثناء الحرب الباردة أو ما بعدها، وذلك بحسب الأولوية المحددة من طرف القوى الأجنبية والتي ترى في المنطقة خزانا نفطيا (الجزائر) وموقعا إستراتيجيا (المغرب) فضلا عن كونها سوقا للسلاح بامتياز، وهي اعتبارات عززها الماضي الاستعماري لفرنسا التي كانت تعتبر المنطقة مجال نفوذ تقليدي لها. ورغم انهيار الاتحاد السوفياتي فإن رياح الحرب الباردة لم تغادر المنطقة حيث حافظت الجزائر على علاقتها العسكرية الإستراتيجية مع روسيا، واستمرت هذه الأخيرة في تبني الأطروحة الجزائرية بخصوص نزاع الصحراء داخل مجلس الأمن، وفي المقابل نجد الولايات

[1]– مصطفى الخلفي، مرجع سابق.

المتحدة أكثر مراعاة للمطالب المغربية بخصوص النزاع، رغم بروز نزعة توظيفية لهذا الأمر من أجل فتح البوابة العسكرية الجزائرية[1].

وفي الأخير يمكن القول أنه من خلال المؤشرات السابقة فإن هذا السيناريو يطرح نفسه وبالقوة، في ظل عدم وجود إرادة سياسية حقيقة من كلا الطرفين لحل هذه المسائل الشائكة، والتي سيكون لها تأثير سلبي حول إمكانية وجود اتفاق بين الدول المغاربية لحل القضايا الأمنية.

المطلب الثاني: الركود في التنسيق الأمني الجزائر الليبي وأسبابه:

رغم أن الجزائر تقوم بجهود سياسية و أمنية ضخمة بخصوص الملف الليبي، فامنيا فالجيش الجزائري زاد من أوهابيته و تعداده على الحدود الليبية ، لكن يبقى التنسيق الأمني المزدوج بين الطرف الجزائر و الليبي شبه غائب وهذا نظرا لغياب سلطة واحدة وفعلية في ليبيا بسب الانقسامات السياسية و انتشار المليشيات المسلحة و غياب رؤية واضحة لبناء نظام السياسي إضافة إلى افتقار ليبيا إلى مؤسسة عسكرية منظمة و فعلية و واحدة وهذا الغياب لسلطة سياسية موحدة و ومنظومة أمنية موحدة جعل من الصعب خلق تنسيق امني عميق نظرا لاستمرار الأزمة الليبية في وظل تمسك الجزائر ضرورة إيجاد تسوية سياسية للأزمة الليبية بالاشتراك مع دول الجوار، و رفض أي تدخل عسكري تحت ذريعة محاربة الإرهاب، بدعوى تفجير الوضع في المنطقة، وتداعياته بشكل عام على استقرار دول الجوار الليبي[2] .

حيث إن الجزائر في سعيها لتسوية الأزمة الليبية بعيدا عن الحل العسكري تواجه العديد من التحديات، فالأطراف الإقليمية بعضها غير مبالٍ بما يحدث في ليبيا أو هو مكبل بالضغوط الغربية، كما دعت مؤخرا خمس دول من منطقة الساحل (تشاد ومالي والنيجر و موريتانيا و بوركينافاسو) في اجتماع عقد في موريتانيا، الأمم المتحدة لتشكيل قوة دولية للتدخل عسكرياً في ليبيا للقضاء على الجماعات المسلحة، وفي الوقت الذي تفتقد فيه الدول المجاورة للجزائر للقدرات الأمنية و العسكرية، سواء في مالي أو موريتانيا أو تونس، وهذا يفسر الإنفاق العسكري الواسع النطاق الذي تشهده الجزائر. هذا إلى جانب حالة التوتر الاجتماعي التي تشهدها مؤخرا بعض المناطق في الجنوب الجزائري، وهى احتجاجات شعبية مطالبة بتأمين المسكن والعمل والخدمات والتي يمكن استغلالها لإثارة الفوضى وشغل قوات الأمن بتهدئة

[1]– المرجع نفسه.

[2] –صابر بليدي ،**بحث الوضع الأمني في ليبيا:** جريدة العربي ، لندن ، 9مارس 2017 العدد 10566 ص 04.

الأوضاع في هذه المدن، مع استمرار الضغوط التي تمارسها القوى الدولية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، للدفع بالجزائر للتدخل عسكريا في ليبيا، ولو من خلال القيام بعمليات محدودة، فعلى الرغم من خبرة الدولتين في مواجهة الجماعات الإرهابية والتي تؤكد على أن الاعتماد على الضربات العسكرية دون غيرها من آليات المواجهة تزيد من تعقيدات الصراع لأنها تؤدى إلى انتشار الجماعات الإرهابية في رقعة جغرافية أوسع، كما تزيد من المتعاطفون والمنضمون تحت لواء هذه الجماعات في ظل استمرار تردى الأوضاع الاقتصادية والسياسة، وتزايد أعداد الرافضين للسياسات الغربية، واعتبر البعض أن المحاولات الخارجية لزج بالجيش الجزائري في الحرب في ليبيا ما هي إلا محاولات لاستنزاف القدرات المالية والعسكرية للجزائر، إن هذه التحديات العصيبة المحدقة بالجزائر طول أمد الأزمة الليبية، واستعصائها عن الحل السلمي التوافقي، ستلقي بالعديد من التبعات والآثار السلبية على الساحة الأمنية والاجتماعية و الاقتصادية في الجزائر، فكلما طالت الأزمة كلما بقي الهاجس الأمني مطروحا والتبعات المالية و الاقتصادية متفاقمة جراء التكاليف الضخمة على العتاد العسكري، الأمر الذي دفع بالجزائر إلى المساهمة في جلسات الحوار الليبي التي يرعاها مندوب الأمم المتحدة "برنارد ليون"، بتوفير الظروف الملائمة للوصول إلى توافق بين الفرقاء الليبيين في أقرب الآجال وحل الأزمة الليبية بالسبل السياسية السلمية، والسعي إلى إيجاد البديل الشرعي السياسي الممثل للشعب الليبي داخل ليبيا قصد تنسيق كافة الجهود بين الجزائر والحكومة الليبية الشرعية لحلحلة كل المسائل الأمنية وضبط حركة المرور بين البلدين ووضع أرضية اتفاق تقضي بالتعاون المشترك في القطاعات الحساسة وفتح جسور التواصل بين البلدين اقتصاديا و سياسيا[1].

لذلك فأن أهم النقاط التي تعرقل التعاون الأمني بين الجزائر و ليبيا تتلخص في ما يلي :

1-استمرار الأزمة السياسية و الأمنية .

2-غياب سلطة سياسية فعلية و موحدة .

3-غياب مؤسسة عسكرية موحدة ومنظمة.

4-ضغوط الأطراف الخارجية على فواعل الأزمة الليبية .

[1]- اوشريف يسرى ،**تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر** ، ماجستير : بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية 2016 ص237.

المطلب الثالث: اختلاف السياسات الأمنية في ضلال التنافس الأوربي والأمريكي على المنطقة المغاربية.

تسعى الدول العظمى إلى الاهتمام المتزايد بالمنطقة المغاربية من حيث تعزيز وتوسيع نفوذها للحصول على مناطق إستراتيجية جديدة. بالمقابل، ولدت هذه السياسات الانفرادية الأمريكية ردود أفعال متباينة خاصة من طرف الاتحاد الأوروبي الذي تبنى أحيانا سياسات مناقضة للطرح الأمريكي في معالجة بعض القضايا العالمية[1].

تبلورت هذه الرؤى في المشاريع المجسدة على أرض الواقع، والتي تمثلت أساسا في الشراكة الأمريكية المغاربية (ايزنشتات) التي جاءت كرد فعل على مشروع الشراكة الأورو متوسطية.

أولا: مظاهر التنافس الأمريكي الأوربي بمنطقة المغرب العربي.

بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وانتهاء عهد القطبية الثنائية، انفردت الولايات المتحدة الأمريكية بموقع متميز عالميا كقطب مهيمن، ومن ثمة بدأت تتغير العلاقات بين الطرفين الأمريكي والأوروبي من علاقات تحالف وتلاحم داخل المعسكر الرأسمالي الغربي، إلى علاقات تنافس ، تمثلت في السباق نحو النفوذ والهيمنة، وإعادة النظر في خرائط النفوذ الموروثة عن حقبة الحرب العالمية الثانية. و هكذا زاحمت الولايات المتحدة الأمريكية حلفائها الطبيعيين الأوروبيين، في مناطق نفوذهم التقليدية خاصة منطقة البحر الأبيض المتوسط، والمغرب العربي، فكانت مبادرة إيزنستات الأمريكية الخاصة بالشراكة مع دول المغرب العربي ومشروع الشرق الأوسط كعملية اختراق للحصن الأوروبي، الذي سارع إلى سياسة احتواء بلدان المغرب العربي عبر عملية برشلونة المتوسطية. فالولايات المتحدة الأمريكية تسعى للتموقع في منطقة المغرب العربي لضمان أمن المنطقة كممر استراتيجي للخليج العربي، وكذلك كنقطة محورية على أساس الجناح الجنوبي لأوروبا لمراقبة أوروبا من جهة وللمحافظة على مصالحها انطلاقا من المنطقة بدلا من إيطاليا[2].

تتجلى مظاهر التنافس الأمريكي الأوربي في تزعم الولايات المتحدة للعالم الغربي، انطلاقا من إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي والمتمثلة في المحافظة على موقعها كقوة عظمى عالميا، وذلك للحفاظ على مجالها الذي ليس له حدود، إذ حيثما توجد المصالح الأمريكية فهناك يمكن تحديد المجال الأمريكي،

---

[1] عبدالمنعم سعيد ،**أمريكا والعالم والحرب الباردة** وما بعدها، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة،2003 ،ص 83.

[2]. نبيل شبيب، **مستقبل العلاقات الأوروبية – الأمريكية**، مجلة قضايا دولية، 1992، ص120-121.

ونتيجة لتناثر مصالحها عبر العالم فلا يمكن التحدث عن المجال الأمريكي، واتساقا مع هذه الاستراتيجية تعمل الولايات المتحدة كل شيء من أجل ردع الخصوم بين الدول الصناعية التي قد تفكر يوما في تحدي أو مواجهة الهيمنة، والوقوف في وجه الدور الكبير الذي تلعبه أمريكا على الخريطتين الإقليمية والدولية.

ولتكريس الهيمنة تستخدم السياسة الخارجية الأمريكية، القوة العسكرية المنتشرة عبر العالم، والتي تتدخل في الصراعات المسلحة لإيجاد الحلول المناسبة، كما تستخدم القوة الاقتصادية والتجارية والتكنولوجية، بهدف إقناع الخصوم الحاليين (أوروبا) بأنهم ليسوا في حاجة إلى أن يلعبوا دورا كبيرا نسبيا، لأن الهدف هو أن يظل موقع الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة، قائدة للعالم وتستطيع ردع أي أمة أو مجموعة من الأمم قد تفكر يوما في تحدي سمو ورفعة أمريكا، أو أن تشكك في النظام الاقتصادي والسياسي الذي ترفع لواءه[1].

من هذه المنطلقات، كانت هناك الاختلافات في الرؤى، وتحركات على كل المستويات، إذ عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تقزيم أوروبا في المحافل الدولية وفي القضايا الساخنة، عن طريق إلغاء دورها كطرف له وزنه على الساحة الإقليمية والدولية، وإيهامها بأنها مازالت بحاجة إلى المظلة الأمريكية وخاصة في المجال الأمني، حيث هناك خطر جديد يتمثل في الأصولية المرتبطة بالإرهاب والتي تشكل خطرا على العالم بأسره، ومن ثمة فلابد على الولايات المتحدة الأمريكية أن تقود العالم في محاربة هذا الخطر الجديد الذي يهدد العالم بـــأسره، وما على الحلفاء إلا الانقياد إلى الأطروحات الأمريكية .

من مظاهر التنافس أن كل طرف سواء الأمريكي أو الأوروبي بقيادة فرنسا وألمانيا، يحاول قطع الطريق أمام تعزيز الطرف الآخر لنفوذه في مناطق يعتبر نفسه ولأسباب جغرافية وتاريخية أنه أولى بها، فيتحول التنافس إلى حرب مواقع اقتصادية وأسواق تجارية في إطار التنافس المصلحي حول مناطق النفوذ.

ومن هنا يتجلى التحرك الأمريكي عبر مبادرة إيزنستات القاضية بإيجاد شراكة أمريكية مغاربية مع الدول الثلاثة (المغرب، تونس، الجزائر)، هذا

[1]. سعيد اللاوندي، **امريكا في مواجهة العالم حرب باردة جديدة**، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة2003 ،ص 81-84.

بالإضافة إلى طرح مشروع الشرق الأوسطي، في هذه المنطقة من المتوسط والذي يضم إليه أيضا دول شما إفريقيا.

بينما نجد في المقابل التحرك الأوروبي لإقامة شراكة أورو–متوسطية عبر مشروع برشلونة 1995.

المشروع إنهما عبارة عن تنافس خفي وغير معلن بين أمريكا والاتحاد الأوروبي للسيطرة على مقاليد الأمور في المنطقة وتبعا لذلك يمكن مقارنة المشروعان وتأثيرهما على دول المنطقة في إطار عملية التنافس الاقتصادي المصلحي بين الطرفين الأمريكي والأوروبي، بحيث تشكل المنطقة سوق السلع الأوروبية والأمريكية، ومصدر الطاقة والمواد الأولية، ومورد الإستثمار[1].

بينما نجد الطرف الأمريكي قد بادر بمشروع الشرق أوسطي كعملية مضادة للتحرك الأورو–متوسطي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية . فمشروع الشرق الأوسط يعتبر مبادرة أمريكية–إسرائيلية لا تنظر إلى المضمون الحضاري أو الثقافي أو التاريخي، أواللغوي لدول المنطقة، بحيث تشمل المنطقة الأراضي المحصورة بين باكستان حتى المغرب غربا ومن تركيا شمالا والصومال والجمهورية اليمنية جنوبا، بحيث تشمل كافة الدول العربية وإيران وتركيا وقبرص.

هذا المشروع يخدم بالدرجة الأولى المصالح الأمريكية الاقتصادية والاستراتيجية والسياسية في منطقة المتوسط بحيث تضمن أمريكا أمن إسرائيل و تفوقها كأداة حارسة للمصالح الأمريكية في المنطقة، وحماية التدفقات النفطية من الخليج العربي، وتشجيع ونشر سياسة اقتصاد السوق.

أما من جهة أخرى فيمكن أن نلمس مظهر آخر التنافس بين الطرفين الأمريكي والأوروبي فيما يخص المسائل العسكرية، إذ نجد أن الطرف الأمريكي يعمل كل ما في وسعه من منع تكوين نظام أمني أوروبي، يمكن أن يهدد توازن الحلف الأطلسي، ومن ثمة فقد عارضت أمريكا مسألتين أساسيتين الأولى إمكانية الاستغناء عن القيادة الجنوبية لقوات الحلف الأطلسي لشخصية أوروبية والثانية إنشاء قوات الردع الأوروبية[2].

---

[1]. أسامة المجدوب، **العولمة الاقليمية في التجارة الدولية ومستقبل العالم العربي**، الدار المصرية اللبنانية للطباعة، القاهرة، 2000،ص 103.

[2]. محمد الأطرش، **المشروعات الاوسطي والمتوسطي والوطن العربي**، مجلة المستقبل العربي، العدد210، أوت 1996،ص6.

ثانيا: آليات مواجهة التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة المغرب العربي .

تعتبر منطقة المغرب العربي منطقة حيوية للرهانات الاستراتيجية الأوروبية – الأمريكي بسبب موقعها الجيواستراتيجي الهام، ويطرح التساؤل حول مستقبل للاتحاد المغاربي في ظل هذه التحديات وكل هذا التأخر، إن واقع اتحاد المغرب العربي، من خلال تعثر مسيرته وجمود تطبيق الاتفاقيات التي تم إبرامها في إطاره، يزيد من ارتفاع الكلفة وهدر الإمكانيات المادية والموارد البشرية وضياع فرص ممكنة لقيام تكتل إقليمي بإمكانه مواجهة التحولات الدولية والإقليمية الراهنة.

1-تفعيل عمل اتحاد المغرب العربي:

تواجه دول الاتحاد المغاربي التحديات المفروضة عليها من طرف البيئة الخارجية لا بد من توحيد سياسة الدول المغاربية في مواجهة التوجهات الاستراتيجية الجديدة :الاتحاد من أجل المتوسط أو سياسة الاتحاد الأوربي الجديدة للجوار أو الحوار مع حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة الأمريكية، أو مواجهة المشاكل الحديثة كالهجرة غير الشرعية والدفاع عن حقوق المهاجرين المغاربيين بأوربا، والإرهاب، ومخاطر انعدام الأمن الغذائي والتصحر وإكراهات التنمية المستدامة.

لم تنجح المجموعة المغاربية في تحويل مشروع المغرب العربي إلى واقع قادر على تعزيز مقومات التنمية في الأقطار المغاربية ، بل إنها لم تنجح في تطبيق برامج مشتركة في العمل قادرة على تحويل بنود ميثاق الاتحاد إلى معطيات وواقع ملموس، وقادرة في الآن نفسه على تحويل المشروع إلى حقيقة ورغم المعطيات الجغرافية والتاريخية والثقافية العامة التي صنعت مشروع الاتحاد، فإن ضغوط الواقع في أبعاده المختلفة قد كرست واقع الحال القائم بين أقطار المغرب العربي

إن دول المغرب العربي مهيأة أكثر من غيرها لرسم معالم تعاون مغاربي إقليمي فاعل في محيطه ومطور لآليات في التعاون مع دول الاتحاد الأوروبي، وذلك بحكم الطابع الواقعي والبراغماتي الذي وسم أغلب سياسات أقطاره ولعله يفترض أيضا أن غياب الوعي القومي الشامل عن نخبه السياسية، قد يساعد في بلورة أهداف واضحة ، إلا أن ما حصل منذ إعلان ميثاق الاتحاد لا يدعم مثل هذا الرأي، ويكشف وجود خلل ما في الإرادة السياسية.

استنادا إلى ما تملكه الدول المغاربية من مقومات لا تمتلكها نماذج تكاملية أخرى كالاتحاد الأوروبي إذ يبقى فقط على الدول المغاربية تفعيل

هته العوامل، ووضع المصلحة المشتركة فوق اعتبارا ت الزعامة والمصلحة الشخصية فالاتحاد الأوروبي وما يحمله من تناقضات وارث صراعي بين أقوى دوله فرنسا وألمانيا و بريطانيا و ايطاليا إذ حتى مع أن الدول الأوروبية تطمح إلى الزعامة الإقليمية إلا أنها لا تمس بالمصالح الحيوية للاتحاد الأوروبي لان خلق شبكة علاقات متداخلة في إطار تكاملي واحد[1].

لا مفر للدول المغاربية من هذا الخيار الحيوي والاستراتيجي إذا أرادت أن تواجه التحديات الخارجية وإذا أرادت أن يكون لها وزن استراتيجي قوي وموقف تفاوضي تواجه به مختلف الاستراتيجيات وذلك من خلال[2].

1- المدخل السياسي:

- تسوية قضية الصحراء المغربية كمدخل لدفع مسار البناء المغاربي.
- ضرورة التخلي عن نظرية "الفارس الوحيد" وعن فكرة الدولة القائدة
- إنشاء مؤسسة مغاربية للدراسات المستقبلية.

2- المدخل القانوني: وذلك بإعادة النظر إلى البنية القانونية والمؤسسية، بعد أن بينت التجربة أن معاهدة مراكش لسنة 1989 ،المنشئة للإتحاد، حملت الكثير من العيوب والثغرات عند إبرامها، الأمر الذي يتطلب القيام بإصلاحات وتعديلات قانونية وذلك من أجل:

- التخفيف من مركزية مجلس الرئاسة.
- إلغاء مبدأ الإجماع في اتخاذ القرارات.
- إعطاء الأمانة العامة الصلاحيات الضرورية.

3- المدخل الاقتصادي:

- إطلاق نشاط المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية.
- وضع استراتيجية مغاربية تتبنى مقاربة شمولية في إحداث التكامل الاقتصادي المغاربي.
- تشجيع التعاون الثنائي بين بلدان المغرب العربي.
- العمل على خلق مناطق تجارة حرة بين البلدان المغاربية وإزالة الحواجز الجمركية[3].

1- Paul Balta, **le grand Maghreb des l' indépendance** à l'an 2000,(la découverte, paris1990), p. 202.

[2] توفيق المديني، **اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل دراسة تاريخية سياسية**(دمشق اتحاد الكتاب العرب)، 2006، ص 19.

[3] - عبد اللطيف حناشي ،**صعوبات تفعيل الاتحاد المغرب الموحد** ، عدد 9 جويلية 2009، ص 13.

2- الـــبديل الإقليمـــي العربـــي .

إن التجمعات العربية الإقليمية الفرعية سواء كانت دولا ثرية (مجلس التعاون الخليجي) أو (اتحاد المغرب العربي) يجب أن تبني جهودها التكاملية على أساس الارتباط بالوطن العربي في مجموعـــه، وليس على أساس الانعزال عنه فعلا و الارتباط به قولا و قد تفرض بعض الظـــروف و الخصـــائص و مراحل النمو على بعض الأقطار المجاورة جغرافيا[1]

أما من حيث خصائص التطور التـــاريخي ، أن تعالج جوانب معينة من اقتصادياتها بشكل إقليمي يواجه المشكلات الخاصة بها ولكن لا يجوز أن يصل إلى حد الانفصال الفعلي عن الوطن العربي في مجموعه.

4- مجال الطاقة: إن مجال الطاقة احد أهم المجالات التي تشهد حركية نظرا لان الدول المغاربية) الجزائر وليبيا و تونس بشكل اقل يعتبر النفط أهم صادراتها و على المجال العربي أسهم قطاع النفط في حدوث تحولات اقتصادية واجتماعية كبيرة في الدول العربية خلال العقود الثلاثة الأخيرة، حيث إن توافر هذه المادة المتناقصة أتاحت فرصا كبيرة لتوظيف المصادر المحلية للاستفادة منها فـــي تحريـــك عملية التنمية، إذ يستخدم النفط كمادة أولية في صناعة التكرير وفي الصناعات البتر وكيماوية الكثيـــرة حيث يستخرج منه أكثر من 80000 منتج ، ويسهم في ربط القطاعات الاقتصادية بعضها ببعض عـــن طريق شبكة من الصناعات والنشاطات الاقتصادية المتكاملة. وتعد صناعة النفط من أهم النشاطات التي يمكن أن تسهم في زيادة التعاون بين البلدان المغاربية و العربية، ولاسيما أنها تشتمل على سلسلة طويلة من المراحل تتيح فرصاً للتعاون سواء علـــى الصـــعيد الثنائي أو الإقليمي أو الدولي تمثل ذلك في مجالات الاستكشـــاف، والإنتـــاج، والتكريـــر، والتصـــنيع، والنقل، والتوزيع، والتسويق و إعطاء الأولوية في تنفيذ المشاريع الصناعية لمصادر الطاقة المتوفرة[2] .

إن أهمية التكامل المغربي في الإطار العربي في هاته المرحلة الحساسة يكمـــن فـــي ضـــرورة ربـــط العلاقات الاقتصادية المغاربية بالبعد العربي لمعالجة مسائل قطرية بمكن حلها و تجاوزها فـــي إطـــار عربي أوسع خاصة القضايا المتعلقة بعملية التنمية مثل مشكلة البطالة و اتساع دائرة الفقـــر

---

[1]. سليمان المنذري، **السوق العربية المشتركة في عصر العولمة**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999 ،ص 260

[2] محمد الأمين ولد أحمد جدو، " **اثر المتغيرات العالمية الجديدة في دينامية التكامل الاقتصادي في المغرب يالعربي**" المستقبل العربي عدد 268،جويلية،2001 ،ص26.

والأميـــة ذلك أن التفاوت الحاصل بين بلدانه أي دول اتحاد المغرب العربي الحاصل في حجم رؤوس الأمـــوال المتاحة بينها و غيرها من العناصر والخصائص الداخلية لأنظمته السياسية من عـــدم اســـتقرار مـــس بعض دوله في العديد من المراحل السابقة والحالية.

خلاصة واستنتاجات:

لقد كانت الظروف الأمنية الاقليمية الخطرة ذات الأثر البارز في توجيه السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول المغرب العربي، حيث زاد اهتمام الجزائر بالبعد الأمني نظرا لتزايد الأخطار الأمنية التي تنامت في ظل الأزمة الليبية و أزمة الساحل الافريقي الذي أصبح مرتعا للعديد من الجماعات الارهابية، رغم التفاوت في درجة التعاون الأمني بين الدول المغاربية الا أن البعد الأمني يبقى حاضرا بقوة في التفاعل الخارجي بين الدول المغاربية.

–ان التنسيق الأمني الجزائري مع الدول المغاربية يختلف مع دولة الى أخرى على حسب طبيعة العلاقات الثنائية

–ان التعاون الامني الجزائري التونسي تجسدا اكثر مقارنة مع الدول المغاربية الاخرى

–تعقد الوضع الامني والسياسي في ليبيا يعتبر أحد عوائق التعاون الامني بين البلدين

– ان التعاون الأمني الجزائري المغربي يعتبر في أدني مستوياته نظرا للخلاف السياسي التاريخي بين البلدين .

الخاتمة

الخاتمة

تنبع أهمية السياسة الخارجية لأي دولة أنها تعبر عن أهداف الدولة ،وهي الوسيلة التي تحقق من خلالها مصالحها و منافعها المتعددة ، حماية هذه المصالح و الدفاع عنها ،فمن خلال هذا التفاعل الدولي تسعي الدول ألي تحقيق ما تصبوا إليه ، كما إن أهمية دراسة السياسة الخارجية لأي دولة تنبع من أن ذلك يعد توضيحا لقوة الدولة وتأثيرها علي الساحة الإقليمية والدولية ،فإذا امتلكت الدولة الأساس الصحيح لبناء سياسة خارجية ،فإنها تكون فاعلا أقاليما ودوليا ،أما إذا افتقدت إلى هذا الأساس أو اتسم بالضعف ،فإنها تكون أكثر قابلية للتأثر بالآخرين ،ومن هنا تنبع أهمية دراسة المحددات التي تتحكم في السياسة الخارجية بين هذه المحددات الداخلية التي تنقسم الي محددات : سياسية و اقتصادية و اجتماعية و شخصية وجغرافية لذلك فإن صناع القرار على مستوى السياسة الخارجية الجزائري وضع مجموعة من الاهداف التي تحقق مصالح الدولة على الصعيد الاقليمي و المغاربي على وجه التحديد .

إن السياسة الخارجية الجزائرية بعد الاستقرار الأمني تميزت تجاه محيطها الإقليمي ألمغاربي بسعي الى الترسيخ سياسة حسن الجوار والتعاون المشترك رغم الخلافات الموجودة بعض دول المغاربية وخاصة مع المملكة المغربية ، وغير إن تفاقم الوضع الأمني في المنطقة جعل السياسة الخارجية الجزائرية تأخذ مسارا جديدا يعتمدا أساسا على البعد الأمني في رسم السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الإقليم ألمغاربي خاصة بعدما أعلنت الجماعة السلفية لدعوة و القتال سنة 2006 دخولها تحت راية تنظيم القاعدة وإعلانها تأسيس تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

كما ان الظروف الاقليمية التي عرفتها المنطقة بعدا الحراك العربي 2011 انتج وضعا امنيا غير مستقرا ففي تونس، شهدت بعض الاعمال الارهابية التي هددت استقرارها ، اما المعضلة كانت من خلال عجز ليبيا عن بناء نظام السياسي بعد سقوط نظام القذافي ، حيث انتشرت المليشيات و الجماعات المسلحة و تم تهريب وتوزيع مختلف الاسلحة التي كانت في مخازن القذافي مما شجع التجارة بسلاح و تزويد الجماعات الارهابية بمعادات جيدة، مما جعل المنطقة ككل تعيش هاجس أمني، خصوصا بعدما تمكنت "داعش" من وضع قواعد لها في ليبيا و السيطرة على البعض القرى و المدن حيث سعت الجزائر إلى تنسيق مع هذه الدول لحماية امن المنطقة و امن الدولة الجزائرية الا ان هذا التنسيق كان بدرجات متفاوتة من دولة أخرى نظرا

لطبيعة العلاقات السياسية و التاريخية مع الدول المغاربية ،لكن يبقى البعد الامني في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول المغاربية له تواجد في رسم السياسة الخارجية رغم عدم غياب الابعاد الاخرى، الا ان الظروف الاقليمية أدت بالجزائر الي ضرورة تواجد البعد الامني مبعد مهم في عملية رسم توجهات السياسة الخارجية تجاه دول المغرب العربي، ويمكن ان نلاحظ:

– توفر البعد الامني في التعاون الجزائري مع دول المغرب العربي

– ان انعكاسات الحراك العربي المنطقة اوجد وضعا امنيا خطير ، ادى بالجزائر الى الاهتمام بالجانب في سياستها الخارجية بدرجة اكبر خصوصا بعد سقوط نظام القذافي 2001 .

– ان طبيعة المشاكل بين الجزائر و المغرب ادت الى اعاقة التنسيق الامني بين الدولتين

–ان البعد الامني في السياسة الخارجية الجزائرية هو بعد محوري تجاه دول المغرب العربي.

– من خلال عدم التمكن الجماعات الارهابية من القيام بهجمات داخل الجزائر الا في حادثة تقنتورين يمكن القول ان المقاربة الأمينة و العسكرية نجحت في الحد من خطورة الجماعات الارهابية لم تقضي عليها بصفة نهائية

– درجات التنسيق الامني بين الجزائر و دول المغرب العربي يختلف من دولة الى اخرى وهذا راجع لمجموعة من العوامل السياسية و التاريخية و الجغرافية حيث نلمس

أولا : رغم اهمية العامل الامني في السياسة الخارجية الجزائرية فأن غياب تنسيق جماعي بين كل الدول المغرب العربي في مجال الامني يعود لاختلاف وجهات النظر و نظر لتنافس الامريكي الفرنسي في منطقة.

ثانيا : فتور في التنسيق الامني الجزائري – المغربي وهذا يرجع اصلا لطبيعة العلاقات الجزائرية المغربية المعقدة التي امتازت منذ الاستقلال بين التوتر تارة والانفراج تارة اخرى، هذا العامل ادى الى تدني مستوى التعاون الامني وضعف تواجد البعد الامني في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المغرب، حيث ان التفاعل الخارجي بين الدولتين يبقى في حدود قضية الصحراء الغربية و الحدود المغلقة و التنافس الاقليمي، فرغم التهديدات الامنية التي تعصف بالمنطقة الا ان البعد الامني و التنسيق الامني هو اقل بالكثير بما هو عليه تجاه بقية الدول

ثالثا : تفاهم و تعاون جزائري – تونسي في مجال التنسيق الامني نظرا لتقارب وجهات النظر و العلاقات الودية التاريخية بين الدولتين و ادراك

صناع القرار ان اي انفلات امني في احدى الدولتين يعني امتدده لدولة الاخرى اي ادراك معنى المصلحة المشتركة في التعاون الامني الوثيق

رابعا : تعتبر الجزائر الملف الليبي ملفا محوريا واساسيا فيما تعلق بالوضع الامني و السياسي في ليبيا ،فالسياسة الخارجية الجزائرية تجاه ليبيا لا تخرج عن كونها تهدف وبشكل صريح الي تحقيق اهداف امنية وسياسية ، فعودة الامن والاستقرار السياسي الى ليبيا يعني ضمان جانب من امن الدولة الجزائرية و المنطقة ككل رغم العوائق التي تتمثل في غياب سلطة سياسية فعلية و مؤسسة عسكرية موحدة و منظمة

خامسا :التعاون الجزائري الموريتاني بقى في حدود معينة ،حيث نلاحظ ان الجزائر تتعامل مع موريتانيا في الجانب الامني اكثر مع دول الساحل الافريقي نظرا لقرب الدولة من الساحل الافريقي و امتلاك موريتانيا حدود شاسعة مع دول الساحل الافريقي عكس الدول المغاربية الاخرى مثل تونس و المغرب الاقصى .

وعليه ورغم هذه الاستنتاجات فأن البعد الامني في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول المغرب العربي يعتبر من الابعاد المهمة و المحورية التي تتفاعل من خلاله الجزائر تجاه دول المغرب العربي و التي تهدف الي حماية امن الدولة و المنطقة المغاربية ككل.

قائمة المصادر والمراجع

أ:مراجع باللغة العربية:

أولا – الكتب:

1- أسامة المجدوب، **العولمة الاقليمية في التجارة الدولية ومستقبل العالم العربي**، الدار المصرية اللبنانية للطباعة، القاهرة، 2000.

2- توفيق المديني، **اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل دراسة تاريخية سياسية**(دمشق اتحاد الكتاب العرب)، 2006.

3- الدستور الجزائري1996 المادة 165 من الجريدة الرسمية رقم 76 الصادر في 8ديسمبر1996 .

4- سعيد اللاوندي، **امريكا في مواجهة العالم حرب باردة جديدة**، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة2003.

5- سليمان المنذري، **السوق العربية المشتركة في عصر العولمة**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999 .

6- صاموئيل هنتنغتون، ترجمة طلعت الشايب و صلاح قنصوة . **صدام الحضارات**، (القاهرة : دار سطور، ط2،1999) .

7- صليدل هارت، **الإستراتيجية وتاريخها في العالم**، ترجمة:(الهيثم الأيوبي بيروت، دار الطليعة ط4،2000) .

8- عامر مصباح، **تحليل السياسة الخارجية** (الجزائر :.دار هومة، ط8 ،2008).

9- عبد الحميد سي عفيف، **مكانة الدبلوماسية البرلمانية ودورها في السياسة الخارجية للجزائر** (المجلس الشعبي الوطني) لجنة الشؤون الخارجية والتعاون والجالية، نوفمبر 2009.

10-عبدالمنعم سعيد ،**أمريكا والعالم والحرب الباردة** وما بعدها، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة،2003 .

11- ناصف يوسف حقي، **النظرية في العلاقات الدولية**(بيروت: دار الكتاب العربي،ط1،1985) .

ب: مراجع باللغة أجنبية:

12-Amine Ait-Chaalal، "L’Algérie depuis 1962 : retour sur une histoire contrastée"، Revue internationale et stratégique 46(2002/2)،p 61-72.

13-SALIMA TLEMÇANI، "Réunion Entre L'Algérie، Le Niger، La Mauritanie et Le Mali: Des Chefs Militaires des Etats du Sahel à Tamanrasset،" ELWATAN، Algérie، N: 5712، (Jeudi 13 Août 2009).

14-Fadila Hadri, **The Algerian–Tunisian relations** (Master in politics, Politics Department, University of Exter, 1987)

15–Paul Balta, **le grand Maghreb des l'indépendance** à l'an 2000,(la découverte, paris1990) .

ثانيا : المقالات والمجلات والدورية

16- أحمد ناصر، "**ثلاث دول من الساحل تبلغ الجزائر حاجتها للسلاح: اجتماع عالٍ في تمنراست استعدادًا لهجوم كاسح على "قاعدة الصحراء"**، يومية الخبر، عدد: 5727، الخميس 13 اوت 2009

17– إسماعيل معراف غالية، **الأمم المتحدة والنزاعات الإقليمية**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 1995 .

18– **الامن في ليبيا شرعية الدولة و سطوة السلاح**_. مركز الجزيرة لدراسات ،29 جانفي 2012.

19–باجوية إدريس، **جرائم الإرهاب في دول المغرب العربي**، مجلة دفاتر السياسة والقانون جوان 2014 العدد 11.

20–بوحنية قوي ، **الجزائر والانتقال إلي دور فاعل في إفريقيا** مركز الجزيرة للدارسات29جانفي2017.

21–بوحنية قوي ،**الإستراتجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في الساحل** :الدوحة مركز الجزيرة لدراسات جوان 2012 .

22–بوحنية قوي ،**الجزائر والهواجس الامنية في الساحل**: الدوحة : مركز الدراسات الجزيرة ديسمبر 2015 .

23– ثابت العمور ،جريدة الأخبار لبنان، **الدور الجزائري في الأزمة الليبية**، العدد 2612، 11جوان 2015 .

24– **الجزائر تقدم مساعدة بقيمة مئة مليون دولار لتونس** جريدة الوسط التونسية(تونس) 16مارس2011

25-حمد حمشي سامية ربيعي، **مجلة البحوث المصرية الصينية** العدد الأول(مصر: جانفي 2013).

26-سعد الدين الشاذلي ،**مذكرات حرب أكتوبر 1973** .

27-سكينة عبد السلام، **مساعي الجزائر لخروج تونس من الأزمة**، جريدة الشروق(الجزائر)2010/09/17.

28-سمير قط، **السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا**، المركز الديمقراطي مجلة العلوم السياسية، العربي العدد الأول 2007.

29-شاكر ظريف ،**معضلة الهجرة السرية في الساحل الافريقي والصحراء** ، الوادي: مجلة العلوم القانونية و السياسية .

30-شريفة كلاع، "**التهميش القبلي والطائفي كعامل لعدم تحقيق السلم الاجتماعي**: حالة ليبيا "،مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، عدد 5 فيفري 2014 .

31-صابر بليدي ،**بحث الوضع الأمني في ليبيا**: جريدة العربي ، لندن ، 9 مارس 2017 العدد 10566.

32-صلاح الدين الجورشي، **ربيع تونس التأرجح بين الامل والخوف** : مؤسسة الفكر العربي بيروت، تقرير العرب السابع للتنمية .

عبد اللطيف حناشي ،**صعوبات تفعيل الاتحاد المغرب الموحد** ، عدد 9 جويلية 2009.

33-عثمان لحياني، **الولايات المتحدة تدفع لتعاون أمني بين الجزائر والمغرب**، جريدة العربي الجديد لبنان 24 ماي 2016 .

34-عمر صدوق **قضية الصحراء الغربية في اطار القانون الدولي والعلاقات الدولية** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية) .

35-كريم شنقيطي خليفة قعيد، **الجزائر تتخذ اجراءات وتدابير امنية** (جريدة الخبر: الجزائر نشر يوم 21 فيفري 2016).

36-محمد الأطرش، **المشروعات الاوسطي والمتوسطي والوطن العربي**، مجلة المستقبل العربي، العدد210، أوت 1996.

37-محمد الأمين بن عائشة "**الدبلوماسية الجزائرية و المعضلة الأمنية في مالي**": المجلة العربية للعلوم السياسية العدد 48 صيف2015.

38- محمد الأمين ولد أحمد جدو، " **اثر المتغيرات العالمية الجديدة في دينامية التكامل الاقتصادي في المغرب يالعربي**" المستقبل العربي عدد 268،جويلية،2001 ،ص26.

39-محمد عاشور ،**الثورة الليبية الاسباب والمسارات**، تقرير مؤتمر نظرة نقدية لثورات 2011 : معهد الدراسات الامنية بروتريا

40-محمد فتحي عيد، **واقع الإرهاب في الوطن العربي** (الرياض، مركز الدراسات والبحوث، 1999).

41-محمد لهوازي، **جبهة جزائرية تونسية محاربة داعش** ،جريدة الشروق اليومي، الجزائر : 10مارس 2016 العدد 5034 .

42-مولود سبع سداد. أحمد محمد هيفاء "**المحددات الداخلية للسياسة الخارجية العراقية**"،دراسات دولية العدد 44

43-نبيل شبيب، **مستقبل العلاقات الأوروبية – الأمريكية**، مجلة قضايا دولية، 1992.

44-نور الدين دخان، **مسار تأمين الحدود الجزائرية**، مجلة دفاتر سياسة وقانون جوان 2016 العدد 14.

45-وائل نوري ،**جريدة الشرق اليومي : الجزائر** ،ابراز الهجمات الارهابية في تونس على الرابط اطلع يوم 30 افريل 2017.

ثالثا :البحوث والدراسات:

46-وهيبة دالع :دور **العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية**، ماجستير (جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية، 2010).

47-سليم العايب، **"الدبلوماسية الجزائرية في أطار منظمة الاتحاد الإفريقي"**، رسالة ماجستير (باتنة :كلية الحقوق و العلوم السياسة ،2011) .

48-منير العمري، **التغير و الاستمرارية في السياسة الخارجية الجزائرية بعد الأزمة** الأمنية، (جامعة الجلفة،2014) .

محمد الطاهر عديلة ، **"أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 2004/1999"،ماجستير** .

49- أحمد طعيبة ،**"أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر1988.1994"**،رسالة ماجستير،(الجزائر: كلية العلوم السياسة ولإعلام،1998) .

أمينة مزيان ايجر،"**التحول البراغماني في السياسة الخارجية الجزائرية**"، رسالة ماجستير. (الجزائر : كلية العلوم السياسة و الإعلام ،2007) .

50-محمد مسعود بونقطة ،**"الدبلوماسية الجزائرية في إطار الجامعة العربية مبادرة الجزائر للإصلاح 2005"** ،رسالة ماجستير ،جامعة قسنطينة كلية العلوم الحقوق السياسة2010 .

51- السعيد ملاح "**.تأثير الأزمة الداخلية علي السياسة الخارجية الجزائرية**"، رسالة ماجستير، (قسنطينة، كلية الحقوق و العلوم السياسة ،2005) .

52-بلقاسم لحلوح "**دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة**"، رسالة ماجستير(لبليدة : كلية الحقوق، 2004) .

53-نور الدين حشود ،"**العلاقات الجزائرية الأمريكية 1992-2004**". رسالة ماجستير ،(قسنطينة، كلية الحقوق و العلوم السياسة ،2005).

54-لطفي باجوية ،**تحولات السياسة الفرنسية تجاه الجزائر** ، (جامعة ورقلة قسم العلوم السياسية 2015) .

55-مهدي فتاك، **السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول المغرب العربي** ،ماجستير :(بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية2011).

56- يوسف لعياطي ،**التحولات السياسة الراهنة وأثرها في ترسيخ مبدأ الديمقراطية تونس**، ماستر كلية الحقوق والعلوم السياسية بسكرة

57-سارة بدوح، **الإستراتجية الجزائرية في الإنفاق على التسلح في ظل التهديدات الأمنية:** ماستر، كلية الحقوق ورقلة.

58-رياض بوزرب، **النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية1963/1988**، ماجستير: كلية الحقوق والعلوم السياسية قسنطينة 2008 .

59-عتيقة نصيب، **العلاقات الجزائرية المغربية بعد فترة الحرب الباردة**، كلية الحقوق والعلوم السياسية بسكرة 2012 .

60-عمر صدوق، **قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي والعلاقات الدولية** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية).

61-اليامين بن سعدون، **الحوارات الامنية في غرب المتوسط بعد نهاية الحرب البادرة**، ماجستير كلية الحقوق والعلوم السياسية باتنة 2012.

62-حكيمة علالي ،**"البعد الأمني في السياسة الخارجية – الجزائر –"** رسالة ماجستير قسنطينة ،كلية الحقوق و العلوم السياسة ،2011.

63-رياض بوزرب، **النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية** 1988،163، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، 2008/2007.

64-يسرى اوشريف ،**تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر** ، ماجستير : بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية 2016 .

رابعا: المراجع الالكترونية:

مواقع انترنيت

65-http://arabic.cnn.com/world/2017/02/01/algeria-morocco-africain-union

66- http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/activites/presidentacti.htm

67- أحمد مالك، **الجزائر تغلق حدودها مع ليبيا** جريدة الخبر: الجزائر، اطلع في 29 مارس 2017 على الرابط http://www.elkhabar.com

توفيق المديني، **ما يوحد الجزائر والمغرب أكثر مما يفرقهما**،جريدة المستقبل اللبناني اطلع يوم 29 أفريل 2017

http://www.almustaqbal.org/node/56901

68- جريدة الجزائر اليومية : **الجزائر : الناتو ينتقد غياب التنسيق الامني بين الجزائر والمغرب**: اطلع يوم 28 مارس 2017 .

69- http://www.eldjazaironline.net

70- **الجزائر تدعو المجتمع الدولي" للاضطلاع بمسؤولته**

htt://www.wafa.ps/arabic/index.php ?action=detail&id=164262 يوم23فيفري2014

71- جميس لوند ترجمة: محمد سيد سليم، محمد بن محمد مفتي، **المحددات الاقتصادية و آثارها على السياسية الخارجية** نشر يوم 2014/5/3 واطلع 7 مارس2017 http://www.alukah.net/culture/0/70044/

72- خلفيات موقف الجزائر حول عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي

73- عبد الله الراقدي **الدبلوماسية الجزائرية والأزمة السورية** :جريدة الرأي اليوم نشر7جانفي2017 http://www.raialyoum.com/?p=597159

74- عثماني لحياني، **الجزائر تدفع لتعاون امني بين الجزائر والمغرب** جريدة العربي الجديد : الدوحة نشر يوم 24ماي 2016 واطلع في 26 ماس 2017 على الرابط

https://www.alaraby.co.uk/politics/2016/5/23

75-محمد إدريس **إنشاء مناطق مشتركة بين تونس والجزائر**، جريدة الموعد اليومي: الجزائر اطلع يوم 29 مارس 2017 على الرابط http://elmaouid.com/national/11392

76-محمد الشيوخ ،**أسباب اندلاع الربيع العربي** نشر في مارس 2013 واطلع في 27 مارس 2017

77- http://middle-east-online.com/?id=146507:

78-مصطفى الخلفي، **أزمة العلاقات المغربية الجزائرية ومشكلة الصحراء الغربية**، تاريخ الاطلاع: 2017/5/5، من الموقع التالي: http://www.aljazeera.net/specialfiles

79-موقع الرسمي للرئاسة الجمهورية الجزائرية. يوم 13 مارس 2014

80-نبيلة بن يوسف **الأسباب التاريخية للازمات الأمنية في الساحل الإفريقي**، http://hornofafrica.de / ، نشر في 2013/10/7 اطلع في 24 مارس 2017

81-هشام موفق، **دوافع التعاون الأمني بين الجزائر وتونس**، المصدر الجزيرة على الرابط اطلع في 30 أفريل .2017

http://www.aljazeera.net.reportasandinterviewsnews 2014/8/4//

82- وكالة الأنباء الجزائرية **العلاقات الجزائرية الأمريكية: دفع جديد وتعاون مكثف في المجال الأمني**

http://www.aps.dz/ar/algerie/38226

83-وكالة الأنباء الجزائرية، **الجزائر وتونس تعززان التعاون الاقتصادي** اطلع يوم 29 مارس 2017 على الرابط

http://www.aps.dz/ar/economie

فهرس
المحتويات

فهرس المحتويات

شكروعرفان

مقدمـــــــــة 1

الفصل الأول: السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول المغرب العربي.

المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية الجزائرية ومراحلها. 8

المطلب الأول: محددات داخلية..... 8

المطلب الثاني: محددات خارجية..... 13

المطلب الثالث: مراحل تطور السياسة الخارجية الجزائرية. 15

المبحث الثاني: دوائر السياسة الخارجية الجزائرية. 19

المطلب الأول: الدائرة المغربية والإفريقية. 19

المطلب الثاني: دائرة الدول العربية ودول العالم الثالث. 22

المطلب الثالث: دائرة الدول الكبرى. 25

المبحث الثالث: السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول المغرب العربي. 29

المطلب الأول: السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المغرب. 29

المطلب الثاني: السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه تونس. 31

المطلب الثالث: السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه ليبيا. 33

الفصل الثاني: الإستراتيجية الجزائرية اتجاه الأزمات الأمنية في المنطقة المغاربية.

المبحث الأول: التحولات الإستراتيجية في المنطقة المغاربية وانعكاساتها على الأمن في المنطقة (2010-2016). 38

المطلب الأول: الحراك في تونس. 38

المطلب الثاني: الأزمة الليبية. 40

المطلب الثالث: تداعيات الأزمة في الساحل الإفريقي على المنطقة المغاربية. 42

المبحث الثاني: المقاربة الجزائرية في احتواء الأزمات الأمنية في المنطقة المغاربية. 45

المطلب الأول: المقاربة العسكرية الأمنية. 45

المطلب الثاني: المقاربة السياسية. 47

المطلب الثالث: المقاربة الاقتصادية. 50

المبحث الثالث: التنسيق الجزائري المغاربي في المجال الأمني. 51

المطلب الأول: التنسيق الجزائري المغربي. 51

المطلب الثاني: التنسيق الجزائري التونسي. 54
المطلب الثالث: التنسيق الجزائري الليبي. 56
الفصل الثالث: سيناريوهات التعاون الأمني في العلاقات الجزائرية المغاربية.
المبحث الأول: سيناريو التعاون والتنسيق. 60
المطلب الأول: التعاون الجزائري المغربي. 60
المطلب الثاني: التعاون الجزائري التونسي..... 62
المطلب الثالث: التعاون الجزائري الليبي. 65
المطلب الرابع: التعاون الجزائري الموريتاني. 66
المبحث الثاني: عوائق التنسيق الأمني في المنطقة المغاربية. 67
المطلب الأول: مظاهر التعارض والركود في التنسيق الأمني الجزائري المغربي وأسبابه. 67
المطلب الثاني: الركود في التنسيق الأمني الجزائري الليبي وأسبابه. 71
المطلب الثالث :اختلاف السياسات الأمنية في ظل التنافس الأوربي والأمريكي على المنطقة المغاربية وآلياته 73
الخـــاتمـــــــة 82
قائمة المصادر والمراجع 86
فهرس المحتويات.....94

الملخص :

تسعى الجزائر من خلال سياستها الخارجية بطبيعة الحال الى تحقيق مجموعة من الاهداف التي تصب في مصلحة الدولة، ومن أهم المناطق التي تهتم بها السياسة الخارجية الجزائرية هي منطقة المغرب العربي وهذا نظرا لكون الجزائر تتوسط البلدان المغاربية فأنها كانت دوما حريصة على رسم سياسة خارجية تحقق من خلالها مصلحة الدولة والمنطقة المغاربية ككل، فالمحددات التي تملكها الجزائر سواء الاقتصادية، أو جغرافية أو سياسية والتاريخية تخول لها ان تلعب دورا بارزا في المنطقة، وان تتطلع الى لعب دور ريادي بين دول المنطقة، فمن الناحية التاريخية سعت السياسة الخارجية الجزائرية الى الحل المشاكل التي خلفها الاستعمار و دافعت الجزائر عن حدوها خصوصا تجاه الاطماع المغربية، كما انها سعت الي بناء صرح مغاربي تعاوني، الا انها عرفت مرحلة من التراجع و الركود بسب الازمة الامنية التي عرفتها البلاد، رغم هذا فان الجزائر عادت الي لتكون أحد أهم الفواعل في المنطقة إلا أن الظروف الإقليمية التي عصفت بالمنطقة من خلال ظهور اخطار امنية زادت من حدتها، موجات الحراك العربي والانفلات الامني الخطير في ليبيا ما بعد 2011 ،جعل من السلوك الخارجي الجزائري ينطلق من ابعاد امنية في رسم سياسته تجاه دول المغرب العربي، وظهر هذا جليا في مظاهر التعاون الامني بين الجزائر وتونس ،ومن خلال سعى الجزائر لإيجاد حل للازمة الليبية التي تعد احد مصادر التهديد الامني، اضافة الى درجة منخفضة من التعاون الامني الجزائري المغربي كل هذه المؤشرات تشير بوضوح إلى أن البعد الامني اصبح حاضرا بقوة في رسم السلوك الخارجي الجزائري تجاه دول المغرب العربي الكبير.

Algeria, through its foreign policy, seeks to achieve a set of goals that are in the interest of the state. One of the most important areas of Algerian foreign policy is the Maghreb region; so it because Algeria is mediating the Maghreb countries, it has always been keen to draw up a foreign policy in which the interest of the state and the Maghreb region as a whole is achieved.

Algeria's economic, geographical, political and historical determinants allow it to play a prominent role in the region and aspire to play a leading role among the countries of the region. Historically, Algeria's foreign policy has sought to solve the problems left by colonialism and Algeria has defended its borders, especially towards Moroccan greed. It has also sought to build a cooperative Maghreb.

But it has known a period of decline and stagnation because of the security crisis experienced by the country, despite this, Algeria has returned to be one of the most important players in the region, but the regional circumstances that hit the region through the emergence of security threats increased by the waves of Arab mobility and the serious security disruptions in Libya after 2011, made Algerian external behavior based on security dimensions in its policy towards the Arab Maghreb countries. This was evident in the aspects of security cooperation between Algeria and Tunisia.

Algeria's efforts to find a solution to the Libyan crisis, which is one of the sources of the security threat, in addition to the low degree of Algerian-Moroccan security cooperation, all these indicators clearly indicate that the security dimension has become strongly present in the drawing of Algerian external behavior towards the Maghreb countries.